

مؤسسة كائنات الغطاء العامة

استمارة المخطوطة

اسم المخطوطة: Book AS 29 تحول إلى: رقم القرض:

اسم المخطوطة:

اسم المؤلف:

الجزء:

الموضوع:

اسم المكان:

مكان النسخ:

تاريخ النسخ:

عدد الصفحات: ٤١

طول الصفحة: ٢٢ - ٢٢ سم

عرض الصفحة: ١٤ - ١٦ سم

عدد الأعمدة: ١٧ - ٢٩

طول السطر: ٨ - ١٠ سم

حالة النص: جيد

حالة الورق: جيد

لون الورق: أبيض

اتجاه النص:

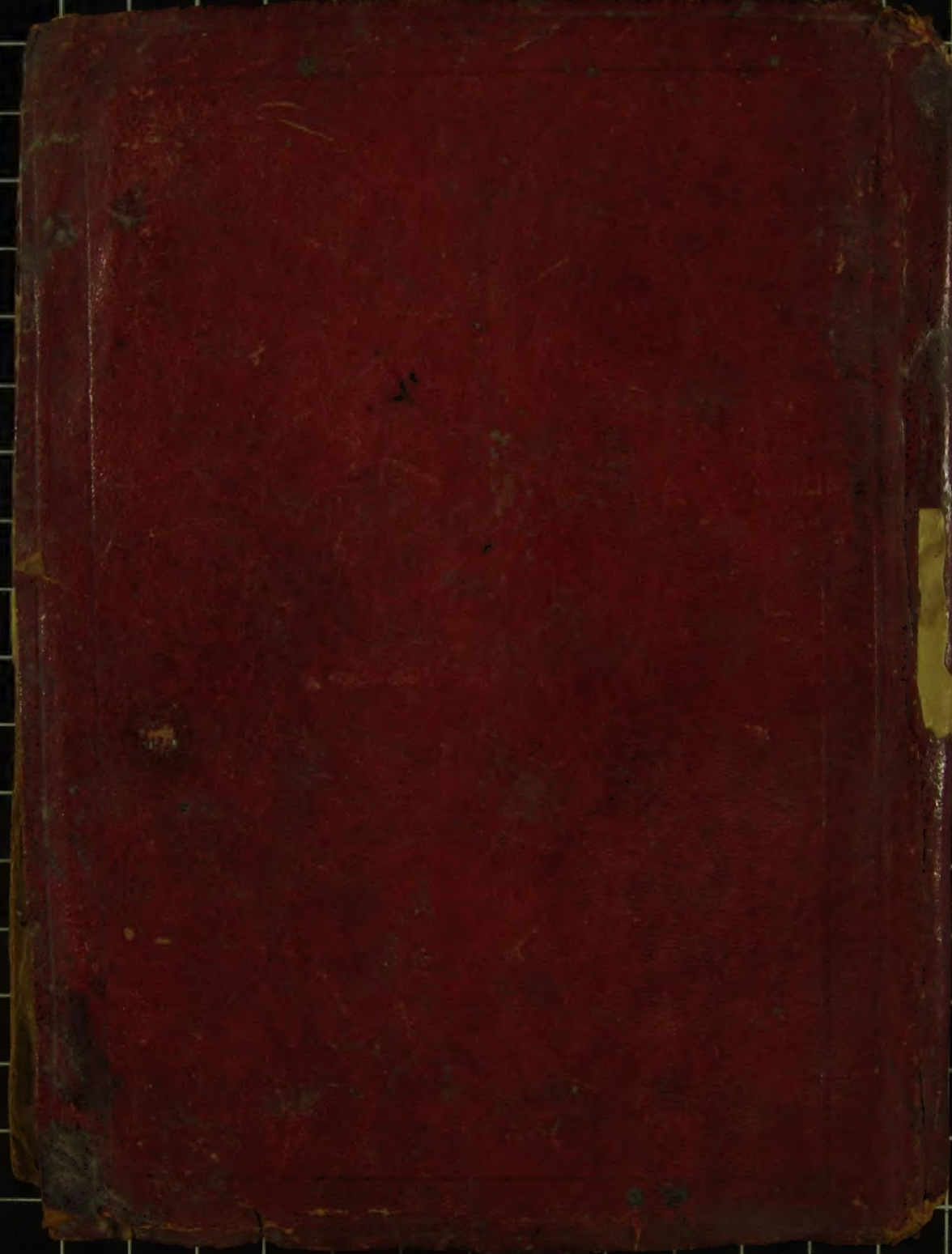
مصدر المخطوطة:

اسم المالك:

اللغة:

تاريخ السجل: ٢٠٠٨/١٠

الملاحظات:



اذا قلت سيدنا الاستاذ اوسدا العلامه فاريد به
 همه الاسلام الميرزا محمد حسن الشيرازي الحقي العسكري
 و اذا قلت بعض شايختنا فاريد بها الاستاذ الميرزا
 حبيب الله الرشقي الحقي و اذا قلت بعض افاض
 المعروضي الافاضل المعاصري فاريد به
 حصار الاحوند ملا محمد كاظم الخراساني الحقي و اذا
 قلت بعض الافاضل اريد به الافا اليه ملا رضا
 المهداني

AS 29

بسم الله الرحمن الرحيم
 كنت الخائف ان هذا الكتاب لا يلقى
 مصابيح الانوار في حل مشكلات
 من مولفات السيد عبد الله شيرازي
 حرره مالك الشيخ ابن السعد هادي
 صدر الدرس حسن المولي الكاظم
 عفي عنه

و ليس هذا السهم
 بمصابيح الانوار المذكور
 بل هو من مؤلفات
 السيد الميرزا محمد حسن
 الشيرازي

الحمد لله

اصلا
السلام
الحق

[illegible]

هذه الحاشية مقدمة فلو ما قبلها فالنقد
 قوله والمراد بالبقاء الحكم بالبقاء قيل المراد
 التصديق ببقاء على كونه مقبلاً من حيث
 الحق فيكون حكم العمل بالبقاء ظناً و
 وبناء على اعتبار من باب القيد فهو
 اذ اخرج بقاء ما كان المستكشف من ايجاب
 العمل بالبقاء لا نفس الايجاب
 فينطبق على الحدود ويكلاسه لا عرفته
 وليس مقام قوله لا تقتضي الحكم بوجوده
 عمل المكلف معاملة البقاء لانه ليس
 بنفسه ابقاء بقاء على ذلك لان المكلف
 لا سناد البقاء اليه باعتبار البقاء
 والعلة دون الحكم والتصديق ولا في
 الشارع لان متعلق حكمه في هذا
 التكليف هو عمل المكلف بالبقاء لا لبقاء
 نفسه بل هو ما يمنع تعلق العمل به

باه لا يدل على الحقيقة الثابتة الخاصة اعني كونه متيقلاً بل لا يشعر الكون لوصف التيقن
 الا بدلالة الاعتقاد الغير المستند الى اللفظ وفي التقديس واورده على ما
 يات منها على ما ذكرت من كفاية الاشعار بجمع منع كونه احسن فان الاعتقاد
 فقط مشعر بكونه سابق الحكم ببقاء ان نفس المادة مشعر بوجوده سابق
 واورده على ما بان من هذا التعريف كانه الاعتقاد لا يكتفي وينطبق على الحكم
 في الاستصحاب العقلي والتعبدى لا يستعمل في الحكم لفظ الاعتقاد
 في متعين هو الحد لانه ان كان المراد به هو الادعاء الحق فلا ينطبق
 على الاستصحاب التعبدى وان كان المراد به هو التزام الشارع فلا
 ينطبق على الاستصحاب العقلي ولا يمتنع فيها وليس من مقتضى واقع
 حتى يقع ان يرد له معنى واحد شامل لهما وتوجهاً لا بد لهما من مقتضى واقع
 مقتضى واقع لا يمنع عدم وجود القدر المشترك بل يقول البقاء هو القدر
 المشترك بينهما فليكن الاول بقاء البقاء على وجهه الحق والثاني بقاء
 عاوجه الالتزام الشرعي فليكن الثاني بقاء البقاء على وجهه الحق والثاني بقاء
 على وجهه الادعاء الحق او على وجهه الحكم على وجهه الالتزام الشرعي ويكون
 على الحكم بالبقاء كونه السابق لا يمتنع القول باعتبارها من باب القيد
 او القول بكونه في باب محكومة العمل بالبقاء اذ لا يمتنع
 العلقان في عرض واحد حتى يقع فيتم بقاءها على معلول واحد
 كونهما في محكومة قرة اذ لا يقتضي ان يكون حكمهما محكومة او وصف ذلك
 هو حقيقة مورد الاستصحاب وعلم لا نفسه لان حقيقة اما الادعاء الحق بقاء
 المتيقن في السابق المتكبر في الحق او الالتزام به او الالتزام به ولا ينطبق
 ما ذكره على شئ منها ويرد عليه ايضاً ان الظاهر من هذا التعريف ان
 المقتضى كونه السابق واللاحق طرفا نفس التيقن والشك في انه من
 الواضح البين انهما طرفان لنفس التيقن والمتكبر ولو
 جعل الشك في منه طرفاً للتيقن والشك في كونه الطرف الثاني
 مستند ذلك لان قوله مشترك البقاء يدل على كون الشك لا ممتنع
 فلا يحتاج الى قيد ذلك لانه لا يقتضي الاستصحاب ازيد من البقاء
 بالحدوث وذلك سواء اجهت ما اولا واحتمال كونه توجهاً

البقاء

بقي

المعبر

فليس المحدود والمأخوذ من التزم هو
 ان الابقاء وهو مغاير لادعاء العقل
 فلا يجمعها معنا واحدا قبل
 ولو فوجئناهم كونها من قولين لا يوجب
 ذلك استحالة وضع اللفظ لما يجمعها
 ولو بالاعتبار ولو لم فلا مانع من
 اعتبار معنا مجازيا على سبيل عدم المجاز
 او الاشتراك فيستعمل في اللفظ مجازا
 كونه اذا لم يخفى الى ان في الصيغة المنقولة

تفصيل في
 اللفظ في
 الحاشية
 اللفظ

وقد عرفت في
 الحاشية
 الحاشية

بمعنى يفي مقام التعريف وتبينه بعض انا مثل اهل التخصص باصالة
 تفهمه وتبينه هو ان يكون لكل واحد من لفظي يقيني الحسول ومثلك
 البناء صنف من المكون الوصف لا حيزا كما هو ظاهره ويكون مجزوا
 على الصنف ويكون المكون مصدر من كانت التامة معنى ثبت على ان يكون
 في الان اللفظ حيزا للمكون لا للمكون للشك فيه من المعنى ثبوت
 او وصف يقيني الحسول المجزوء متركب البناء في الان اللفظ
 لكن هذه التسمية فيه من التكلف والتعسف ما لا يخفى على من لا
 يتعمق في تطبيق على الاستعمال اذ هو احيانا لا يثبت كما يشهد
 جميع ما يشق منه الا ان يكون التعريف والمعناه المصدر بل المعنى
 اسم المصدر ولكن مع ذلك لا يخلو عن محله مساهمة واردة ذلك
 بعيد جدا لان الاستعمال بناء على المشهور لا يخلو من الفعل بل هو لازم
 لفعل المستعمل على ما ظهر الاستعمال فيمكن قوله ويمكن توجيه
 التعريف المذكور الى منه معناه ان اللفظ لا ينفصل عن واحد
 من دليل العقل والمسلط والنقل وذلك لان الطلب الدليل
 النقل هو قول الشارع والعقلي هو حكم عقله توصل به الى حكم شرعي
 اعم من حكمه جليها ببقاء الشيء الفلاني والتعريف المذكور
 لا ينطبق على واحد منهما بل ان المقصود بيان ماهية الاستعمال حقيقة
 وليس ذلك حقيقة ولا يدرى في التعريف من بيان ماهية وان
 لم ينطبق على ماهية الامارة ولا يلزم تسميته بالامارة هي يوصف
 بما ذكره فلا ينفصل قوله من قوله وان جعل معصوه اكبر انطبق على ما يريد المشهور
 ان جعل المعصية هي التعريف المذكور اعني تعريف المصالح القوي واضع
 واما الكبر فانه يكاد يتم وذلك لان الكبر عبارة عن الادعاء بان
 ما كان من مطلق البقاء لا نفس الظن بالبقاء وبعبارة اخرى الكبر
 عبارة عن الملازمة بين كون السابق وكونه مطلق البقاء وتعريف
 المشهور عبارة عن نفس الظن بالبقاء نعم هو على تعريف
 المشهور المحمول الواقع في الكبر وهو الادعاء ان الظن بالبقاء

تفصيل في
 اللفظ في
 الحاشية
 اللفظ

تفصيل في
 اللفظ في
 الحاشية
 اللفظ

تفصيل في
 اللفظ في
 الحاشية
 اللفظ

تفصيل في
 اللفظ في
 الحاشية
 اللفظ

تفصيل في
 اللفظ في
 الحاشية
 اللفظ

تفصيل في
 اللفظ في
 الحاشية
 اللفظ

لا بد ان كان باه منطوق البقاء وهذا هو المقصود واللامنة قطعية
وليس الاستصحاب الا للظن بالبقاء كما لا يخفى والظاهر ان العقل
يعمل المنطق في التقدير بشهادة قوله بعد ذلك وقد اختلف في هذه
الاستدلال به لانادته العقل وعدمها فعدمه انما جعل افادته
للفطن وجهها هذه الاستدلال بالاستصحاب فلا بد من التمسك ان
يكون الاستصحاب شيئا اخر غير الظن حتى يختلف في بطلانه وعدمه
لانادته للظن وعدمها فليكن هذا الاستصحاب بغير شيء اختلف
في صحة الاستدلال به وعدمها لاجل الاختلاف في افادته للظن
وعدمه ولا يصح للاختلاف في افادته للظن وعدمها فليكن
الوطر سابقا بين واذا ذكر الكبر من جهة اخرى حيث ان غاية ما افاد
الظن يكون معزوما عنها عند فهم فكذا قال الاستصحاب ان الحكم
الظن قد كان وهو محتمل لانه منطوق البقاء فهم قوله فقال الاستصحاب
اورد عليه ان هذا ليس تعريف للاستصحاب لان الاستصحاب هو ما
يتمسك به من الظن بالبقاء او قول النازح ان الاستصحاب هو ما
نفس التمسك بثبوت ما ثبت ويمكن ان يكون مفهوم نظره بعد التعريف
الى استعمال الاستصحاب في المحاورات لانه يظن على الفعل
لانه المستصحب يقال استحضر مثلا ضرورة ان معناه تمسك بثبوت
ما ثبت فهو في ذلك هذا ولكن الذي يقتضيه التعريف كلامه
هو ان يقال انه هذا التعريف ينطبق على تعريف المشهور لان
مقصود الاستصحاب هو الظاهر ان الظن في زمان اشك
ثبوت ما ثبت في السابق هو الاستصحاب وهو عبارة اخرى عن
البقاء ما كان مستندا الى وجوده السابق واما ذكره في دليل
بيان مفهوم بقوله فيقال ان الاستصحاب هو ما
الاستصحاب لانه من تامة التعريف فليكن
اولا تلبسه انيق بيان مفهوم بقوله فيقال ان الاستصحاب هو ما
المعنى ان تعاريفه المشهورة على اختلافها واتفاظها طرأ وعكس اولها
ثم اوضحه ببيان المعنى او العكس على الاختلاف ليس لاجل الاختلاف في حقيقته
بتمسكها من المنطق بل انا هو في اختلاف في التعبير عن معنى واحد
فقال فيقال ان الاستصحاب هو ما
ذلك الفاضل ذلك وقال انه لا بد من
التعاريف والاضحى وقيد اولها
ظاهر اقتضاه وانما يسميها ببقاء

الاستصحاب هو ما يتمسك به من الظن بالبقاء او قول النازح ان الاستصحاب هو ما نفس التمسك بثبوت ما ثبت ويمكن ان يكون مفهوم نظره بعد التعريف الى استعمال الاستصحاب في المحاورات لانه يظن على الفعل لانه المستصحب يقال استحضر مثلا ضرورة ان معناه تمسك بثبوت ما ثبت فهو في ذلك هذا ولكن الذي يقتضيه التعريف كلامه هو ان يقال انه هذا التعريف ينطبق على تعريف المشهور لان مقصود الاستصحاب هو الظاهر ان الظن في زمان اشك ثبوت ما ثبت في السابق هو الاستصحاب وهو عبارة اخرى عن البقاء ما كان مستندا الى وجوده السابق واما ذكره في دليل بيان مفهوم بقوله فيقال ان الاستصحاب هو ما

قوله الثاني ان الاستصحاب هو ما يتمسك به من الظن بالبقاء او قول النازح ان الاستصحاب هو ما نفس التمسك بثبوت ما ثبت ويمكن ان يكون مفهوم نظره بعد التعريف الى استعمال الاستصحاب في المحاورات لانه يظن على الفعل لانه المستصحب يقال استحضر مثلا ضرورة ان معناه تمسك بثبوت ما ثبت فهو في ذلك هذا ولكن الذي يقتضيه التعريف كلامه هو ان يقال انه هذا التعريف ينطبق على تعريف المشهور لان مقصود الاستصحاب هو الظاهر ان الظن في زمان اشك ثبوت ما ثبت في السابق هو الاستصحاب وهو عبارة اخرى عن البقاء ما كان مستندا الى وجوده السابق واما ذكره في دليل بيان مفهوم بقوله فيقال ان الاستصحاب هو ما

اورد عليه ان هذا ليس تعريف للاستصحاب لان الاستصحاب هو ما يتمسك به من الظن بالبقاء او قول النازح ان الاستصحاب هو ما نفس التمسك بثبوت ما ثبت ويمكن ان يكون مفهوم نظره بعد التعريف الى استعمال الاستصحاب في المحاورات لانه يظن على الفعل لانه المستصحب يقال استحضر مثلا ضرورة ان معناه تمسك بثبوت ما ثبت فهو في ذلك هذا ولكن الذي يقتضيه التعريف كلامه هو ان يقال انه هذا التعريف ينطبق على تعريف المشهور لان مقصود الاستصحاب هو الظاهر ان الظن في زمان اشك ثبوت ما ثبت في السابق هو الاستصحاب وهو عبارة اخرى عن البقاء ما كان مستندا الى وجوده السابق واما ذكره في دليل بيان مفهوم بقوله فيقال ان الاستصحاب هو ما

الاستصحاب هو ما يتمسك به من الظن بالبقاء او قول النازح ان الاستصحاب هو ما نفس التمسك بثبوت ما ثبت ويمكن ان يكون مفهوم نظره بعد التعريف الى استعمال الاستصحاب في المحاورات لانه يظن على الفعل لانه المستصحب يقال استحضر مثلا ضرورة ان معناه تمسك بثبوت ما ثبت فهو في ذلك هذا ولكن الذي يقتضيه التعريف كلامه هو ان يقال انه هذا التعريف ينطبق على تعريف المشهور لان مقصود الاستصحاب هو الظاهر ان الظن في زمان اشك ثبوت ما ثبت في السابق هو الاستصحاب وهو عبارة اخرى عن البقاء ما كان مستندا الى وجوده السابق واما ذكره في دليل بيان مفهوم بقوله فيقال ان الاستصحاب هو ما

الاستصحاب هو ما يتمسك به من الظن بالبقاء او قول النازح ان الاستصحاب هو ما نفس التمسك بثبوت ما ثبت ويمكن ان يكون مفهوم نظره بعد التعريف الى استعمال الاستصحاب في المحاورات لانه يظن على الفعل لانه المستصحب يقال استحضر مثلا ضرورة ان معناه تمسك بثبوت ما ثبت فهو في ذلك هذا ولكن الذي يقتضيه التعريف كلامه هو ان يقال انه هذا التعريف ينطبق على تعريف المشهور لان مقصود الاستصحاب هو الظاهر ان الظن في زمان اشك ثبوت ما ثبت في السابق هو الاستصحاب وهو عبارة اخرى عن البقاء ما كان مستندا الى وجوده السابق واما ذكره في دليل بيان مفهوم بقوله فيقال ان الاستصحاب هو ما

اعاد القاعده
 بان الحائل الا
 فيها بالمستط
 وجه اعاله في
 جدول الاست
 للاستطاعه
 بعد فزاعه من
 على الامامه السابقه
 مستطاع بل
 بشك قلم واماعه

بيان تعميم الملك على الارض
الى الشجر والنبات والحيوان
الملك له خلق او امله
وبين صفات البرق
بيان على الاستظهار
من كلامه في كتابه
وفيه

2 29 6

[illegible]

لا ينبغي الاستغفار فقد فاذا جعلوا فصل فاذا اهل على بطلان صلوة عن التعمير
 لا ينبغي الاستغفار فقد فاذا جعلوا فصل فاذا اهل على بطلان صلوة عن التعمير

۱۹۸۸
 در علم حوزات عالی
 و در علم فقه
 و در علم اصول
 و در علم تاریخ
 و در علم جغرافیه
 و در علم طب
 و در علم ریاضیه
 و در علم فلسفه
 و در علم منطق
 و در علم اخلاق
 و در علم سیاست
 و در علم اقتصاد
 و در علم حقوق
 و در علم ادب
 و در علم لغت
 و در علم صرف
 و در علم نحوی
 و در علم صرف
 و در علم نحوی

三

لا اوسر
ن الوافع الا
الواضع بال

[illegible]

قول و محاورات

قدمك التلغ في يدك لئلا تحكم الا انك سطرها اخصها على فكر غير متلاوه والبر

باستصحاب العلم بأنه لا وجه للتفصيل فان حكم العقل
 المستصحب كونه وجوديا تكلفيا كاستصحاب تحرير النفس
 في الالهية وجوب رد الامانة اذا عرض هناك
 ما يحتمل معه زوالها كالاضطرار والحق او وضعيا
 كترطية العلم المتكليف اذا عرض ما يوجب ذلك
 في بقائها ويظهر حال المتأني ما ذكرنا سابقا
 واما المثال الثاني فلم يتصور فيه الشك في بقاء
 شرطية العلم المتكليف في زمان فغير ما يستحب
 التكليف فيما كان الملف به معلوما بالتفصيل
 ثم ان شبه وصارا معلوما بالاجمال والمتم خارج
 عما نحن فيه مع جريان الاستصحاب فيه كما سنبينه
 عليه انتهى مقام الحاجة الى تلافيه قوله مع كونه
 الشك فيه تغير الشك في الراض لا كما دخل الكلام في
 في استصحاب حال الدليل وهو خاص في الاستصحاب
 الحكم وكان المثال من الشك
 في الموضوع ~~مستصحب~~ لم يكن ~~مستصحب~~

لا يفوت ذلك
 الماتر والى
 بعد ذلك
 في التمرين
 تاجر انتم

بقدر
 عينه

غنية للغير في الاستعداد فيه على قول الشك
 في الراض في عمل الزمان لعدم الفرق بينهما في جهة
 كون الشك فيه اي من الشك في الراض
 ولا تأمل بالفرق وربما تأمل بعضهم في كونه من
 الشك في الراض قال الانصاف ان هذا المثال
 المذكور من الشك في الراض لا يخلو من نظر بل
 ظاهره ظاهره في البناء على ساحل البصر الموجب
 لبرعه الانهزام كونه الشك في الاستعداد
 ذلك البناء للبقاء ثم قال بل ان يقال
 ان الاستعداد الذي مر في المثال المذكور
 واما الشك في استعداد من مجاورته للماء
 الموجب لضعف ~~استعداد~~ استعداد واستعداد
 لانهم من هذه الجهة من قبيل الراض دون المفق
 ثم قال والاول انتهى بمثلهم الاخر وهو استصحاب
 بقاء زيد في الدار بعد العلم بوجوده في داره
 غير بان هذا كله تكلف وتكثير عبارة ولا فائدة المثال
 ظاهر في كونه من الشك في الراض كما لا يخفى

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

كان المقام عليه ان يجب ان لا يتبين ان لا يتبين
لان الشك على هذا يكون من جهة الشك في ان هذه المقامات
تم لا يتبين عليك ان عدم الالتفات الى عدم
بهم فبعد ان كان من الاسباب المورثة للشك في عدم
من جهة حقيقة في جهة الا يتبين مع الشك في خلافه
في قوله من ان اطلاقه في قوله وتبين الاستدلال ان جواب الشرط
في قوله والامانة على يقين من موضوعه وفي تمامه فثبت العلم مقامه
القول حاصل ما ذكره من الاحتمالات في هذه الفقرة ثلاثة الاول
ان يكون ما لا يتبين على طراز الشرط المذكور بقدر ان يقال ان لم
يستبين ان صحة هذا ما لا يجب عليه الوضوء لان في يقين من وضوئه
ما يتبين فيكون في ما لا يتبين على الشرط المذكور في قوله
يجب عليه الوضوء فانه فاقا وهذا مظهر كثيرا ذكر المسئلة
ان من التوجيه لا يتم على ما ذكره من الا بعد من الاول ان
فصل لفظ الوضوء من قوله فانه على يقين من وضوئه
الاستدلال ويكون نفس اليقين هو العلم فثبت ان يكون اللام في
اليقين بنفسه لان لو كان للمعهد لم يمكن وجه الاستدلال بل تكون
الشرطية المنقضية الى الكبرى المذكورة فاعده في باب الوضوء
ولا يتبين عليك ان الترجمة والاستدلال انما يتوقف على المقدم
اللام في قوله لا يتبين على الثاني لان لو كانت اللام للمعهد
لم يتبين لان المعهود يكون في محل الموضوع حسب
الشرط الاحتمال الثاني في هذه الفقرة على ما ذكره المسئلة هو ان
يجعل قوله على وضوئه يقين هو نفس الجزء يعني ان
بالحق على اليقين والبناء عليه في قوله وتبين انما عليه وان
مرجعها الى جعله القضية الموضوعية في الاعتبار على ان
مستند الى ان لا يتبين على الاستدلال الاحتمال الثالث ان
يكون الجزء مستقلا من قوله ولا يتبين اليقين اطلاقا ويكون

بيان الاحتمالات
التي ذكرها في
هذا المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

من جهة او لا وابتداء اصل الاستدلال وما
ان اردنا ابتداء افعال المذكور او لا على كون اللام بنفسه
فثبت ان لا يتبين افعال المذكور في الضمني
المقدم عليه بل قيل باستدلاله العكسي لان قضية تكرار الوضوء
تبعية الثاني للاول فيوقف كون اللام في الضمني في الكبرى
على افعال القيد في الضمني التام الا ان يقال ان
ما يتوقف عليه الانتاج انما هو كون المحول في الضمني غير
مخرج خارج عن موضوع الكبرى وان كان احضرت منه فثبت
قولنا كل ناطق انسان وكل حيوان ما في قولنا كل ناطق
ما في ضرورة الانتاج يتوقف على مقدمه اخرى
مطوية بيني المحدثين وهو قولنا كل انسان حيوان
وج نقول قوله ولا ينقض اليقين بذلك بل ان
يكون المراد من اليقين فيها جنس اليقين انما لم
للينين بالوضوء لا عضو جنس اليقين بالوضوء
ولا ظهور للكل في ضرورة انتاج المحدثين
من دون ذلك فاذ تراه والاربعين الراوة
الحسن او العهد لا يقال ظاهر الضمني يقيد اليقين

تعلق بالصحة
الثانية في الوضوء
في الاول والخبر
الثاني من
حاشية قوله
وتبين
الاستدلال

المقام

في

المقام

[illegible]

١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١

قوله وربما يورد على ارادة العزم
على ذلك عن الحسن به وما ذكره
الداخل على العزم لا يثبت
السنة هو ما عليه كل العلم
من العلم الجازم والبيان والوصول
على وجه العزم
بمعنى متعلقا الى خلافة
وليس المقام مقام شيء ذل
ويصالح بخلق الموصوفه
من علم على ارادة العزم
الناج: فما

[illegible]

فيلسوف

في عامه وادخله
 فاعلم ان هذا هو
 في هذه النسخة
 على ان هذا هو
 في عامه وادخله
 فاعلم ان هذا هو
 في هذه النسخة
 على ان هذا هو

في عامه وادخله
 فاعلم ان هذا هو
 في هذه النسخة
 على ان هذا هو
 في عامه وادخله
 فاعلم ان هذا هو
 في هذه النسخة
 على ان هذا هو

من الآثار التي
للعمل تكون عدم الاعتراف
التي هي في صفة الاعتراف
تكون في صفة الاعتراف
للعمل أو العمل لا تخرج
العقل الضيق القابل
وإن كان ذلك هو الحال

[illegible]

بيان دفع الدعوى المقسمة

بیان ابرار علی دفع المصنوع

بیاضی و نفیضہ العنقوت

بيان الحقائق على
المنهج

علا دقع المضم

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَمَّا الْفُلُ

5/18/2

[illegible]

بیان اشتغال علیٰ حق
الابواب من المذاهب

بيان التفصيل عن الاشكال
بوجهين اولهما الادنى

ثم ياتي بها الى بيتها
والتي هي في بيتها
المكاتب والقصص

جمع! ثبات ما يفتزع منه من التكليف
ورفعه

تَقِيَمُ

استقرار
المر

ن الطهور
طه كور

الحذر
وغيره

三

المعجم
لغة

حجۃ

?

3

137

10

يا مبین اعن علیک بحق امیر المؤمنین

بيان انطباق الف
الاول على الاول

بيان البراءة على الوجه
الثاني من الوجهين
من مورد الاستدلال
في الرواية

بيان جديده عن الابرار

[illegible]

قوله المصلح

ست فؤده وسماحه نالهم هي ما من الخ والكني رد انهما في الصبح عن زرارده عن احمد عليهما السلام قال قلت له يا ابا عبد الله

[illegible]

هذا الصلوة وعدم اعانها واكتشف الحلافت من الحديث لا يجوز ان يكون
 بما عن الآراء عجب انهم وان يقال ان الطهارة وان كانت من اشراط
 العبد بحيث كان احرازها بالاستصحاب عقلا للشرط متفقا وانما لا
 يظهر من الحديث ان الطهارة الظاهرية لا تكون في موضع
 الطهارة الواقعية ولو كانت محيية بالاصل لانه لا تكون في موضع
 الاشتغال ولا في موضع كونه في مقام الاشتغال والا فلو عرض
 واحد لا يرتكب بينهما بل يعني ان الطهارة الظاهرية في
 الواقع وفي نظر الله تكون بطلان بدلا عن الطهارة الواقعية يعني ان
 نظر الله يتعلق بها اولا وكان المصلحة التامة المتضمنة لعلها شرط
 في الطهارة الواقعية لا في الال فقبل الطهارة الظاهرية
 لا نظر المولى من ذلك بل عنهما يعني جعلها مصلحة اخرى في نفسه ولو كانت
 من قبيل التسهيل في الامور انما كل الطهارة الواقعية بالاستصحاب
 تقبل او امره المبدل وهو الطهارة الواقعية فعلى الامام عدم
 الاعادة بامر ان الشرط بالاستصحاب لا يوجب الذي يكون شرطا في
 نظر المولى نظر المولى او لا ضرورة ان ضرورة ان كان المبدل
 موهوبا لا يصح التعليل بالمبدل بل لابد من التعليل بالمبدل
 هو الطهارة الواقعية المحرزة بالاستصحاب هل غاية ما يمكن ان
 في المقام ولا يعني ان هذا الاشكال مشترك الوجود على جميع الاحتمالات
 ورفعه ما ذكرنا فلا يقتل ثم فانه انما لا يمكن ان يكون

اللام على الجنب
المستفيض نقض اليقين على الاحتمال فافترس في الجملة الوقوع
لا يضر بالاستدلال بما بعد اصله المستفيض الثقيل فلا اشكال في
حمل اللام على الجنب وتقدم مثل هذا الاصلاء العلم الواسع
الاولى فلا يغفل ويحتمل ان يكن اشارة الى منع هذا التقدير بل هو متوقع
على اصل المطلوب مضافا الى ان الفقرة الاولى التي هي على الاستدلال

بيان مضاعف ومناقض
في الدلالة والارادة

[illegible]

...

[illegible]

قوله والما احتمالنا اقول هذا معنى وينطبق على الاستصحاب راسا لان مقتضى
او استصحاب هو البناء على عدم الاتيان بعد كالموقف بعد مهلا ومن المعلوم
استصحاب ذلك الاتيان كما في انشاء العمل الصلوة قبل
فصل التسليم وهو عدم البناء على عدم البناء على الوقوع
يقال ان مقتضى الاستصحاب هو مجرد عدم البناء على الوقوع
وسكوته عن كيفية الاتيان ووثقت ذلك من الاجماع كما هو مقتضى
التوجيه السابق او من قوله ينقض الشك باليقين كما هو
قد هذا المحتمل اعني صاحب الفصول لان مقتضى
عدم الاتيان هو الركعة مصفاة البناء على عدمها بان ياتي بقتضه
بفصل الشك من الصلوة ويبين على عدم اتيانها وكذا في
للصلوة وباني قصد الجزئية تكن يتحقق ذلك كالان يخفى ومقتضى
الاكتفاء هو اتيانها باحتمال عدم الاتيان والمطلوبية لا
بفصل الجزئية وعدم الاتيان والفرق بينهما واضح فان قلت
مقتضى اطلاق الاستصحاب وان كان ذلك الا انه قيد بالاجماع
او بالقرائن المتصلة في الحديث لان مقتضى الاطلاق ترتيب
جميع الاثار على المستصحب التي هي حملها عدم اتيان الركعة ومن حملها
ابعد اتيانها قبل التسليم وقيد ذلك بلزوم ترتيب بعض الاثار
وهو مجرد عدم الاتيان دون بعض وهو اتيانها قبل التسليم
وتقدير سائر المطلقات الواقعة في كل ما فهمه بالدليل فكذلك
تقيد اطلاق الاستصحاب لان حاله ليس الا كحال سائر المطلقات
واما مانع من ذلك فيكون ذلك موافقا للاستصحاب غاية الامر
انه ثبت من الخارج وجوب الاتيان بالركعة بعد الصلوة

[illegible][illegible][illegible]

وَمَا دُمَّ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
عَلَى مَا هُوَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

٧ قد يطلق على
الظهور القوي لفظ
الضوء كافي المأم
وقد استفيدت من لفظ
الضوء الطاهر جدا
في التفسير
بيان ما يريد ذلك
اذا ثبت احب را حشدا
زمان الوصفين قوم
عليه ان احب
الطابع
اشتمل على
قد سطر

[illegible]

تعلق في الأولى
في الصورة الثانية
في العين الثالثة

تولد وقد عرفت عدم ظهور الجعج ما وعدم حو الطاهر من الما
المراد من نفى الظهور نفى الظهور القوي الذي يفيد الوثوق
وهو بحيث يكون هو المستند في المسئلة لا غير لان نفى مطلق
الظهور الذي لو فرض انضمامه الى جملة ظهورات اخرى افاد
الوثوق التام بل قد يفيد القطع كما لا يخفى فالمراد
من الجار والتعاضد الذي افاده المصنف هو ما سمعت
من ما يحصل من هذه انضمام الظهورات الضعيفة
بعضها مع بعض على وجه يكون القاطع مستند الى
هذه الاخبار والظهور القوي لا الى امور خارجة
منها بعضها مع بعض لا غير وبالحمل تراكم الفنون
قد يوجب الوثوق باعتبار التي كما انه قد يحصل
من القطع كما هو المدعى في المحققين ان المستند في مجموع
هذه الاخبار ان الشارع اراد ببيان حقه حربه فاعدا
كله هو الاخذ باليقين السابق وعدم نقص
بالنسبة الا حق وهذه الاستفاضة انما حصلت
من تراكم الفنون الماصلة من اخبار الباب وقد
يحصل الفضيحة التراكم كما انه ليس بما هو مستند الى
اللفظ ولا يفيد فائدة بناء على المختار من كلام
تحية الفطن المطلق والانصاف ان التدبر في هذه

215

هذا هو المقصود من النقص في البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع

المسألة فان مطلق دفع الامر الى الله او دفع اليه عن مطلق الشيء ليس
 تفسير للنقص الجازي الا على وجه المسألة كما لا يخفى
 وهو انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع
 في اجزاء البناء لابد ان يكون المواد به حدم البناء على النقص لا يتبين
 على النقص بل ابنى على البناء وعامل فيقتل الى بقى معاملة الباقي
 فمقتل كما هو حقيقة سائر القواعد المقررة للشك لان مرجعها هو
 البناء على ترتيب الآثار ولا التزام به تعبد من الآثار وما حله مل
 الصفة على التمسك عن النقص بناء ومعاملة لا حقيقة لان اليقين السابق
 النقص الحقيقي ليس اختياريا للكل لا بل نسبة الى اليقين ولا با
 نسبة الى المتيقن على ما هو عليه في الواقع بل اليقين معقول بنفسه
 والنقص لا يختص به بل هو في الواقع ولا يكون بناء على
 اقاربه اذ هو عام على ما هو عليه في الواقع افاده المقصود
 من ابناء الاحكام الشرعية ورسمها بل هي على ما هي كانت عليها
 في الواقع ولا من موضوعاتها الخارجية بل هي ان امورها وبها
 منوطا بساتنها الخارجية من مع ان الكلام في مشكوك الارتفاع
 والبناء واقعا والواقع لا يغير على طوعه من البناء والارتفاع
 ولا يكون وان كان امرها بيد الحكمة المطلقة واعتباره ومن
 ان هذا الكلام يظهر لك اسرنا استدل بها ان ما هو عليه في الواقع
 انما هو ارادة المتيقن من لفظ اليقين لا يوجب حمل النعم على النعم
 عن النقص حقيقة لما عرفت من عدم الحمل وثانها ان النقص لا يوجب
 حمل النقص على النقص كما هو ظاهر كلامه في النقص حيث قال ان
 ارادة المتيقن من اليقين ما لا بد منه على كل حال وقيل لك بان
 النقص الاختياري لا يتعلق باليقين لما عرفت من ان الله لابد
 ان يحمل على انه البناء و ارادة المتيقن من اليقين لا يصح النعم
 عن النقص الحقيقي بل هو كره على ما هو لان النعم لابد ان يحمل

هذا هو المقصود من النقص في البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع

وهو ان البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع
 انما هو ان يكون البناء على ما هو عليه في الواقع

على البناء

النقص في البناء

على البناء والمعاملة على ما هو عليه في الواقع
 كما عرفت من لفظ النقص لا يوجب اختصاصا
 في نتيجة الاستصحاب في خصوص الشك في الواقع حسب افاده المقصود
 بل هو بعموم المقصود ايضا نعم يمكن ان يستظهر من الاخبار ذلك
 بوجه اخر هو ان يقال ان بعد ما علم ان استعمال لفظ النقص في
 هذه الاخبار انما هو على ما هو عليه في الواقع بل هو على ما هو عليه في الواقع
 ان صدق النقص نقض اليقين حقيقة انما هو فيما اراد النقص
 وهو ان يحمل اليقين السابق حقيقة واقعا كما في القاعدة اعني
 قاعدة اليقين ويجازيها اذا حمل ماسحة كما والاشك في ذلك
 في الواقع لان اليقين فيه وان كان عما كان لما كان ولا نقصان الا
 انه لما كان يتعلق اليقين ما من شأنه البناء والاعتبار يكون كانه امر
 متد باق وقد اتمتع وترفع اليقين الذي كان يقينا بالمساحة
 اذا شك منه من جهة الشك في الواقع وهذا بخلاف الشك
 في الحقيقة في المقصود لان اليقين لم يخل لا حقيقة ولا معة
 اما اليقين السابق فلا باق حقيقة ولم ينفع لا حقيقة ولا معة
 واما اليقين اللاحق فلم يدم وجود اليقين في الان اللاحق حتى
 يكون منقوصا او غير منقوص اما حقيقة نواحيه والماسحة فهو انهم
 غير موجود لانها اذا كان استصحابا استناد بقاء الشيء مشكوكا
 وغير معلوم فلا يكون بقاءه متصفا متبعثا عما عدا اليقين
 الماسحة المحجوز فيها اذا كان الشيء مقتضيا للبناء كما لا يخفى وج
 فكانه قال ان ادع لنقص اليقين الماسحة بالبناء الذي كنت
 عليه من اول الامر بالشك بل ابنى على بناء اليقين وترتيب الآثار

النقص في البناء
 معناه ونقص النقص ايضا
 لا يوجب اختصاصا
 بل هو بعموم المقصود ايضا

من بقاء

هذا هو

هذا هو

في العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد
 العلم على القول والاعتقاد

ولما بناه من هذا لا يستلزم جبهه الاستصحاب لانه على تقدير حصول
 كقولكم في هذه الاصول من باب الاستصحاب فاما يلزم من ذلك
 جبهه حصول الاستصحاب في مباحث الاقنات المحتاج اليها في الاستصحاب
 ولو فرض عدم الفصل بينه وبين غيره من المقامات فاما يلزم
 في جبهه عدم القول بالفصل جبهه مع الاستصحابات العدميه لا العدميه
 لوجود الفصل بينها كما ينبغي ان يقال فاما قوله وفيه ان المراد بالمقتضى اما
 العلم التام الى قولنا بالعلم الاخص فيكون المراد بالمقتضى اما العلم التام
 المركب من مقتضى وهو الشرط وعدم المانع واما جبهه وهو مقتضى
 المقابل للشرط وعدم المانع الذي هو اخص من الاول لان
 الاول هو مقتضى الشرط في الذي هو موجود في مقتضى
 ضمن العلم التام اي علم والثاني بشرط لا مقابل للشرط وعدم
 المانع وعلى هذا حال كل منهما اما المراد بالمقتضى لنفس الحكم وهو
 مقتضى مقتضى الثبوت واما مقتضى العلم به وهو الدليل وهو
 مقتضى الاثبات فهم قوله وعلى تقدير الاول ان يقتضي ان كان
 المراد هو العلم التام سواء كانت علمه تامه للمركب او للعلم به فقيه
 ان ذلك اما يكون بكون علمه تامه للعلم به فقط واما يكون
 علمه تامه للثبوت اي علمه تاما باطلان اما الثاني فلا بد ان
 ان يكون البناء على قطعيه لوجود علمه التام والعرض خلافه
 لان الغرض من حصول الشك في العلم هو العلم به فلا يكون علمه تامه
 للثبوت واما الاول فله عدم استلزام وجود علمه التام للعلم به
 بقاء ذلك الشيء اذا شك في بقاء بل لا بد له من علمه تامه
 مقتضى بقاءه فاما كان موجودا في العلم والاعتقاد فله وجود علمه
 التام كغيره من بقاءه ولو لم يكن الا مقتضا فاما لا مقتضا
 العلم دلالة الدليل لا لا يستلزم به كغيره كالمفروض فهم قوله
 بطلان هذا القول وانه لا يمكن من العلم التام
 ليس لعدم ثبوت ولا يمكن من العلم التام
 ان يكون له مقتضى لان مقتضى العلم التام
 للعلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام

العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام
 العلم التام وما ذكرنا من العلم التام

العلم التام وما ذكرنا من العلم التام

قوله وعلى الثاني ذلك من ان يوافق ان كان المراد من مقتضى جزء
 العلم التام وهو نفس مقتضى بشرط لا فلا بد ان يكون ذلك مقتضا
 للثبوت والمراد من ثبوت ثبوت في الزمان الثاني لا في الزمان الاول
 لان كان موجود الشيء في الزمان الاول فمقتضى مقتضا مقتضا
 ولا يعقل وجود الشيء مع وجود جزء علمه التام بالمعنى المذكور
 بل لا بد له لوجوده من وجود جميع اجزاء علمه التام التام المركب
 من مقتضى والشرط وعدم المانع فيقول انه لو كان مراد
 من مقتضى من مقتضى ذلك فكيف يمكن بقاءه بقاءه لان
 مقتضى العلم غايه ما ثبت وجود مقتضى للثبوت واما المانع فتشكك
 بالعرض ومقتضى ومعارضه احتمال وجوده باحتمال
 عدمه لا يقع لان ذلك لا يرفع الشك بل هو عين الشك
 وانك في المانع يستلزم الشك في المنوع كما لا يخفى
 قوله ويمكن ان يقال به اثبات البقاء على الحالة السابقة وحاصله
 ان المراد بالمقتضى هو جزء العلم التام لكن المراد منه مقتضى
 ثبوت الحكم لا الاثبات كما هو الوجه الثاني الا في كلامه
 ويكون المراد انه اذا ثبت مقتضى وشك في المانع لا يقتضي
 بذلك الشك ويبقى على وجود مقتضى اما لانه راجح واما بقيد
 لان بقاء العقل على ذلك وفيه اولاد العلم من سلكه
 مقتضى والمانع غير هذه الصورة ووجود مقتضى لا يقع
 وانك في المانع يستلزم الشك في المنوع وثانيا ما اشار اليه
 انه لا يمكن من العلم التام لكونه راجحا فهو مقتضى لوضوح
 عدم راجحانه ولو ثبت على بقاءه بقيد فهو بعيد عن محل العقلاء

مقتضى مقتضى مقتضى

العلم التام وما ذكرنا من العلم التام

العلم التام وما ذكرنا من العلم التام

العلم التام وما ذكرنا من العلم التام

[illegible][illegible]

مختصة به مخالفة لما عليه عامة الناس وسلك حاله ذلك فكيف يمكن الاخذ من غيره
 في مقام اطلاقه فلا بد من الامضاء وهو قد يكون في بعض اقسامه حاصل وقد لا يكون
 والنك فيه كما في عدم جواز ترتيب الاثر على بناء العقلاء وبالجملة ان بناء
 العقلاء لو كان حجة لتكشف عن حكم العقل في مورد جحد يكون مورد لقاعدة
 السلام لم يمكن الردع عن ذلك في سائر موارد الملازمة كما لا يخفى على اهل
 وهذا الفصل ذكر اثنين متضادين الاول ان بناء العقلاء الذي هو كما يشهد
 عن حكم العقل كاجماع العقلاء حجة لتكشف عن حكم العقل وبقاعدة الملازمة
 والثاني ان بناء العقلاء حجة اذا لم يكن من الشارع فلي
 عن سلوك طريقة العقلاء فان كان يمكن ردع الشارع في موارد بناء العقلاء
 فكيف يمكن ان يقع انه من موارد قاعدة الملازمة فان قاعدة الملازمة لا يمكن ان
 الردع في موردها ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء} ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء} ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء}
 فان كان الردع في مورد بناء العقلاء ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء} ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء}
 حكم العقل الاثر ان اهل يقول ان اجماع الفقهاء لا يجوز تزييق قاعدة الملازمة
 او ان اقام عليه دليل الاشارة محاجة الظن من مخرج بقاعدة الملازمة او ان
 بحجة تطاهر الانفاق تزييق قاعدة الملازمة لان بناء العقلاء على اعتبارها
 الاثر لا بل مورد ما في خصوص موارد التي حكم العقل بالقيم والمخس ^{في العقل}
 ويرى ان الشارع قد اشتهر بانواع يكون عليه هذا الحكم الذي قد حكم العقل به
 ولا يقبل الردع ولا يخارج الى الامضاء بخلاف بناء العقلاء فان الردع ^{في العقل}
 يصحطه عن الاعتبار شرعا لا انه يخرج به عنه مفهومه وموضوعه كما ذكر
 هذا الفصل الفاضل بقوله غاية الامر ان الردع عن الشارع على ما
 ما عثرناه رافع لموضوعه ما هو عليه وانت جبر ان موضوعه لا رباط
 له بالشارع في بناء العقلاء موجود في ركن الجاهلية وفي سائر بلاد
 الكفر كوجوده في ركن الاسلام وفي بلاد الاسلام ولا مدخلية له
 في تحقق مفهومه نعم اسيرة الشرع لا تكون الا في ركن الشرع
 من اهل الشرع باستنادهم الى الشرع في العقل ^{في العقل}

الحال الشرع

واستبناء العقلاء لا رباط له في الشرع والشرعيات فقد تحقق في مورد يكون
 هو عن الشارع كما هو عندكم وقد لا يكون كذلك وقد ذكرنا في ما في
 فهم هذا الفصل من كلام اهل العلم استنادهم من ان بناء العقلاء لا يهدي
 الا بعد تبوؤه في الامور الشرعية ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء} ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء}
 عدم نفع بناء العقلاء الا بعد تبوؤه في الامور الشرعية بخلاف
 ما ذكرنا فان تبوؤه في اطلاق احكام الموالى العرفية يكفي بعد الردع انتهى
 وانت جبر بان لا ملازمة بين القول بان بناء العقلاء لا يكون حجة الا بعد
 استبناء العقلاء والامضاء ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء} ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء}
 وبين هذا الكلام الذي رتبته ونسبه الى اهل العلم لا يخفى ان كان قد ران
 الوجه في اعتبار بناء العقلاء على ما ذكرناه فانه هو كاشف عن الشرع
 وبنائه على ما ذكرناه هو كاشف عن حكم العقل انتهى في غير هذا ليس
 معنى كون بناء العقلاء حجة في صورة التقرير من الشارع كونه نفس
 بناء العقلاء يكون كالتدوين عن حكم الشرع او غير ذلك السيرة الشرعية التي
 هي عبارة عن استقرار طريقه اهل الشرع المتعبدون به المستندين في
 وجه الفعل الى الشارع في نفس الفعل كاشف عن ما يوجب الجحيم لادبناء
 العقلاء فلا ينبغي الاشياء في موضوعها وبالجملة كلام هذا الفصل
 لا يخلو عن وجود النفس ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء} ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء}
 ثم والجواب ان بناء العقلاء انما يعلم في موضع يحصل لهم الظن بالبناء لاجل العلية
 حاصلة لا انهم بناءهم على الاخذ بالظاهر السابقة مطاب في مورد انفق بالبناء والعمارة
 به لا بالمال السابقة كما هو في ركني ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء} ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء}
 انتهى وان ثبت جبرهم على ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء} ^{فان كان الردع في مورد بناء العقلاء}
 في العقل على طين الحالة السابقة

حجرت

في البناء

من

الشرع

اقول اذا ثبتت بناهم على الاستصحاب ولو كان لاجل الظن ثبت وجوب العمل على طبق
 الحالة السابقة ~~من اي وجه كان وهو المطلوب~~ ولا يلزم من العلم بان
 بانك لم علم في العمل على طبق الحالة السابقة ~~بل يكفي اقرار~~
 العمل على طبق الحالة السابقة ~~انك لو انك لم يتكلموا عليها او لم يتكلموا~~ فتأمل
 ولا يبعد القول بان العمل على طبق الحالة السابقة امر مركوز في الازمان بل هو
 من طبع نوع الانسان الا ترى ان الامام عليه السلام في غالب اجابار الدنيا
 يرتد الى وجه الحكم ويجعل السائل الى ما هو مركوز في نفسه مثل قوله ~~انك لو انك لم~~
 على يقين من حصوله ~~ولا يلزم من كونه على يقين من كونه~~ ولا يفتقر الى يقين من كونه
 ولا يفتقر اليقين الى بانك وقوله بعد سواء الراوي لم ذلك قال لاني كنت على
 يقين من كونه كذلك ~~وليس يفتقر الى ان تنقضي اليقين بالثبات~~ ابل
~~واما ان ذلك ما هو ظاهر في كون العمل على طبق الحالة السابقة لا يفتقر~~
 انك فيه وان انك لا يقدوم اليقين فتكون هذه الاجابة واردة في تقرير بناء العقلاء
 ولا يبعد دعوى كون المناق منها ذلك ~~ولكن دعوى ان العقلاء لا يعملون~~
 في سائر الاحكام ~~لا من جهة الظن ولا من جهة العلم~~ وما يدل على
 على ان بناء العقلاء ليس ~~مقتضى~~ مقتضى ~~الظن~~ اعتبارهم احواله
 عدم القرينة مع انها ليست معتبرة ~~في كونه~~ انا وفيها انظر بالمراد كيف ولو ظن
 بالارادة المعنى الجازي من الارادة غير معتبرة لا يفتقر اليه قتال
 وما اجاب به بعض ما يجنبنا من ان القدر المتيقن انما يتبين من مباحثهم هو
 الاتكال على الظن في الامر المستقبل من جهة الاستعداد الغالبى ممكنه ~~ولا يفتقر~~
 فتأمل ان نعمل بالظن في الموضوعات المستقبله اذا كانت موضوعا للحكم الزم
 كما علمنا به في الموضوعات الخفيه كالعقلاء ~~وهو ما يحكم لوازم الخطاب والاضلال~~
 الصغير واين هذه اثبات وجوب العمل بالاستصحاب ~~مطع حق في غير المستقب~~
 من الاحكام والموضوعات انما ~~لا يفتقر الى يقين~~ لا يفتقر الى يقين ~~انما علم~~ فلا مذمة وهو في غاية
 الاشكال كما لا يخفى على متأمل قوله نعم النصف آتهم لو كانوا في بناء حكم

في بقاء حكم شرعي فليس عملهم كالتك في حد ذاته في بقاء البناء على عدم
 حاصله لا يبعد القول بان ~~يتبين~~ يتبين بقاء العقلاء على استصحاب
 عدم اوضاع الحكم الذي ثبت وجود المقضي لبقائه ولو بعد الفحص
 ولازم من هذا العلم وان كان هو البناء على وجود المقضي بالفتح في التبعات لا في الزمان
 لكن لا لاجل الاستصحاب نفسه بل لاجل استصحاب عدم ما يرتفعه
 وهذا مما يتصور له المعنى في الحقايق باذنا سببه كتحققه لتقل
 عبارة العلاء وعرضه ان بقاء العقلاء على اعتبار احواله
 عدم الدليل دليل عدم بقاء الفحص وما ذكرنا ظاهر انه لا وجه
 لما يورد على المعنى بان فرضه مطلق ببقاء العقلاء في الحكم الشرعي
 حد وثا وبقاء ليس في محله لان بناهم يقتضي ما ذكرت وذكرنا
 عبارة عن استقرار حكمه بالعلم بالظن في امر المعاش وانما
 خبره لا خصوصية في نظر المقضي في فرضه المذكور بل هو ملك
 في سائر الموالى والعبيد ما يمكن ان يفرض فيهم من الفرض
 والحكم الشرعي احد مصاهير ~~العلم~~ العلم ~~تفصيل~~ تفصيل قوله سها ما عن الانبياء والعقلاء
 اقول مبدع هذا الاستدلال المستصحب ثبت الحكم بالقياس المعلوم بطلانه في الشريعة
 وغاية ما يقال في تقرير احتجاجه على ذلك ان القضايا ~~المتشابهة~~ المتشابهة
 المتغايرة لا بد ان يكون الوجه في تغايرها اما بتغاير موضوعاتها
 او بمعدلاتها ~~وتغايرها معا~~ وتغايرها معا ولا تغاير في الموضوعات
 في القضايا الاستصحابية ~~والقياس~~ القياس ~~كما هو المتصور~~ كما هو المتصور
 فانخصر المتغاير في الموضوع فتتقارب لا يفتقر القائل في تغاير
 حالتي ~~المتكلم~~ المتكلم فيما ذكره في استصحاب وجوب المقضي في
 الصلوة المتيمة العاجل للاء في اثبات الصلوة ~~وهو ما يحكم~~

في الزمان

حجج المتكلمين

هو

حكم الشرعي

وقد رُيت سبغ الافاضل نقل عن الفاضل وعيسى الدمشقي
سمعت من تفسير مراد المتكلمين ولكنه بعد ان نقل ذلك
عن المتكلم لم يرضيه وحمله على ظاهره سبغ ذلك بان
المتكلمين هم السيد واصحابه القائلين بانفتاح باب
العلم ولما كان عين العلم ~~منه~~ عندهم ليس بحجة فقالوا
ان الاستصحاب لو كان حجة لكان مفيد للعلم ولما لم
يكن كل فليس بحجة من فصول مراده وفيه ما لا يخفى
فان السيد لو كان اراد ذلك اجاب بعدم اعتبار
الفئة الحاصلة منه بمقتضى دعوى المسند وعدم
حجة بتلاها العقل على ذلك لعدم حجة عين العلم لا
لان يعلم انهم لا بد يكون حصول العلم اذا لم
يدعوا ذلك لا يحسن منه الرد بذلك
بل لا بد في الرد ان يكون مما يرد ~~بطل~~ بطل بدعوى
المقابل ~~بطل~~ وبطل ~~بطل~~ على كل فصول
~~بطل~~ ~~بطل~~ فالتعدد من ذلك وادع
بعدم انقطع ما يدل على ما ذكرنا ~~بطل~~ ولا ينبغي
الاخذ بكل ظهور وظلال بل لا بد من الاخذ به
بعد التدبر في الملل قبل برهان العلم ~~بطل~~

قوله ومنها

قوله ومنها انه لو كان حجة لزوم التناقض الى
لا يخفى انه ليس المراد من التناقض المذكور هو التناقض
المصطلح عند اهل البرهان حتى يكون مفاده استحالة
حجية الاستصحاب بل المراد من التناقض هنا التعارض
على وجه يتلذذ عن عدم احتمال عدم الشارع
لانه اذا لم يكن ~~بطل~~ هناك دليل على الترجيح
ولا على الخير كان الاستصحاب لغو ~~بطل~~
صرف لانه المفروض عدم جواز العمل به
وحاصل تقرير هذا الدليل هو ان لكل مستحب
~~بطل~~ ~~بطل~~ وهي معلومة له فلو
كان الاستصحاب حجة لوجب ان يكون
حجة في كل في الفلة والمعلوم وهو تناقض

حجته

البقاء الى

هو

المراد

[illegible]

يحتاج بقاءه ايضا الى العلة وهذا هو قولهم ما ثبت جاز ان يثبت
 وجاهل ان لا يدوم مجرد عدم وجود المؤثر للعدم لا يثبت المطام
 ثبت ان المؤثر الوجود كما ذهب اليه المحققون من المتكلمين
 وان ذهب الى عدم احتياج الباقي بقاءه الى العلة اقيم بضم الاية
 فيفرض ان لا يثبت بقاءه من وجود الملاك للاحتياج فان قلت
 ان وجوده السابق ليس مرجعا للبقاء وليس البقاء مطلقا
 مطلقا قلت ان وجوده السابق كما يناسب البقاء كذلك
 يناسب الارتفاع لما عرفت من ان البقاء ثلثان كالتدوير وكل
 من طرفه يحتاج الى العلة فيبقى مجرد عدم العلم بمؤثر العلم
 والغول بان ذلك يوجب البقاء ليس باولي من العكس وهو
 ان يقال ان المحذور المفروض عدم العلم بمؤثر العلم وهو
 الوجود فثبت عدمه ان قد عرفت ان وجود السابق لا
 لا يرجع احد الطرفين الى الآخر مضافا الى ان ~~العلم~~ يمكن دعوى
 اولوية العكس لانه لا يمكن منه عدم علة العلم بل يحتاج
 الى العلة الثانية للوجود وبالمثل انشاء احدى اجزاء علة التامة
 للوجود علة ~~ثالثة~~ ثالثة للعلم ولذا الوجود فيحتاج الى وجود
 جميع اجزاء العلة التامة ~~وهو~~ فيقول انه مجرد عدم ~~وجود~~
 ثبوت العلة التامة للبناء يكفي في كون الشيء معدوما
 فيكون المرجح لعدم ثبوت قوله والاولى في الجواب اننا اذا قلنا باعتبار
 الاول وبعبارة اخرى الاستصحاب السببي مقدم على السببي وانك
 التامشي ~~في~~ عندك عندك افرز مزمع وتابع لو دخل الثلث
 المسببي ~~الناشئ~~ تحت العموم لو كان البناء على القيد
 الشرعي للدوران الاوردين التخصيص والتخصيص ويجوز

في بيان الجديدين الاستدلال
بالتفاضل على عدم محبة الا
نصفها

هند

الحمد لله

قوله هل ذلك بره عليه ^{المتكلم} اقول لا ينبغي عليل عدم تأييد
هذه القول وعدم اتخاذ العلويين حتى لو كان الامر الوجودي من الا
الاثار الشرعية ايضا لان ترتيب الاثر ولو كان اثره شرعا على عدم
واقعه باستصحاب عدم الراجع لا يجوز الا على القول بالاصل المتثبت
لان الحاكم بالزوم والترتيب بين وجود الشيء وعدم واقعه هو العقل
فلا يجوز اثبات الشيء بمحض استحباب عدم واقعه لان ترتيب الشيء
على عدمه واقعه لا يكون في الشرع ولو كان ذلك الاثر نفس الاثر الشرعي
نعم كجعل في نظام الشيء عدم الراجع موضوعا للحكم والادب في نفسه
على استحباب عدم الراجع هذا الحكم المترتب عليه والعمل عليه في نظامه
مثل كونه اذا كان اما قد ذكر لم يثبت في فان ^{مفهومه} مفهومه
انه اذا لم يعلم قد ذكر نفسه في ما استحباب عدم الكريد يثبت
التياسة كونه موضوعا لها في المفهوم ولو لم يجعل موضوعا لها في
الظلال والتي تستكشف من الادلة كون الشيء رافعا للحكم واستصحاب
عدم الراجع لا يثبت بل لان الاثار والاحكام لا على القول بالاصل
المثبت كما لا ينبغي على المسائل قوله واما ضعفه من حيث كونه سبيلا للشرع
بيان الاحكام الكلية اقول وجهه ان احكام الشرع تأييد للصالح والناسد
النفس الامرية ولا ينبغي انها توجد في المتناولين الكلية وبعد اشتغالها
لها لوجه ^{للضعف} للاختصاص الحكم بالافراد الخاصة وبيان
الاحكام في خصوصيات الموارد المشو ^{حقا} فيها اما هو في الحكم
الكلّي والسؤال عن الافراد الخاصة اما هو من الجهل في الحكم
الكلّي الشرعي والام لم يكن وجه للسؤال في الحقيقة بيان الحكم
فيها ليس من جهة الخصوصية بل ببيان الحكم الكلّي الذي نزل به

هذه الحاشية لا بد ان
تأخر من ما بعدها

ما انما يقوم لهم من في التمام

تقدم ولكن التحقيق هل جواب عن اصل الموضوع لا يلزم على ما اجاب به
المحقق وعن بعض شافقنا الاشكال في باز استحباب الموضوع في مثبت لان
معين الآثار مرتب على عنوان امر كترتيب حرمته تزويج زوجته رابده على
عنوان ذات البعد وعجز استحباب حيوته لا ينعف في ترتيبها ما لم يثبت
والثبات عنوان وهذا عين اثبات الاصل فان قلت نحن في
شخص الموضوعات التي كانت الآثار مرتبة عليها بلا واسطة
كالإفهام على الرطوبة وحرمته ما على حيوته وانما ذلك فلا
اثبات في واما المثال المذكور فنقول في بدهم الاستصحاب في
قلت ان الاول كالمجزئية لم تتعلق بالموضوعات الجزئية كرحلوبة
وعدالة رابده وحيوته متلاهي ينفع استصحابها في
ترتيبها من دون الثبات بل هي متعلقة بالموضوع الموضوعات
والمفاهيم الكلية وانصاف الافراد بها من جهة انطباقها
بها واتحادها معها حسبما اعتقده المكلف في فائدت
الاتحاد معها بالاصل عين اثبات هذه صفاتها الى
ان العلم والاعتقاد كان في الموضوع والاصول لا يقوم مقامه
الا ان يدعى اخذه من جهة الكثرة ولكن في اثبات الاصول مقامه
ايضا اذا كان من باب التقييد انكالم كما انه يكتفي بذكر ما ذكره
في استصحاب الاول كعدم بقاء الموضوع بوصف اليقين بالمسألة
في الموضوع موضوع الاستصحاب الشرعي فينته ان الاعتقاد بربده

مَقَامُ

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة
فعل الامر والوجه من فاني فالتنقيص في علمه ولا داع له قوله كما ينبغي
الذي ذكره هنا في حكمة الاستصحاب على الاستصحاب الا لشك في الذي
هو من انقضاء العقيدة واما حكومة الاستصحاب على الاحتمالات
الشرعية فلم يبق ذكره في ذلك المقام اللهم الا ان يريد بدلالة الاحتمالات
عليها انها تكون مفردة لكل العقل لا انها مثبتة للمنطق الشرعي ولو اراد
ان الاحتمالات لو دلت على اثبات الاحتمالات الشرعية لا انها تكون ان
اشكل حكومة الاستصحاب على تلك الاحتمالات كما لا يخفى على المتدبر
قوله وهو الواجب والمندوب الى اطلاق الحكم على ذلك مساهة فانه من افعال المنطقين
والحكم فعل الحاكم المتعلق بافعالهم والواجب لا الواجب المندوب
لما هو ظاهر وهذا من غير ما وقع منه في اطلاق الحكم الوصفي على مورد
اعني السبب والشروط فانها مورد للسببية والشرعية التي هي الاحكام الشرعية
كما لا يخفى ولا يلزم العقل النزاع لعدم شغل الجدل في نفس السبب كما لا يخفى
فهم قوله فطرح ما ذكرنا الى وذلك لانه فرض عدم الشك واشتغاف في
الاحكام الكلية من جهة كونها في الاحكام الوضعية بالمعنى المعروف
للا مورد للاستصحاب فيها لعدم الشك بغير في الوضعية بالمعنى الذي
ذكره لا بالمعنى المعروف لها واذكرنا كون صريح كلامه في ان مراده
من الاحكام الوضعية موارد ما لا معنى المعروف تعرفه عدم كونه مفصلا
بين الحكم الكلي والوصفي بالمعنى المعروف فانها هي التي هي
وانسحق اليقين التفتيح في عين محله فذكر قوله فيه ان المعنى الذي

من كلامه
الواجب وهو
القول

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة
قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة
قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة

الروح الامين على قلب سيد النبي ص واهل بيته ما يقال ان العبرة بالاشارة الى المتكلم
بعدم العوارب لا بخصوص اللط والسرور وان السبب بيان وجوب المتكلم
مخصصا لا لا يخفى وان ليس ببيان وظيفته الا ان لم اقول هذا سلم
لا غير عليه ولكن لا يخفى ان هذين المواقفين التقضي والملي يتبينان
لو كان المراد من الاستصحاب في الدليل هو الاستصحاب حيث حيث المنصب
والوضعية فلو ان المحقق فويضا ان يكون المراد من الاستصحاب هو
الاستصحاب بحسب اللفظ لا بحسب المنصب ان يكون
منظر المتكلم الى ان الاحتمالات لا يظهر ثبوتها للاستصحاب في الامور
الخارجية من جهة ان ثبوتها لا يحتاج الى نوع تعرف لان ثبوت
لا يتحقق اليقين ظاهري عدم نقص نفس المتكلم بل
المتيقن ولزوم اليقين بنفسه من حيث هو لا يخفى ان اما يكون
اذا كان المستصحب من الاحكام مظهرية كلية كانت او جزئية لان
استصحابها ليس الا لزوم التعبد بنفسها بل لزوم ترتيب اثارها
واحكامها يحتاج الى نوع تعرف بما تقتضيه لفظ الاثار اي لا يتحقق
اثار المتيقن فان لم يكن اثارها جميعا للزوم استعمال اللط
في المعنيين لزوم حمل على الاول لعدم احتياج الى التعرف خلافا
اثنائي فلو لم يقد ان المعنى المذكور لا يصح بما يلزم من حقيقة الذي
اقول يمكن منع عدم كون الطهارة والنجاسة من الاحكام الوضعية
بل نقول ان نظامها الا انها موضوعان مع ذلك الحكم وضعي اخر
ولا يماس به تحقيقه مطابق الاول المستند في صدور العنوان
غاية الامر انه يفصل بين اولي الضميمة ايقول فيقول بالو
ضممات التي هي موضوعات للاحكام واما التي ليست
ذلك بل كانت وضميمة مستقلة لا تنفصلا ولا شذوذ

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة

قوله فاني نوق انه لا اشتراكهما في الشك في بقاها وان اختلفنا من جهة

بيان محاذير التعريف من مسايقها
بالفاظها في بعض شيئا

وغيره لا اذ لا يجوز الا بالاشياء فانهم واعتنم لعله يفتقد شيئا
بالبحر وكونها منتزعة من الكيفية التكليف لا يكون على وجه واحد
بل فتكون تكون على قسمين ~~فهي~~ فبعضها يكون التعبير عنها
عن الفاظها على على عن الحقيقة ~~فهي~~ وبعضها على عن الجازم
توضح ذلك ان الاموال الغير المتعاقلة على قسمين احد ما يكون
لها مضاف الى وجود ذواتها نوع وجود والآخر لا يكون انقصا
ذواتها بها على نحو المجرى صفة بل هي كالمواد فان يكون له
الغلاء في الخارج مع قطع النظر عن الذات المنصرفة به وانقصا
الذات به وحده عليه يقول سواد مثلا على نحو المجرى بالضميمة
لا ان ~~الضميمة~~ انضم الى الذات وصف زائد عن ذاته وثانها
ما لا يكون لها غلاء في الخارج بل يكون لها منشأ انتزاع في الخارج
ولا يكون انقصا من شأنها انتزاعها بنحو المجرى بالضميمة بان
يكون هن وصفات لكل من ذاته وانضم اليه بل يكون انقصا
الانقصا بها بنحو خارج المجرى كالعقوبة المنتزعة من النوق
والعقوبة المنتزعة من التفت ولا يكون النوق وصفا ورائد من
ذات النوق بان انضم الى ذات النوق مع القطع عن ذاته في
رائد يكون هو العقوبة بل هي امر ينتزع منه وذلك
الابوه المنتزعة من الاب ببولك هذا بوهن الو
الوصف قد يكون محققا ثانيا فيكون التعبير عنه بلفظ
يعبر عنه على عن الحقيقة كلاب الحقيقي المنصرفة بالابوه حقيقة
فغير ينتزع منه وصف الابوه على عن الحقيقة وقد لا يكون
لك كان شبهه شخص بالاب من جهة انه يفتي غلام واخذه
ابنا يقال انه اب على عن الجازم فالعبر باللفظ يكون مجازا
وتشبيها اذا عرفت هن فعل ان الاحكام الوصفية بناء على
عدم استقلالها بالجعل تكون من قبيل القسم الثاني اي
خارج المجرى والمجرى ~~فهي~~ بل ضمنية كالا يفتي ~~فهي~~

الثامنة

الثامنة

لم ان الحكم قد يطلق ويراد به المعنى المصدرى اي الاذعان
في الاشياء ~~فهي~~ الا خبرا به وهو فالكلمة هذا المعنى داخل
في الخصاصات وفي صفات المجرى الحاكم وانما هو ~~فهي~~
الحكم هذا المعنى ليس محلا للفتراض بل غير قابل له كما اعترف به
عن واحد من المثبتين للاحكام الوصفية فان السند الثاني
الخاص ان نفس الجعل من صفات الحاكم وانما هو ليس
حكما بالمعنى المعروف بل بالمعنى المصدرى ثم صرح بان
الحكم هو نفس السببية والشرعية والمناجعة ~~فهي~~ واذا
عرفت ذلك فاعلم ان الحكم الذي هو محل الافتراض لا بد
واما يكون قسما من الاشياء فاعلم الحاكم لانه من
الصفات القائمة بالافعال فلا تقبل لعله يفتقد ~~فهي~~
سحق ~~فهي~~ اعلم ان تقسيم الحكم الى النظفي والوضعي

سواء كان من
الطلب او
من غيره

لا يستقيم على وجه الحقيقة كالأحكام بل هي اجماع ومع عدمه
لا معنى للتقسيم حقيقة كاهو واضح ولا يخفى ان الجعل ~~فهي~~
مكتف في معنى الحكم التي ذكرناها معنا يعلم لان يكون
بجامعا لها ~~فهي~~ كالتنازع في كونه بجعله لا للشارع
في الوضعية ام لا فان الاشاعر ضرورية بنفس الخطا
واما الضرورية بالمصالح والمفاسد القائمة في الاشياء
والا بامية ضرورية بانه اشياء اشخاص الطلب والطلب
وانفس ~~فهي~~ هم حال عن الحكم ثم هو وصف بانه حكم

في

في البقاء

عن

الحكم

في ان الحكم الوضعي حكم مستقل معمول كما اشتهر في السند جماعة او مريضة
 الحكم الحقيقي اقول الذي يمكن ان يكون ملائما بينهم احدى وجهين احدهما
 انه كما يتقدح التكليف لا ابتداء وان استتبع الوضع بان يامر الله
 بشئ خاص يستتبع ذلك السببية والشرطية مثلا هل يتقدح الوضع
 انهم احبا ما بحيث يكون مستقفا للاقتراح التكليف اولاهما
 ذلك اولاهما بالذات بل يكون الوضع متبعا لاشياء من ملاحظة خصوص
 صيغ التكليف المخصوصة فيها كان يتقدح التكليف والبال اولاهما
 بشئ في وقت خاص مثلا ويتقدح ذلك من الخصوصيات الموصفة
 فيكون مراد من جعل الوضع مستقلا مجرد اقتراح الوضع ابتداء اولاهما
 وبالذات لان انشاء الوضع بعد اقتراحه في الابل يستتبع
 انشاء التكليف بحيث يستتبع بذلك الاشارة عن انشاء التكليف
 فانها بل هو معتبر بان ذلك الاشارة لا يؤثر في انشاء التكليف
 بحيث يستتبع عنه بل يحتاج الى اشارة الى نفسه الا انه يجوز
 بخطاب الوضع عن خطاب التكليف الذي قلنا بامكانه
 وذلك غير الاستغناء به عنه كالا يخفى فانها انما مع
 اقتراح الوضع في الابل هل يؤثر انشاء الوضع كانشاء السببية
 او الشرطية مثلا لشي لا يكون بنفسه متصفا بالسببية والشرطية
 قبل الاشارة مجرد اشارة الذي قلنا بامكان اصله بحيث يتصف
 بها مجرد المفعول والاشياء مثل الصفات ما يكون بنفسه متصفا
 بما حتى يترتب عليه ما يترتب على السببية الحقيقية بان يترتب
 التكليف على جعل السببية بالغير اشارة كترتب السببية
 على سببية الحقيقي او لا يؤثر الاشارة شيئا بل يكون ما جعل له
 السببية مثلا حاله كمال قبل الاشارة بالاشياء بان لا يترتب

اما اذا ضربا ففسد
 خط - الشرع

بيان امكان حكم الوضع
 بوجهين واختيار الثاني

في بعض

في البقاء

في بعض

في بعض

في معنى ما الى ان لا معنى لكون السبي معمول به فيما نحن فيه اي في الاحكام
 الشرعية لان كونها حكما شرعيا جعليا في عداد الاحكام كما
 هو مقصود المستدل فزع ان يتعلل الحاطب ونحن لانعقل
 لوجوب الصلوة الا وجوب ايجاد الصلوة بعد واما امر
 اخر ولا ذلك اعني كون موثرا في ايجادها الذي هو معنى السبي
 فلا يتلوه عقولنا او ليس هذا المعنى من لوازم معنى
 الدلو كروحية الاربعة بحيث يوجب تصور الماهية تصور
 سببها ولو كان كذلك لما كان جعلها كما هو ظاهر
 او جئنا لا فيه باعتبار نفسه او فعله او عوارضه المختصة
 والحاصل اننا لا ننفي ذلك في المقام حكما جعليا الا وجوب الصلوة
 واما ما غير الدلو في وجوبها فلا بد من ذلك كيف يمكن ان يكون
 حكما شرعيا معمول لا في حقنا بل في العلم ان السبي قد يكون
 معمول معمول في غير الاحكام معناه ان الفعل مدخل في سببية
 حصول بعض الاشياء كما في الاعلام فانها اسباب لاحتمال
 المسمى في الاذن بشرط العلم بالوضع والنتائج التي من وكا
 في العلم بالاشياء التي يحتمل الانسان لنفسه ليقدر بعض المطالب
 فان هذه الامور بعد تعلق المحل بها تصير سببا واقعيا
 لمصلحة لمصلحة كما هو في حصولها بعد اجتماع شرط
 التاثير وهذا في الاحكام الشرعية كالاعيان الخارجية
 وكالاتها الموضوعة للغا في غير معمول الا لا غرض حقيقة
 في خصوصها عند من لا يدرك الا لا غرض الاحكام موطنة بالمصالح والمفاسد
 وذلك لانه ليس عندهم في نفس المور به مصلحة ولا في المنه
 عنه مفاد تبعت الشئ على الامر والنهي وانما حسن و

عليه وذلك التكليف الذي جعله الله سبحانه ويحتاج الى ان
 نقتضيه خطاب اخر مخصوص به او الفروع عن خطاب الوضع با
 انشاء التكليف كما قلنا بامكانه اذا عرفت هذا فاعلم ان الظاهر
 ان محل النزاع هو الثاني لكون الاول بعيد عن ظاهر
 كلامنا فقم المندول به في هذا الباب مع ان ذلك
 لا يبين فائدة لان النزاع في مجرد الانتقال مع الاعتراف
 بان انشاء لا يؤثر في التكليف وان الحاجة الى جعل التكليف
 مع جعل الوضع كالحاجة اليه بدون جعله لغو لا ينبغي
 ان يكون على الكلام والتفتي والارام بين الاعلام
 قوه والحاصل ان هناك امرين متباينين كل منهما فزع الحكم
 اقل لا معنى ان جعل الشئ الدلو سببا تاما لوجوب الصلوة
 فلا يتعلل في ايجاب الصلوة بعد وجوده لان العلل يتبع
 انفاك عن علته فيكون ايجاب ايجادها للوجوب وهو
 محال فلا يحصل بغيره يصحح عند الحكم التكليفي السبب
 عنه في عداد الاحكام وان جعله سببا تاما كما حيث يتوقف
 وجود الحكم التكليفي بعد حصول سببه على انشاء الوجوب
 فيكون عزم الامر وادته من شرائطها فاشير السبب و
 وجوب الفعل فغيره ان العزم والاداه في نفسه المتباعدة
 عن تصور الفعل وغايته كانت في ايجاب فعل الدلو سبب
 سببا للطلب لغو لا يصدر عن حكيم فاحتسابها
 معاني عداد الاحكام ان اريد منه مجرد تكثير العدد فلا باس
 به وان اريد منه فعل المعداد فغيره ما عرفت مضاف الى
 ما سبق كذا افاد بعض الساتدين وهو في غاية البعد
 فلو كان العقل في جعل الدلو سببا لكان العقل

بيان صحة الحطاب وبيان ان
 عدم مقتضى جعل السبب
 في الاحكام الشرعية معتقده
 في غير ما
 استدل المحلل
 اوضحه نا الحطاب
 بما ذكره في كتابه
 الوجوه ان
 بعد ما اجاب عن كلام
 السيد بغيره كون
 بعد م الاحتياج الى
 الجدل اقام الدليل
 على عدم المعقوله
 فتاوه كل مضافا
 الى ان لا معنى الخ
 وسببا في منازعه
 الله تعالى

فان كان العقل في جعل الدلو سببا لكان العقل
 في جعل الدلو سببا لكان العقل في جعل الدلو سببا
 في جعل الدلو سببا لكان العقل في جعل الدلو سببا
 في جعل الدلو سببا لكان العقل في جعل الدلو سببا

[illegible]

عارة خارج الواقعة قوله اقول انه ان الموقف قد يتعدد الى لا يحصى ان وقع
الثقل في الموقف يتصور على وجه وليس شئ منها غير الاستصحاب كاسياني بيانها من المنة
يعني هذا ان يكون الموقف هو ان يكون الى الظهر مثلا وبين
ان يكون معتدا الى الظهر لانك ان كان في باب الثقل في الاقل
والاكثر وان لم ير احواله البراء لا غير فليس في الاستصحاب
واما ذكر المسئلة التي يحسب الاستصحاب ليس على حقيقة صدق بل
لانك انك ان حصل الثقل في الحكم كفي يكون موردا للاستصحاب
في الموقف مع اعترافه انه لو فرض الثقل فيه لم يحسب الاستصحاب
اراد المسئلة بيان امكان الثقل في الاستصحاب بناء على
صدقها وهذا كاف في البراء على عليه ومنها ان الموقف
قد يتعدد الى ما لا يحصى من احواله كالموقف في قوله
المورد بين استصدار القرض وذهاب المهر المرفقة فالثقل
في الحقيقة انما يتعلق في الاستصدار فهو ثقل في قوله
ومنها انه قد يشك في كون الموقف حقيقة متصفا او هو
او انما هو متصفا زمان محتمل كونه الحكم متصفا به محتمل في
بما جاء الحكم فضا يمكن ايراد هذه الحالة البراءة ولكن
او هو استصحاب الاختلاف فاقول انه اما ان الثقل في النسق
مفوض خارج عما نحن فيه اما وفيه اولاه ان عرض المورد هو
الابرار على الكثرة وتويع الثقل في الموقف لان عرضة
انكاره عليه المسئلة استصحاب عدم النسق حتى يقال

قوله هو الذي ذكره المفضل في امر كلامه اقول جهات اليك مختلفة فالمفضل
قد صرح بالاشهاد المختلف فيه لا يكون الا في الاحكام الموضوعية
من حيث انها لذلك ووقوفه في الاحكام الشخصية اما هو فبمعينتها
فقد نقل الاشهاد في نفس الحكم التكليفي من حيث انه
~~الحكم التكليفي~~ لذلك وبصرح بانه عبارة عن نفس الشهاد
الوضع بعبارة التكليف لانه قد يغني اشهاد الوضع عن
اشهاد التكليف حتى يبق ان ما ذكره المورد هو الذي ذكره
المفضل في امر كلامه فان عرض المورد انه قد يقع الشك في
الحكم التكليفي من حيث انه شك في التكليف فيجوز الاشهاد فيه
من هذه الجهة التي انكرها المفضل وحصرها في خصوص الوضع وحكاية
~~ورد التكليف~~ انه قد يكون الشك في الحكم التكليفي مسبباً كقولنا
علوم لا يجري مع امكان اجزاء الاشهاد في السبب فكلام
هذا في مقامه لا فيما نحن بصدده فان الكلام مع قطع النظر عن ما
~~في هذا~~ يستلزم منادى الاخبار لا هو صريح كلام المفضل حيث قال الذي
يقضيه النظر بدون سلاطة الروايات الى امر ما ذكره ~~فالكلام~~
من هذه الجهة ~~التي~~ اعني تصوير الشك في تقبي التكليف
سواء كان هناك اشهاد بوضوح او لم يكن اعني عن التكليف
او لم يكن فاذا ذكره المصنف في الجوارح عن الابرار على المفضل لا يقولون
منافاة الامم لانهم لا يرون في المصنف على تحقيق المقام ~~ويستلزم~~
~~مناقاة الامم لانهم لا يرون في المصنف على تحقيق المقام~~ ولا يقولون

ان خارج عن محل النزاع ولا يخفى ورود الايراد على
 بلا حقه العوض المذكور **فما** وثانها **الاستصحاب**
 وبها التمسك في بقاء وقت الواجب **التمسك** كما سبق نظر
 بقاء حاله اولى ببعض اجزائه **التمسك** كان الى العوض
 مثلا ونسب وصار الى الزوال فالتمسك بالخاصة
 وقت لا **التمسك** بل **التمسك** اصل الحكم **فما** وعلى هذا
 النفس بقاء **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 للتفريق في مثله الوقت فقابل **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 من تصور اليوم الثاني في التمسك في نية الوقت ويمكن
 ان يكون وجهه انه على هذا الحال يكون مثل
 الوقت بل هو في الحقيقة الحقيقة من الوقت **التمسك**
 وقته مرود بين الدوام واتخذ بل **التمسك** **التمسك**
 قوله كذا كما يظهر الجواب **التمسك** ان هذا الايراد جواب
 الا في منه جملتان على الايراد الذي ذكره اولاه على
 التمسك **التمسك** عند قوله على الاول حيث قال وفيه ان
 الوقت قد يتردد وقته **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 الايراد هناك النزاع **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 بقاء **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 الاستصحاب **التمسك** فقابل وجهه انه يسمى **التمسك** اذا
 وقت يوقت **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 شتر قوله قد يكون التكرار مرودا **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 لا ان مقام **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك**
 قوله **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك** **التمسك**

وما ذكرنا يظهر ما فيه اراد معنى الافاضل المعاصر على
المفضل حيث قال يرد عليه ان الحكم بجريان الاستصحاب في الحكم
الكلبي تبعاً لجريانه في الحكم الوضعي حتما هو صريح كلامه
فلا معنى له فاعرفت في كلام الاسماء السلام بان
الثبات السببي لا يجمع مع وجوده مع وجوده انما السبب السببي
في عموم اخبار الباب بل الداحل هو الاول ليس لا
من غير فرق بين في ذلك بين ان يكون استصحابا
او استغناء عن الشيء فقد عرفت ان في معزل عن جهة
بحث المفضل وتصله كما انه قد عرفت ان كلامه مع قطع
التمتع عن الاستصحاب اخبار الباب وما يستفاد منها
فهو في معزل عن كل ونحوه فراجع وتامل قوله في اننا
يظهر الجواب الى لا يبق ان هذا اليراد وجوبه الا في مدعيه بان
على ما اوردته مع على الفاضل التوفى او لا عند قوله وعلى الاول
حيث قال المصلحة وفي ان الوقت قد يتردد ذوقه الى لانا قد بينهما
هناك ان المصلحة عزض الزام الفاضل التوفى باجراء الاستصحاب
لان يرى اجراءه هو قنك انك قد عرفت في الحاشية السابقة
عزض المورد على الفاضل التوفى تفصيلا وان جواب المصلحة لا
يرد على المورد نعم هو تحقيق في علمه وبعبارة اخرى الكلام مع
الفاضل التوفى في الكبرى اعني جهة اصل الاستصحاب في الحكم
التكليف فانه يفكره من حيث انه استصحاب والتكليف للمورد
عوضه اليراد من هذه الهيئة ~~لا يرد على الاستصحاب~~

وان كان

وان الاستصحاب في الحكم التكليفي فما ذكره حكوم للمسيبي فعلم
الجريان من جهة انه مسيبي عن عدم الجريان من جهة اصل
وجه الاستصحاب والكلام التوفى والمورد عليه في اصل الوجه لا غير
فكلام المورد ونقضه واورد على التوفى من هذه الجهة وان كان في
مورد نقضه و اراد الاستصحابات موضوعية معينة ~~في~~ عن
الاستصحابات التكليفية فاجوبه المصلحة خارجة عن قواعد
المناظرة قوله لانه ان جرى مع الاستصحاب الى قد عرفت ان هذا
الجواب خارج عن موازين المناظرة ولكن ما افاده المصلحة في
تحقيق المورد في غاية التحقيق وحاصله ان الاستصحاب اما ان
يمكن اجراءه في نفس الشرط والوقت بان لا يكون قيدا اوليا يمكن
بان كان الوجوب مقيدا فعلى الاول لا ينبغي اجراء الاستصحاب عن
الشرط لانه معنى عن الاستصحاب الشرطية والوقت وحاكم عليه
وعلى الثاني فلا يجري ايضا لانه سبي وسبي بل لانه مثبت
لان وصف التقيد بالنهار لا عليه اثباته باستصحاب نفس الوجوب
كما هو ظاهر لانه تابع لواقعته فلا يمكن الحكم ~~بأنه~~ بابقائه ~~في~~
لان الزام العقلي لم يلزم ان يبق العرف يتسامح في ذلك فيما اذا
تجوز التكليف ~~في~~ فيصير استصحاب الشرطية واستصحاب الوقت
ولا يبق انه مثبت قوله لا ان استصحاب وجود ذلك الامر المطلق عليه
اقول هذا الذي ذكره بقوله لا ان الى حيز في غير ما لو كان ~~الاستصحاب~~
الحكم ~~مستقيد~~ مستقيداً بقيد ذلك الشرط والوقت ~~حيث~~ كان تقيد
بموضوعه بالمعلق عليه وصفه مقوم له كصورة ~~في~~ في الشئ
الثاني من قوله ولا لا يجري الاستصحاب الحكم التكليفي لانه كان مستقيداً بقيد
ذلك الوقت فالصوم المستقيد وجوبه بكونه في النهار لا يتبع استصحاب
الوجوب في الزمان المشكوك بكونه في النهار لانه لا عرفت يكون مثبتاً

في بيان

في البقاء

المراد

الحكم المستقيد

واما من الموقوف على من التقدير لا يكتفى اجزاء الاستصحاب
 وجود ذلك المعلق عليه ~~لان~~ لا يكتفى بتقدير الحكم كما كان
 فظهر ما ذكرنا ان ذكر المقتضى استصحابا لا يعلق عليه ~~فقط~~
 وانما حاكم على التصحيح وجوب الصوم المقتضى كونه في النهار
 في هذا المقام لا يخلو من تأمل اللهم الا ان يقال ان قوله
 الا ان الخ يرجع الى الترتيب الاول وهو كما ترى خلاف
 ظاهر كلامه فمما لم يقل نعم لو فرض الخ قوله فمما لم يقل انه
 يتكفل اجزاء الاستصحاب في الحكم المتكلم في المقام لانه لا بد
 في الاستصحاب من احراز الموضوع والمفروض انه مردود
 فلا احراز فلا استصحاب قوله والحاصل ان مقتضى الخ
 قد عرفت ان مقتضى التقضي بحاله وانما احاط به المقتضى
 لا يرضى به الفاضل التوفى لانه منكر لاصل الاستصحاب
 في الحكم المتكلم لانه مسلم به ولكن يري ان استصحاب
 الموضوع مقدم اولا وبالدلالة على تعارضه بطلان ما ذكر
 استصحاب في الحكم يعمل به كما هو مخرج كلام المقتضى بطلان اذا
 فرض انقضاء الاستصحاب الامر الوضعي بل عند الفاضل
 فرض اوله يفرض لا يجري لا استصحاب الحكم اصلا بل لا استصحاب
 مختص في خصوص الاحكام الوضعية كما هو مخرج كلامه فافهم
 فلا يخفى عن كلامه في كونه انه مقدم او حاكم او معني او
 غير ذلك انما هو بعد الفراغ عن اصل الخ وهو منكر لها
 فلا مساس لكونه الاجوبه عن التقيض هذا ايضا الى ما قد
 عرفت ثمرد ما ذكره المقتضى من الادوار المحل عن التقيض الاول
 والثاني على ما تقدم هو به على التوفى في اول كلامه فلا تغفل
 قوله قد يكون التكرار

التكليف
 كما استصحاب

في وقت لا يجوز فيه الاستصحاب فظهر
 بان التكليف اذا وفقت بوجه زور

قوله قد يكون التكرار مردود الخ في هذا التقضي تأمل لان المورد من موارد
 البراهين لان التكرار في حد ذاته اصل المتكلم بالنسبة الى الزمان فلا
 يجري للاستصحاب قوله وهذا لا يراد لا يتقدم عاذا ذكره في ذلك
 ظاهر فيما اذا كان التكرار مردود بين وجهين اولا وجه التكرار
 بالامر اللهم الا ان يقال ان ما ذكره الفاضل التوفى على تقدير الامر للتكرار يعني على المعنى
 ضحي على مقتضى التكرار من ارادة التكرار الواجب الغير المتكلم في زمان
 الا بالامكان العقل هو بمنزلة الفعل اين واج لو شك في زمان
 في سطلوبه النقل يمكن الصلح بالامر على التبت فهو على
 كما ذكره كما انقضى هن والكن مع ذلك لا يلزم منه انه لا يكتفى
 منع مردود استعمال الامر في امره ولا يكتفى تفريجه ما ذكرنا بطريق او في عليه
 لا يمنع من استعمال الامر في امره ولا يكتفى تفريجه ما ذكرنا بطريق او في عليه
 مردود ما اوردته المقتضى ولا يخفى ولكن مع ذلك لا يخلو من تأمل لان كلامه الفاضل
 قوله فالصواب ان نقول ان قبل لامانع من اجزاء الاستصحاب فافهم انك
 في حق التكرار ~~منه~~ بناء على دلالة الامر على التكرار فيكون من باب التعمد
 المطلوب لا التقييد والمساخه في باب الاستصحاب غير منكور مع مساعده التعريف عليه
 اتول في مساعده التعريف على هذه المساخه قابل بل منع كما لا يخفى من جملة
 منع عين فرض استصحاب الاشتغال ببناء على المعنى الزاوي لذلك على
 لا يخفى بناء على مقتضى الحق من عند غير بناء على كونه فيكون ارادة على
 ما ذكره المقتضى اللهم الا ان يقال ان الكلام في استصحاب الحكم الشرعي المتكلم
 واستصحاب النقل ليس من اوله فهو ايضا غير جاري في المقام
 بالمخصوص لانه من الاصول المبنيه ~~وهو~~ فلا تغفل

من
 عن
 المعنى
 التكرار

في البقاء الخ

من
 عند

لم
 المشرقة

من ذلك القبيل بل من قبيل الفود بعد الفود فلا يحسب لها
 وبالجمله اقسام الاربع من قبيل الفود في ذلك بل لا يحسب لها
 في اقسامها ان تكون بحسب الاستصحاب كالقول في كون
 الحكم موقفاً يعني ما يتقيد بوقت او موقفاً يعني بعد ايقاعه فيستلزم
 الحكم الثابت في الزمان الاول حتى يثبت الرفع وغير ذلك
 من الاقسام فتأمل قوله اظهر ان مراده من السببية
 السببية تأثيرها او سببها اقول استقصى ذلك
 من امثلة للسببية من حيث الاطلاق وغيره بالزوال
 والكسوف والدلوك والايحاب والقبول وغير
 ذلك لان اختلاف السببية في هذه الامثلة من
 حيث الاطلاق والموقوت وغيرهما اظهر الاختلاف
 في تأثير السبب يعني انه اثر السببية في الحاصل
 بعض هذه الاسباب امر دائم كالايحاب والقبول
 وفي بعضها في وقت معين كالكسوف فان يوجب
 الصلوة في زمانه لا بعده فانهم قوله لان هذا لا ينقسم الى
 ما ذكره من الاقسام لكونه دائماً في جميع الاسباب لا ينقسم الى
 المشار اليه هو الحكم الوضعي وتنفع الاصح مراده ان كون
 السببية دائماً الى ان ينشأ عنها انها بعد ثبوتها شيء
 يوجب اما بوجه الاصح الاطلاق او التقيد او غيرهما
 تكون داعية الى اقتضاها وهذا لا يوجب عدم تقيد بعضها

الى الاقسام وذلك لانها امر جعلي يتغير بمرور الزمان
 ان يثبت السببية والتأثير للشيء بطريق الاطلاق
 او التقيد فقد يكون مطلقاً يعني ان تأثيره لا يكون
 متقيداً بوقت بل يكون دائماً ثابتاً في كل زمان ووجه
 لا يعني انه يؤثر امر مطلقاً دائماً حتى يرجع الى السببية
 من حيث التأثير الذي قسمه الى الاقسام بل يعني
 ان نفس التأثير يكون ثابتاً مطلقاً وان
 كان سببه امرانياً او امر موقفاً وقد يكون السببية
 ثابتة للشيء في وقت معين يعني انه لو وجد فيه
 تأثير يوجب الافلا وان سببه بعد وجوده
 امر دائماً ومع اختلافها وانقسمت الى الاقسام
 لا ينافي في كونها سببية دائمة الى ان تنقسم
 قوله ولم اعلم المراد من الحاق الشرط والمابع بالسبب
 اقول تطبيق الشرط والمانع على او كذا في السبب
 بالنسبة الى الاقسام مطلقاً ان يقال ان تأثير
 الشرط وكونه بحيث يتوجب حصة الشروط اما
 ان يكون مطلقاً كالوصف بالنسبة الى الصلوة
 فان اثره وهو جواز الدخول في الصلوة باق هو الحاق
 الى ان يرفع رافعاً واما ان يكون موقفاً كالتيقيد وهو ما هو موقوف
 على الاصح والمانع مثل الشيء في عدم اجراء الاستصحاب الاصح
 في وجوده مطلقاً في سائر المانع والشرط لئلا يمتنع ما
 ذكره من الاقسام في السبب الاصح واذا لم يرد للحد

في قوله في كونها سببية دائمة الى ان تنقسم
 في قوله ولم اعلم المراد من الحاق الشرط والمابع بالسبب
 في قوله تطبيق الشرط والمانع على او كذا في السبب

اقول الطاهر ان مراده الاديوار على الفاضل النور
وهو ان نقله ذلك عن الشهيد يعني كون مختاره
ذلك والحق خلاف ذلك كالحق في حله والعبارة
مؤثرة فتأمل قوله فصار اعتبارا من منزعات من
الحكم الكلي اراد بيان ما اراده الشهيد لئلا ينعقد لهم
كون النجاسة عين وجوب الاجتناب فيكون الشهيد
من غير نجاسة الا فتراج فلا تعقل ~~في وجوب~~
قوله قد عرفت انه لا يعني بهذه الملاحظة شك في وجوب
الاجتناب الخ المراد من عدم بقاء الشك عدم الشك
الذي يوجب اجراء الاستصحاب لا ~~لا~~ الشك ~~الذي~~
ظاهرا هو لا سرية فيه ولما عانا الى بيان ما وثقناه من
شكوك معنى اما طر القصر عن هذه العبارة وتطويل
شرحها وتعليقها فراجع

والقيود وانما التخصيص بهما هو الفعل واماده فكل قيد يكون بحسب
القواعد العربية قبل للمهمة ~~في الحقيقة~~ الى المادة ~~والشرط~~ راجحه
في الواجبات المشروطة اما هو شرط للواجب ونفس الفعل
يعني انه يكون الفعل المقيد بالقيد الخاص واجبا ونفس الوجوب
لا يكون مقيدا فلا يكون لفاقتسان من الواجب ~~الشرط~~ اي
~~المشروط~~ المعلق والمشروط له الواجبات المشروطة
كلها تكون واجبات معلقة بالنفس ~~التي~~ الذي ذكره صاحب
الفصول والمسرف في ذلك كما افاده الفاعل ما نقل من تقريرات
معنى الافاض من كلامه ~~هو~~ هو وان ~~هو~~ هيئة
الامر موضوعة بالوضع النوعي العام والوصف الخاص
~~الخاص~~ خصوصيات افراد الطلب ~~التي~~ والارادة الحتمية
~~التي~~ الالزامية التي يوقعها الامر ويوجد ما ينعقد
في نفسه ~~من~~ وعي وجود الفعل المطلوب من المأمور
~~ولا~~ ولا اختلاف في تلك الافراد من حيث ذواتها الا فيما
يرجع الى نفس تعدد ذواتها من تعدد الوجوبات
الخاصة فانها يحتملها عنوان واحد هو الطلب والارادة
نعم الاختلاف اما هو فيما يتعلق به الطلب بعد اجتماع
شرائط وجوده ~~في~~ الطلب والمطلوب في
الجملة فتارة يكون المطلوب شيئا عاما كالضرب المطلق على

في

في

في

في

الى حكمهم يستمرار هذا مقتضى ولا غلو من كون ثبوت الحكم في كل
 مرة مستندا الى مقتضى مستقل فيمنع من حكمهم بالاستمرار المستروط
 في باب الاستصحاب وينبغي ما لا يخفى كما تناول قوله واغا العلم عنده استصحابا
 عموم النعم والاطلاق الى لا يفتقر الى الاطلاق على لا يخفى ان اطلاق الاستصحاب
 على استصحاب حال العموم والاطلاق ليس ما اخص به الغرض بل قد
 وقع من جملة ابعث ولا يخفى ان مقتضى عدم صحة اطلاق الاستصحاب عليه
 حقيقة لان مرجعه الى الشك في اصل الثبوت نعم ان اليد من الا
 الامر الى البقاء بعد القطع بالثبوت نعم ان اليد من الا
 استصحاب فيها استصحاب عدم التخصيص المخصص والمقتضى
 كان الاطلاق في علمه ~~وغيره~~ ولكنه خلاف الظاهر من كلامه
 قوله وان كان نصا فبغيره حتى ننظر هل يتناول حال الوجوه الام
 اقول ان في هذا الكلام دلالة واضحة على عدم الفرق في عدم
 اعتبار الاستصحاب بين حال الاجماع وغيره ما يكون فالنقل حال الطلاق
 في عدم الدلالة بالنسبة الى ~~الزمان~~ الزمان الثاني فانه
 لو كان كان قاطبا ~~محمدا~~ محجبه في غير حال الاجماع لم يكن
 معنى لمطالبته البيان حتى ينظر في فيه هل يتناول حال
 الوجود ام لا فلا ريب في ظهور كلامه فيما ذكرنا بل صراحته
 سيما على حظه السؤال الذي ذكره والجواب عنه فانه
~~فصل~~ قوله اما الوجه الاول المراد من الحاشية الاكثر اذ قد

حد
مدرسين

بيان القول التاسع
وهو للمحقق

في الموضع

في مقام عمل الاصل
تخرج كلامه وسماه المحقق قوله لا يزال
المحققا فيه وعاشه على ما جمعي
حاضرا على ندر الاثنا فحق من اجل
ويعتقل

المساء

حد

المكتبة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

revis

[illegible]

الملك الإلهي والحق
الذي لا يخطئ
والذي لا يفنى
والذي لا يتغير

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

هذا الكتاب من كتب
شيخنا الفاضل
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل

قوله في القول العاشر ما حكى عن الحق السبزوادي في الأجزاء ثمانية استدل على الخ
اقول لا بأسه بنقل عبارته فانما لا يخلو من فوائد قال في الأجزاء واما اذا سلط
الاسم فالتردد فيه يشاء من ان الكرفع استزاجه بالمضاف في صا مضافا
ولم يصدق عليه المار حتى يندرج تحت الموصيات السابقة يعني ان يق
انه محسوس لان الماء المضاف قبل استزاجه بالكر كان محسوسا فثبت فيه الحكم
المذكور الى ان يثبت الراجع لان اليقين لا ينفي الا باليقين واذا ثبتت محاسنه
بعد الاستزاج يلزم منه محاسنه الجميع لان الحكم المخصوص عن بعد سلب الحكم الا
طلاق عنه فيشغل بذلك المضاف المخصوص به ويرد عليه ان الحقيقي ان استمرار
الحكم تابع لدلالة الدليل على الاستمرار ثانيا والاطلاق فلهما ما دل الاجماع
على استمرار الخاصه في الماء المضاف اليه الى زمان ملاقاته مع
الماء الكثير حكما به وبعد الملاقات فالحكم يختلف فيه فانبات الاستمرار
في يحتاج الى دليل لا يقوله ابي جعفر في صرحه زياره ليس ينبغي لك
ان تنفي اليقين ابدأ بالشك ولكن تنقصه يبين اخر يدل على استمرار
الحكم اليقين ما لم يثبت الراجع لانا نقول الحقيقي ان الحكم الترخي الذي
تعلق به اليقين اما ان يكون مستمرا يعني ان لم يدل على الاستمرار
بظواهره ام لا وعلى الاول فالتك في رفعه على أقسام الاول اذا ثبت
ان انشئ الفلاني رافع حكمه لكن وقع الشك في وجود الراجع الثاني
ان انشئ الفلاني الحكم معناه محل وقوع الشك في كونه بمعنى الا
شيء هل هو فرد ام لا الثالث ان معناه معلوم ليس بمحل
لكن وقع الشك في انصاف بعض الاشياء به وكونه فردا
له معارض لتوقفه على اعتبار متصور او غير ذلك الرابع
وقع الشك في كونه انشئ الفلاني هل هو رافع الحكم المذكور
ام لا واخر المذكور انما يدل على انشئ عن الشك باشت

وانما يعقل ذلك في الصورة الاولى من تلك الصور الاربعة دون غيرها
 من الصور لان في غيرها من الصور لو نقض الحكم بوجوده الاثر الذي
 شك في كونه رافعا لم يكن النقص بالشك بل انما حصل النقص بما
 يثبت بوجوده ما يشك في كونه رافعا او باليقين بوجوده ما يشك
 في استمرار الحكم معه لا بالشك فان الشك في تلك الصور كان
 حاصلًا من قبل ولم يكن بسببه نقض وانما حصل النقص حين اليقين
 بوجوده ما يشك في كونه رافعا للحكم بسببه لان الشك انما يستند
 الى العلة القائمة او الجزئية لا الجزئية فلا يكون في تلك الصور
 نقض الحكم اليقيني بالشك وانما يكون ذلك في صورة خاصة
 غيرها فلا عموم في الجزئية وما يؤيد ذلك ان السابق على هذا
 الكلام في الرواية التي جعل الكلام دليلًا على احكام
 من قبيل الصورة الاولى فيمكن حل المفرد المعروف باللام
 فله عليه اذ لا عموم له بحسب الوضع بل هو موضوع للعهد
 كما صرح به بعض المحققين من علماء العربية وانما دلالة على
 العموم بسبب ان احتمال في مثل هذه المواضع ينشأ في
 الحكم وتخصيصه باليقين ترجيح من غير مرجح وظاهر ان الفاء
 المذكورة انما يكون حيث يلتقي ما يصلح بسببه الحمل على
 العهد وسبق الكلام في بعض انواع المهية بسبب ظاهر
 لعموم الحمل على العهد من غير لزوم فساد تعميمه فتبوء
 العموم في جميع افراد النوع العموم وليس هذا من قبيل

تخصيص

تخصيص العام ببيان على سبب خاص لا ينفق على ان الاستدلال
 في المسئلة الاصولية باعتبار الاعاد ما منه جماعه من المحققين
 بل تنقل عليه الاجماع وهذا ايضا يوجب ومن هذا الاستدلال
 على هذا الوجه مع ان الجزئية بظاهرها تختص بحكم يكون له استمرار
 لان اخطاها ظاهر النقص ذلك فلا دلالة في الجزئية على ما
 نحن فيه اصلا واما تفصيل احكام تلك الصور مع قطع النظر
 عن هذه الجزئية فليس هذا موضع بيان فندبر جدا انتهى كلامه
 ونفع مناه وانت قد عرفت عن التكلم في هذا الصنيع تفصيل
 القول في جميع ما ذكره من الحق مزاجع واما امثلة الصور
 الاربعة التي ذكرنا للشك في التخصيص وجود الراجع فيكون محققا
 فيما يلي في عند قول المصنف ذكر الشك في وجود الراجع الى
 والشك في رافعية الشيء من جهة اجمال معنى ذلك الشيء والشك
 في كون الشيء مصداقا للواقع المبيّن منه ما والشك
 في كون الشيء رافعا مستقلا فاعلم ان مثال الاول معنوكا استمرار
 علاقة الزوج مع الشك في موت الزوج وكما استمرار جارية
 الثوب والبدن مع الشك في الغسل ومثال الثاني
 استمرار العطاء الى زمان المدة مع الشك في كون
 المدة حادثة اذا حصل المدة من جهة مقارن الاداء

واستمرار حياة البدن الى زمان التطهير بالمار مع
 غلبه عام السيل المتكرك في كونه ماء ومثال الثالث
 كل شيء منه مجهول الحال الذي فيه حلال وحرام فهو حلال
 حتى نعرف انه حرام فان الحلال والحرام مهينان معلومان
 وافرادهما الواقعية ايضا معلومة معينة في متنى الواقع
 بحيث لو علم انه مقصود يعلم انه حرام لكن بسبب الا
 غلطة والاستنباط الخارجيين الذين اوجبوا تعدد
 المعرفة لا يعلم ان هذا الشخص المرجوع المجهول
 الحال فرد من اى الصنفين ومثال الرابع
 الشك في كون اسماة الكلب بالملح في المله معطره
 ام لا فتأمل

المقيمة باليقين من اى قبل حصول ما يشك في كونه واقعا
 وقد يكون الشك مغليا بمعنى حصوله مغلا لليقين بالطهارة
 سابقا بحيث لا يبقى معه النقص بالطهارة على فرض عدم
 حصول ما يشك في واقعيته الا انه لا يمكن له اليقين بالطهارة
 بقول معلم كما انه لا يمكن ان يكون له الشك في بقاء الطهارة
 في حالة اليقين بها بقول معلم بل على قدر ما الشك بالمعنى
 الاول فلا شك في حصوله قبل اليقين بوجوده
 ما يشك في كونه واقعا ضرورة عدم توقف صدق الشرطية
 على صدق الشرط الا ان هذا الشك لا يمكن ان يكون مراداً من
 الروايات لان الشك بهذا المعنى لا ينافي اليقين بل يجمع
 معه دائماً فلا يعقل احقار كونه واقعا واما الثاني فهو
 وان كان مراداً من الروايات ليس الا لعدم اجتماعه مع
 اليقين اصلاً الا انه متاخر دائماً عن وجود ما يشك في كونه
 واقعا لانه حاصل قبله والحاصل ان الشك الذي يصلح ان يكون
 مورداً للروايات ليس الا الاجترار لعدم التقاطع بين غيره
 مع اليقين وهو متاخر دائماً عن اليقين بوجود ما يشك في كونه
 واقعا فكيف يقال انه ليس مجرد اجترار من حيث فرض حصوله
 قبل اليقين نعم هذا الشك مسبب عن وجود ما يشك في
 كونه واقعا لانه لو لم يكن هناك شك اصلاً لكان
 لا يوجب كونه مجرد اجترار بل يوجب عدمه من حيث تسميته
 عنه وحصول قبله الا ان الجزء الاخر للنقص هو الشك الحاصل بعده فاق

٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هذا وقد اورد بعض المحققين على الكتاب على الغرض ما حاصله
 من تصحيح ~~الظاهر~~ ان المقصود في الظاهر مسلم ان الشك في تلك
 الصور كان مما قبل ~~الظن~~ ولم يكن نقض ولكن اخذ في بيان ان
 المراد من الشك في اخبار الباب غير ذلك الشك الذي كان
 حاصله من قبل بما ذكره من التماثلين للشك واليقين
 ولا يخفى ان تعدد التماثلين في تلك الصور واجتماع
 الشك مع اليقين واقعا في زمان واحد وعدم اجتماع
 مع اليقين في زمان واحد ~~واحد~~ وان كان مجتمعا
 معه في الزمان الاخر لا يوجب اثنية الشك واقعا
 حتى يجعل احدهما مراداً من اخبار الباب دون الآخر
 نعم غاية ان التماثل الثاني اعني كل الشك الغير المقيد موجب
 لنسبة الشك واليقين الى متعلق واحد وهو الطهارة
 بقولهم ما صحه انتم ~~واحد~~ وانت جيران مقصود
 المقصود ان الشك لم يورد بين احدهما ليس مورداً للاخبار
 واخر مورد والذي يكون مورداً هو الشك الحاصل بعد
 وجود ما يشك كونه فاقض على التفصيل المتقدم ~~فقط~~
 واما الاخر فلا يكون مورداً لها وهذا لا غبار عليه فلا
 وجه لاسوة ~~فقط~~ نعم هذا المورد اورد

على الحق

على الحق السبوري ايراد حسن لا باس في الاشارة اليه وحاصله
 انما يتعلق منع مبنى التفصيل الذي قصد في الصبر اعني كون الشك
 في غير ~~الظاهر~~ صورة الشك في وجود الرفع كان حاصله من قبل ولم
 يكن بسببه نقض ووجه التبع هو ان النقض تحقق ايضا من اول
 الامر بالنسبة الى المشكوك اعني الطهارة في زمان ~~ما~~ تحقق
 ما يشك في رافعيته بحيث لو كان لها في ذلك الزمان لا يجوز
 ترتيبه عليه لولا اخبار الاستصحاب وبعبارة اخرى يجب ومشاء
 الزعم هو ملاحظة عدم نقض الطهارة انما تكون في زمان
 الشك قبل تحقق المشكوك ~~في رافعيته~~ في رافعيته
 ولا يخفى عدم كون الطهارة قبله مشكوكه لينقض شكها
 او لا فافهم قوله وثانيا ان رفع اليد حاصد ان الباعث على عدم الاعد
 بالمال لا بد في صورة الشك وبما لها من جهة ~~طريق~~ طريق ما يشك
 في كونه رافعا لها والباقي غير ما من الوقت اولها يابرر ~~الاصول~~
 الاصول لا يمكن ان يكون غير الشك في حق الشك اذ لولا
 لم يبين على غيرها قطعا اذ مجرد وجود ما دخل باليقين السابق
 لا ينافيه لا يمكن ان يكون سببا لرفع اليد عن الحالة السابقة
 فالروايات لا يمكن ان يراد منها غير الشك ~~طفا~~ منهم قوله
 وقالنا سلمنا ان لنقض ~~الكل~~ بل اقول ان ما ذكره قد مقطوع
 قصد منها وذلك لضرورة ان الامام ليس في صد
 جعل الغاية لعدم جواز نقض اليقين بمطلق اليقين

هذا وقد اورد بعض المحققين على الكتاب على الغرض ما حاصله
 من تصحيح ~~الظاهر~~ ان المقصود في الظاهر مسلم ان الشك في تلك
 الصور كان مما قبل ~~الظن~~ ولم يكن نقض ولكن اخذ في بيان ان
 المراد من الشك في اخبار الباب غير ذلك الشك الذي كان
 حاصله من قبل بما ذكره من التماثلين للشك واليقين
 ولا يخفى ان تعدد التماثلين في تلك الصور واجتماع
 الشك مع اليقين واقعا في زمان واحد وعدم اجتماع
 مع اليقين في زمان واحد ~~واحد~~ وان كان مجتمعا
 معه في الزمان الاخر لا يوجب اثنية الشك واقعا
 حتى يجعل احدهما مراداً من اخبار الباب دون الآخر
 نعم غاية ان التماثل الثاني اعني كل الشك الغير المقيد موجب
 لنسبة الشك واليقين الى متعلق واحد وهو الطهارة
 بقولهم ما صحه انتم ~~واحد~~ وانت جيران مقصود
 المقصود ان الشك لم يورد بين احدهما ليس مورداً للاخبار
 واخر مورد والذي يكون مورداً هو الشك الحاصل بعد
 وجود ما يشك كونه فاقض على التفصيل المتقدم ~~فقط~~
 واما الاخر فلا يكون مورداً لها وهذا لا غبار عليه فلا
 وجه لاسوة ~~فقط~~ نعم هذا المورد اورد

ولم يكن له تعلق باليقين المفروض أصلا ولا لم يبق مورد
 للعقل بالرويات لأن في كل مورد شك في بقاء الحالة السابقة
 يقطع بوجود شيء لا محالة وأقله نفس ~~السبب~~ ~~الشيء~~
 فأن الشك من حيث كونه من الموجودات يحتاج إلى سبب
 قطعاً حتى في الشك في وجود الرفع فيلزم المغلوطة
 بل ما هو أشد من هذا على الأمام فافهم قوله نعم يمكن أن يلزم الحق
 المذكور أقول أورد بعض الأصولي فاضل على التفصيل بما
 لنقص في الشك في وجود الرفع المعلوم الرفع فيه بأن الشك
 في أي مورد وجده يحتاج إلى سبب معين فالنقص به لا بالشك
 لا يعني أن هذا البراءة لا أساس له ببلاد الحق المذكور فإن الشك
 في كل مورد وإن كان محتاجاً إلى السبب إلا أن الشك
 في وجود الرفع دائماً متاح عن الأمر البقي فيكون جزءاً من
 بطلان الشك في غيره فأن يكون حاصله قبل وجود السبب
~~أيضاً~~ ~~وطول~~ ولعل الممتنع لهذا الأمر بالتأمل في ما ذكره فافهم
 قوله نعم الظاهرية الاستصحاب بمعنى آخر في الظاهران وجه المغايرة
 بين كلامه لكلام المشهور هو أن الحكم فيها هو مختار ليس
 من جهة التقويل على الحالة السابقة سيما شبه إلى القول بل
 شيء آخر دل على اعتبار الاستصحاب في بعض الأصول
 أقسامه ويمكن أن يكون وجه المغايرة ~~مختار~~ لأجل كون

الكلام في جهة القول المختار
 للمتنقح الخواري
 من جهة التقويل على الحالة السابقة
 شيء آخر دل على اعتبار الاستصحاب في بعض الأصول
 أقسامه ويمكن أن يكون وجه المغايرة مختاراً لأجل كون

البراءة

بعض الأصولي
 فاضل على التفصيل بما
 لنقص في الشك في وجود الرفع المعلوم الرفع فيه بأن الشك
 في أي مورد وجده يحتاج إلى سبب معين فالنقص به لا بالشك
 لا يعني أن هذا البراءة لا أساس له ببلاد الحق المذكور فإن الشك
 في كل مورد وإن كان محتاجاً إلى السبب إلا أن الشك
 في وجود الرفع دائماً متاح عن الأمر البقي فيكون جزءاً من
 بطلان الشك في غيره فأن يكون حاصله قبل وجود السبب
 أيضاً وطول ولعل الممتنع لهذا الأمر بالتأمل في ما ذكره فافهم
 قوله نعم الظاهرية الاستصحاب بمعنى آخر في الظاهران وجه المغايرة
 بين كلامه لكلام المشهور هو أن الحكم فيها هو مختار ليس
 من جهة التقويل على الحالة السابقة سيما شبه إلى القول بل
 شيء آخر دل على اعتبار الاستصحاب في بعض الأصول
 أقسامه ويمكن أن يكون وجه المغايرة مختاراً لأجل كون

المورد على الحكم على طبق الحالة السابقة ولو بقاعدة الاشتغال والبراءة
 قوله ما يحصل الظن لم يحصل الاشتغال لا يعني أن اكتفائه بالظن لا يفي
 مع العلم بمصير الاشتغال أما منبئ على عدم وجوب دفع الضرر الموهوم
 وأما منبئ على خصوص ما يعبر به في باب الاستصحاب كما لا يخفى فافهم
 قوله قلت الظاهر أن المراد لا يبعد أن يكون ~~مختاراً~~ ~~مختاراً~~ مراده ما ذكرناه سابقاً
 مستند في تفسير الروايات من أن المراد من اليقين الذي
 أصنفه أصنف اليقين هو اليقين القدر في الموجود
 في زمان الشك المخصوص بالشك في الرفع لا اليقين
 السابق حتى يهيم الشك في المقضي فتدبر قوله فإن قلت الاستصحاب
 الذي يدونه بما نحن فيه وأنت ألم لا يعني أن محط النظر في
 هذه البراءة إنما هو دعوى ~~الاجتماع~~ ~~الاجتماع~~ على بقاء الخامسة وعدم
 ارتفاعها إلا برفع شرعي فإدام لم يثبت وجود الرفع يجب العلم
 ببقائها للاستصحاب بالمعنى الذي اعترف بحجته فافهم حتى
 لا تشبه بين هذه البراءة والبراءة التي في قوله فإن قلت
 هب أنه ليس في قوله فإن قلت هب الخ مبني على البراءة هو دعوى
 الاجتماع على وجود شيء معين في الواقع على المقطوع مع قطع النظر
 عن بقاء الخامسة وعدمها فتقتضاه تحصيل الجزم بقرع
 الدنه لقاعدة الاشتغال لا الاستصحاب فتأمل فأن ظهر الفرق بينهما

الذي هو حاكم او اورد على الاحتياط كالا يحفي وعين رد
 الاول باننا ليس اصل ثابت فان عا عرفت ~~منا في الجواب~~
 عا عرفت منا في الجواب عا الا يرد في الاصل الاول بل هو
 كونه ليس بثابت هذا اظهر كالا يحفي فتدبر قوله فان قلنا
 يحزم الاشتغال انه لا يحفي ~~ان المراد ليس هو~~
 التحقيق بين الصورتين حتى يرد عليه انه لا وقع لهن التحقيق
 اذ الكلام في الوجه الاول وهو ان ملا حقة الفعل الواحد
 الى زمان كن ~~موضوعا~~ واحد تعلق به حكم واحد
 بل المراد ان الفع يتيه صورتين وان كانت الاولى هي فعل الفرض
 وعلى كل الصورتين ليس المرجع ما ذكره الخلف مطلقا
 العبارة ~~ما يحفي~~ من حيث التعبد
 بقوله فان قلنا وان قلنا فلا تغفل ثم ان مراده ~~بما يحفي~~ تحريم
 الاشتغال هو صورة ما اذا حرما الجوار مطلقا لطبيعة
~~الطبيعة~~ الجلوس في مجموع الوقت ~~لا الطبيعة~~
 مطلقا لمواجب ~~في اتي جزء من اجزاء الوقت~~
 عظمى وارتفع النهي بالنسبة الى ما بعد في الاجزاء الباقية
 لتحقيق العقاب ~~منه~~ ~~ولا يصلح~~
~~ملا لوجه~~ التكليف وتحريم الاشتغال الا هذا قوله بل
 يحتاج الى التمسك بالمشهور المراد به القول بحجية

اشتغال بالجلوس
 المحذور الفاعلية
 المدة الزمنية

في الزمان

والثالث في المقضي لان المورد منه ولا يرد انه لا يقول ~~بما يحفي~~
 التمسك باب في الوقت فكيف يقول به هنا قلت ليس الفرض
 اعتبار ~~الوقت~~ هنا وانما الفرض الاشكال ولوعلى
 من ان القوم ~~قد~~ ~~هو~~ ~~وكن~~ ~~بما يحفي~~ ~~الاشتغال~~
~~في المحذور~~ ~~في الزمان~~ ~~في كل وقت~~ ~~ولا يحتاج الى~~
~~الوقت~~ ~~فان قلنا انه لا يحقق~~ ~~المراد به~~ ~~بحرمة الجميع~~
 من حيث الجميع بل لو جلس بعض الوقت لم يحفي وهذا
 القسم وان كان اجزاء الوقت فيه موضوعات عديدة لم يرد
 الاجتناب ~~في كل وقت~~ في ظرف التحليل ولان تمسك
 لنفي ~~الوقت~~ وجوب الاجتناب بالنسبة الى المشكوك
 بالاصل الا ان الحكم المتعلق بالطبيعة حكم واحد في سبب
 ثابت للمعية باعتبار تحققها في ضمن فرد ما فالنهي ثابت
 ما لم يحقق ~~الطبيعة~~ في الخارج ~~بما يحفي~~
~~بما يحفي~~ ومقتضاه حرمة كل ~~فرد~~ يفرض تحققها
 في ضمنه من اجزاء الوقت ~~فما علم~~ فردية لها
 واما الجزاء المشكوك فردية فالاصل ابا حنة ~~هو~~ ~~بما يحفي~~ ~~ان مراد العقوبة~~
~~بما يحفي~~ ~~بما يحفي~~ ~~عدم استحقاق العقاب~~
 العقاب وعدم تحقق المعصية هو ~~بما يحفي~~ ~~بما يحفي~~

الرجوع الى مقتضاها في اصل

الى
 الرجوع

البراءة وليس غرضه اجراء الاصل حتى يرد عليه ان الاصلين
 لا يمكن التمسك بهما في المقام على مذيق المقام اما احاله عدم
 استحقاق العقاب ~~بشيء~~ فغير مضافا الى ان الاستحقاق
 وعدمه ليس ما يشك فيه للقطع بالاستحقاق بحالته النوع
 المحرز وعدمه بعد ما انه اصل ثبت ادلا يقترب على
 عدم الاستحقاق اثره في كماله لا يحفى ومن هذا تعرف حال
 اليراد على اجراء الاصل ~~الاجراء~~ اعني احاله عدم
 تحقق المعصية وانت اذا وقفت على ما ذكرنا من مراد الحنفية
 من الرجوع الى الاصلية ترادف الكلام لا وقع له عند قول
 وان كان تحييرا فلا اصل فيه وان ~~قوله~~ اقول هنا تفصيل لا باس
 بالنقص اليه وهو ان حكم ما بعد الغاية ان ~~كان~~ لم يكن
 الزاميا على المكلف فلا شك في الحكم في الجواز عند ذلك
~~في~~ في الغاية وان حكم العقل برحمان النقل
 عند ~~ذلك~~ الشك في الغاية لو كان حكم ما بعد الغاية
 استحياء او التردد ان كان مكروها مع قطع النظر عن
 اجراء الاصل الموضوعي وهو اصاله عدم تحقق الغاية
 كما هو المفروض في كلام المعصية فانه يتكلم مع قطع النظر عن

الاصل الموضوعي

الاصل الموضوعي ومن هذا يظهر انه ليس من حكم ~~الاجراء~~
 بالاجابة في شيء فافهم واما ان كانا بعد الغاية الزاميا سواء
 كان بالنسبة الى الفعل او التردد فلا شك في عدم جواز الحكم
 بالجواز بمعنى ~~الترخيص~~ في الفعل او التردد معا لاستقلال
 العقل بوجوب ~~الاجراء~~ الاحتياط على ما عرفت سابقا هذه
 كلمة مع القطع النظر عن اجراء الاصل في بعض الصور من جهة
 لزوم المخالفة كثيرا من جرائه بدون الغرض وهو مشكل وعلى
 نقد به لا يظهر بذكرنا وان كان مردوا بين الالزام وغيره
 فلا شك في جواز الرجوع الى ~~الاجراء~~ احاله البراءة
 مع قطع ~~الاجراء~~ النظر عن ~~الاجراء~~ الموضوعي كالا يحفى
 قوله ولعل الوجه فيه ان الحكم بالخير ~~الاجراء~~ من التوجيه ما هو من
 كلام الفاعل ~~الاجراء~~ التزاتي وخاتمة ~~الاجراء~~ المناهج وهو
 لا يقتضي الاظهرية بل يقتضي مساوات الامر في الخير
 للامر في الاقتضاء كالا يحفى ويمكن ان يبق في وجه ~~الاجراء~~
 الاظهرية كاستيفاء من كلام بعض الافاض ~~الاجراء~~ لا يفهم
 في اجراء قاعدة الاستغال حتى بالنسبة الى امثال
 المقام وعدم اختلافهم في اجراء البراءة في الغرض حتى

عند الله وعند المحقق المذكور البراءة لا الاحتياط
 فذكره السيد صدر الدين لا يرد عليه فافهم والله تعالى
 أعلم ^{استدركت من الامور} ~~التي لا يمكن تصور~~ ^{التي لا يمكن تصور}
 اليقين والشك ^{ان يرد من} ~~وهو مبني على~~ ^{وهو مبني على} اليقين في الروايات
 اليقين التقديري المخرج من زمان الشك الذي له نحو ثبوت
 فمقتضى عند العقلاء كما تقدم تفصيل ذلك عند تعرض الروايات
 ومقتضى التعارض بين اليقين والوجود فالمعارض ~~هو~~
 فيما عدا هذا التفسير لليقين اذ لا يتحقق بين الشك واليقين
~~المقتضى~~ ^{المقتضى} التقديري لا بين الشك ومقتضى اليقين
 من حيث هو ولا دليل اليقين السابق الدال على استمرار
~~المقتضى~~ ^{المقتضى} الشك كما رجمه الحق المنكر ومن
 من التصور يظهر ان ما في كلام السيد من ان الشك لا يكون
 التعارض بين المقرض والمقتضى ~~المقتضى~~
 اليقين والشك وما ذكرنا من التصور الثاني والثالث اعني ما ذكر
 الحق وما ذكر السيد ~~من~~ ^{من} الثاني والثالث اعني ما ذكر
 التعارض بين نفس اليقين ~~والشك~~ ^{والشك} الذي كان
 موجود قبل الشك ~~بغير~~ ^{بغير} يتقرر ان المراد به
 مقتضى الروايات انك قد بقاء يقينك السابق يعني
 رتب عليه انما الموجود فهو موجود فتفريلا فيقع التعارض

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

بين اليقين السابق وبين الشك هذا التعقيب فيعلم الشك في المقصود
ويمكن ان ~~يخص~~ يخص في الشك في الرفع بان يقال انما حكم
الشك بتبريد لاناد اليقين عند الشك وقال قد ان يقينك
بأني في مقام يكون مقتضى البقاء محرز وبعبارة اخرى ان المنصب
من شئ لا استمرار البقاء ووجه فلا يعلم الشك في المقتضى لعدم
استمرار المنصب وعدم وجود مقتضى ~~استمرار~~ البقاء وفيه ~~مقتضى~~
الصورة الثالثة ما ذكرها المحقق وهي تعارض موجب اليقين
مع الشك والرابعة ما ~~اختره~~ اختاره المحقق من تعارض المتيقن
او احكام اليقين مع الشك فاقم ~~الوجه~~ قوامه في الرد عليه مطلقا
الى ان التعارض الذي استظهره الما قول ليس في كلامه ما يدل
على ان التعارض لا يكون الا بين الناقض وبين ~~ما~~ موجب اليقين
نعم كلامه ظاهر في ان التعارض لا يكون الا اذا كان هناك
شيء موجب اليقين لولا انك اما ان التعارض بين موجب
والشك او بين نفس اليقين والشك او بين الشك
والمتيقن او احكامه فلا دلالة في كلامه على شيء منها ~~مقتضى~~
فمن اين يحمل كلامه على التعارض في الصورة الاولى بل ربما يقول
بما قاله المحقق ولكن هو ~~لا~~ يقول ان الملاك في الحقيقة للتعارض
هو وجود ما يوجب اليقين والمقتضى يقول ان الملاك والحقيقة
للتعارض هو ثبت ما يقتضى استمرار ~~الشيء~~ المتيقن
المنصب لولا الرفع فاقم ~~ثم~~ ان ~~هو~~ هو التعارض بين

33

بسم الله تعالى
التبیه الاول فی استصحاب الکلی

لو بقي ~~للشك~~ موجباً بعد تحقق اليقين ليقع بينهما
التعارض لانتفاء ~~الشك~~ بتحقيق اليقين راساً إذ لم
يكن ~~الشك~~ إلا لوجوه عدم تحقق ما يوجب اليقين فقد برزنا فيه
قوله فلا شك في جواز استصحاب الكل في الفرض ~~أورد عليه بعض~~
الحقوقيين من تلامذته بأنه لا يجوز الاستصحاب الكل في هذه القسم
سبب من ~~الشك~~ في بقاء الفرض وما ثبت للكل من الأحكام
والآثار ~~التي تلحق به~~ يثبت ويسرى للفرض فإذا استصحب الفرض
الكل ~~فثبت~~ استصحاب الكل لأن آثار الفرضين آثار الكل
فلا حاجة إلى استصحاب الكل ولا يقدح في ذلك اختصاص
الفرض بآثار خاصة على ما ثبت له بالسراري وكيف يمكن
منه إثبات آثار الكل للفرض في صورة الاستصحاب مع أنه
مستلزم للنتج عنه صحة الاستصحاب في الموصوفات الخارجية
رأساً لعدم المقصود من استصحاب الموضوع ~~أما~~
ترتيب الآثار الثابتة للكل لم نعلم قد يحتاج إلى استصحاب
الكل في هذه القسم ~~أما~~ لا يجري الاستصحاب في الفرض
و منع عنه ما نفع اتفاقه ~~ليس~~ ليس هذا الحكم على الإطلاق أعني
كون ~~الشك~~ السببي مقدم على المسمي ~~والجواب~~ والجواب هو
الجواب السببي نعم ~~في~~ الأصل في ~~الشك~~ السببي لا يجري
إذا لم يزم من رفع ~~الشك~~ السببي رفعه ~~لا~~ رفعه لا يوجب

رفع الإشكال

بيان القسم الاول من استصحاب الكل والى بعض ما اورد على والحجاب عنه

رفع الإشكال هو أن يقال إن كلام المصنف من مبنى على اعتبار
الاستصحاب من باب الإخبار لا العقل ومعلوم أن من الأحكام
الشرعية هو بقاء الفرض لبقاء الكل ~~في هذه~~
~~في ضمه~~ في ضمه فإن رفع ~~الشك~~ في الفرض مستلزم
شرعاً رفع ~~الشك~~ في بقاء الكل ~~فيحتاج~~ فيحتاج الحكم ببقائه
إلى حكم ظاهر ~~آخر~~ ~~في~~ ~~استصحاب~~ فيرفع استصحابه مع استصحابه
على ما ~~سبق~~ سبق عليك أن الأصل في ~~الشك~~ السببي
لا يجري إذا لم يزم من رفع ~~الشك~~ السببي رفعه نعم لو كان
عند المصنف اعتبار الاستصحاب من باب العقل أو قيل بأنه
يتناول الإخبار يثبت جميع لوازم المستصحب من الشرعي
والعقلي والقادي لكان لتوجيه الإشكال وجه لكنه
على خلاف التحقيق عند المصنف قد قد ~~بر~~ ~~أورد~~ ~~على~~ ~~القول~~ ~~من~~ ~~هنا~~ ~~يندفع~~
~~الاعتراض~~ ~~في~~ ~~هذا~~ ~~القسم~~ ~~فثبت~~ ~~استصحاب~~ ~~الكل~~ ~~في~~ ~~الفرض~~ ~~بما~~ ~~أورد~~ ~~بعض~~
استصحاب الكل ~~أعني~~ عن استصحاب الفرض ترتيب الآثار
المختصة به ~~بأنه~~ بالفرض فإذا أثبت آثار الفرض استصحب
الكل ~~بغير~~ مثبت خلاف العكس فإن استصحب الفرض عني
عن استصحاب الكل ~~فثبت~~ ترتيب آثاره عليه ~~أدلة~~ وجوده
بغير وجوه ~~أدلة~~ ~~في~~ ~~غير~~ ~~هذا~~ ~~المقام~~ ~~يصرح~~ ~~بها~~

القول من هنا ينفع
أورد ما أورد بعض

الافاضل من أن



1

١٠
 من المصنف
 على المصنف
 الاستكمال
 في المصنف
 العينية
 اذن خلاصة
 في المصنف
 في المصنف

الاياد المني

الاجاب عنه

الایجاد الذاتی

الاشغال

الحمد لله

زاد و ادب

لا اله الا الله في صورة ما
لا اله الا الله سابقا باحمد

الحجاب عند

لا يزال والخامس

عن المعالي
مدونته بسبب الجائز في حق سلم
مالم افرده هو الرسول وبين
ما لا يفرده هو الرسول وبين
في غير خطا بالبرهانه بين
بين الحادث الا ان يعلم بان
الاصحاح

القدر

بل الملازمة بين ارتفاع الكل المشترك
وبين الحادث المشترك الحدوث والحاصل هنا شيئين أحدهما ارتفاع الكلي الموجود بالفرض فليكن عدم وجود الكلي في ضمن الفرض الذي هو أكثر استعداد للبقاء والاول من لوازم وجوده في ضمن الاقل استعداد للبقاء فلا يمكن الحكم به الا بعد اثباته والثاني من لوازم نفس عدم وجود الفرض الذي هو أكثر استعدادا فلو ترتب حكم على وجود الكلي في ضمنه من حيث الخصوص فوجه الحكم بعدم ترتبه بنفي الفرض بالاصل هذه غاية توجيه هذه قد مر في الجواب عن التوهم ولكن لا يخفى انه انما يتم اذا كان العنوان هو البقاء والارتفاع وكان مقصورا المتوهم اثبات الملازمة بين عدم حدوث الأكثر استعدادا وبين ارتفاع الكلي ~~الكل~~ ولكن لا يخفى ان هذا وان كان محتمل في كلامه الا ان الظاهر ان ~~هذا~~ عرضه هو ان يقال ان العرض في المقام اثبات وجود الحادث في الزمان الثاني كان العرض من الارتفاع عدم وجوده في الزمان الثاني وان كان الوجود ~~والعدم~~ وعدم الوجود

في الارتفاع على الارتفاع

بيان عرض المتوهم

سداقا

سداقا للبقاء والارتفاع لانه ليس لعنوان البقاء والارتفاع حكما جديا لكي يحتل العرض فعلى هذا لو كان عرض المتوهم من اجزاء اصاله عدم حدوث ذلك العرض اثبات عدم وجود الكلي بدعي ~~الذي~~ بين عدم حدوث أكثر استعدادا وبين ~~عدم~~ عدم وجود الكلي لم يكن ~~لا~~ احاط به قد من انكار ~~هذا~~ الملازمة بينهما وقع فتأمل ~~في~~ ~~المتوهم~~ والتحقق في الجواب هو ان عدم ~~عدم~~ وجود الكلي لا يكون ~~من~~ من لوازم عدم حدوث الاكبر كي يحصل ~~عند~~ عند ضلالة اهل المتوهم ولا يكون من لوازم كون الحادث ذلك الامر المقطوع الانتفاء لكي يحتل عرض ~~المتوهم~~ بل عدم وجود الكلي مستل الى عدم وجود علو الوجود وهي اما ~~فرض~~ فرض الاكبر او الاصغر وهو لا يكون الا بالارتفاع ~~المتوهم~~ كلا الطرفين هذا وقد اجاب عن التوهم بعض المحققين بان الاصل معارض بالمثل لانه يقال الاصل عدم حدوث الجنبه مثلا لذلك الاصل عدم حدوث البول ولكن لم يثبت انما روي عن المحققين وبعد التعارض والتساقي لا مانع من اجزاء الاصل ~~في~~ في الجنس ودعوى ان اصاله عدم كون الحادث بولا لا يعارض مع اصاله عدم كونه مني

بيان الجواب عن التوهم

بيان فرض التوهم

كيف ولا اقله اذا كان الحادث بولا لوجوده فاعده هو الوجود
 مدفوع بان العبرة في تعارض الاصلين هي
 زمان وجود ~~المشكوك~~ لا الشك الا ترى في الشبهة
 المحصورة حيث انه لم يلزم بعد العلم بوجود العالم
 في احد الاتانين بعدم تعارض الاصلين اذا اراق
 العالم من احد الاتانين انتج عمل مراده وفيه اولا انه هل
 المحجب ~~لا يرا~~ صحة الاستصحاب في الشك النقدي
 والشك هنا بنا على كلامه تقدير وثانيا ان تعارض
 الاصلين وتقاطعهما فيهما يشتركان واما اذا كان لاحد
 هما اربايد فلا يرتفع بالتعارض بل يبقا معا في
 فيما نحن فيه وح يكون ~~مستند~~ بناء الكل مستند الى هذا الاثر
 فاذا شككت فيه واجريت فيه الاصل فلا يبقى للاستصحاب
 الكل معناه فتأمل وهذا جواب اخر عن التوهم وهو ان
 سلم الملازمة بين عدم حدوث الاكبر وعدم وجود الكل
 ولكن نقول ان هذا الاصل مثبت وذلك لان من انتفاء
 الفرد لا يلزم انتفاء احكام الكل الا بعد انتفاء نفس
 الكل فواله لم اتفق وجهه قال الخ لا يبعد ان يكون وجهه
 هو انه قد مر في مقابلة ~~الكتاب~~ ~~المكتبي~~
 المتكامل ~~بعض~~ لا ثبات نبوة

بيان اشكال على هذا الجواب

بيان الجواب عن التوهم

غيره

مازها

غيره ودينه بالاستصحاب من باب الظن حسب ما هو مذكور
 من ابقاء ما كان على ما كان فاسبب العقل بقاء العقلاء
 وحصول الظن في الشك في المقتضى اذا كان المقتضى ~~مستند~~
 فانه ثابت لا غير والا لاعتد عند الاجابة فانه قوي وفي جريان
 استصحاب الكل في الاصلين ~~لا ينفك~~ ~~الحار~~ ~~المجرب~~ ~~غير~~ ~~مقدم~~ ~~وجوه~~
 مبتد مؤخر وذكر المعنى الوجوه بين المبتد والخبر ~~مستند~~
 وهو ثلاثه في ثلاثة احد ما جريان الاستصحاب مع ذلك لان
 الوجود المتيقن سابقا للاعتقاد فانه من حيث كونه عقلا للفردية
 واخرى من حيث تعلقه بالكل والحكم من استصحابه هو الاول
 لا الثاني ثانيا عدم ~~الجريان~~ ~~مع~~ ~~لأن~~ ~~الاستصحاب~~
 في جميع المقامات انما هو وجود الشيء لا هيئته لان استصحاب
 الموهبة مع عدم كونها معروضا للحكم الشرعي اصلا غير مقبول
 سيما تقدر في ~~هذا~~ ~~علم~~ ~~لعدم~~ ~~طرد~~ ~~ذلك~~ ~~بالنسبة~~ ~~اليها~~ ~~اصلا~~
 لاستحالة تغير الماهية عما هي عليه وانعدام ضرورة ان العدم
 انما يلاحظ بالنسبة الى الوجود وهذا واضح لا يحتاج عليه والظن
 من الاجتهاد هو الحكم بابقاء نفس ما تعلق به اليقين في الزمان
 السابق بحيث لا يكون فرق بين ما تعلق به اليقين وما تعلق
 به الشك لا تعارض الزمان فالذي تعلق به اليقين في هذه
 الصورة هو وجود ~~الكل~~ ~~في~~ ~~نفس~~ ~~الكل~~ في ضمن احد الافراد

الوجه الاول

الوجه الثاني

الوجه الثاني

الدول

عن أبيه عن الأقاليم
على المشهور
من جهة الأقاليم
عن أبيه عن الأقاليم

في المقصود لا على
المتن من احتساب
بما اذا كان الشك في
الواقع وعوض المص
بيان ان كون المنهج

الاريد والاول
الانسان
الانسان
الانسان

منه

الکیرا علی الجواب

الإمام علي الأيرام

الا ان الحجاب مقتضى مرتبة خاصة من الحدوث والبول مقتضى
 لمرتبة اخرى او من منها فالفرق بينهما ليس الا بالدرجة والضعف
 والضعف واضح فلا يناسب ان يقال ان مرتبة الشريد
 مانع ~~من مرتبة الضعيف~~ من مرتبة الضعيف لانا
 لو سلمنا ان الجمع بين المرتبتين لا يقتضي التفاضل لم يقتض
 التفاضل بالبداهة والوجدان فان شئت قلت ان عدم تأثير
 البول قبل الحجاب او بعدهما من جهة عدم قابلية الحمل
 وان شئت قلت انه من جهة عدم تحقق الموضوع حيث ان
 تأثير البول في موضوع لا يتحقق فيه الحجاب كما لا يتحقق
 في موضوع من عدم الجريان الى لانه يبعد ~~عن~~ ^{عند} ~~الفرق~~
 الواقع مع الفرق السابق كالمستمر الواحد يخرج بذلك
 عن استصحاب الكل بل هو استصحاب نفس الفرق انما
 ينظر الفرق كما هو السابق في الاعراض المستحبة
 ولو على القول بحددها لا لا يتحقق هذا ويظهر
 من بعض الافاق المحسنة للرسالة ان محمداً
 الاستصحاب في مثل ذلك في تغير الكيفيات
 شدة ~~و~~ ضاعفا يجبر على التديق الحكم لا
 المعنى ولو اوجب تغير الاسم كما في تغير الحدة الى ان
 يصل الى حد ~~م~~ ^{يسمى} سواد الثعلب فان الوجود

فان

في جميع المراتب المتبدلة واحد ~~شخصي~~ انتهى وانت
 غير عاين هذا الكلام الذي يشهد الوجدان فضل عن
 تصريح كثير منهم على خلافه بفساد ما كان المحقق الدواني
~~في~~ ^{في} ~~توفاقه~~ ^{قال} ان تغير الكيفيات
 عند التحقيق انواع متعددة والحاصل كون ما ذكر
 خلاف التحقيق لا يحتاج الى بيان ~~فان~~
 لا اقل من كونه متعدد ودون يجب الا مواد كما هو التحقيق
 فلا يجري الاستصحاب الا بالمساواة العرضية فلا تفعل
 قوله ثم ان للمفاضل التوحي كلاما يناسب المقام
 هو ان لبعض ما ذكرنا ان وجد التباين في بقاء
 الاستناد في اشياء الفرد استصحابا ~~في~~
 في غير القسم الاول كما حكم المفسر متأمل قوله الا ان نظر مشهور
 في نسكهم على انجاسه الى ان انجاسه انما ثبت في الشئ على مجرد
 عدم التذكية الى لا باس بان شارة الى ~~موجبه~~ ^{وجوبه} الوجوب
 المتصورة في شخص الموضوع حتى يتفرع عليه الحكم من
 مورد الاستنباه حسب ما يقتضيه الاصول ~~فقط~~
 فنقول الموضوع يتصور على وجود متارة يكون

هذا الفاضل مع الاسم
 ولو كان عند التحقيق واحد
 بعد شخصي

فقدارة يكون موضوع الطهارة التذكية وموضوع
 النجاسة عدمها كما هو من ذهب المشهور وتارة يكون
 موضوع ~~النجاسة~~ النجاسة الميتة وموضوع الطهارة
 عدمها وتارة يكون موضوع الطهارة التذكية
 وموضوع النجاسة الميتة كما هو مسلوك الفاضل النوني
 وصاحب المنار والسيد صدر الدين ~~وغيرهم~~
~~ويظهر~~ وتظهر الثمرة في ما نحن فيه ~~بما سبق~~
 بين ان يكون الموضوع امرا وجودي او عدمي بالنسبة
 الى الحكم ~~الظاهر~~ الظاهر واعمال الاصول
 العملية لا ينبغي اذا عرفت هذا فلعلم ان متغير القائم تارة
~~من حيث الحكم~~ من حيث الحكم في الاخبار المعارضة الواردة في
 في القائم وتارة من حيث الاصول كما هو الحال المتأخر
 في القائم اما الاول فلا يفتي في حكمه فيرجع فيه الى
 عمدة ~~وهو الفقه~~ ولكن المنة اشار اليه في الملة
 واما الثاني فنقول ذهب المشهور الى النجاسة
 مستند بن ~~النجاسة~~ باصالة عدم التذكية ذهب
 بعض المتأخرين الى ~~النجاسة~~ الطهارة للاصل

وهو

ولهم نذر المشهور ووجه ~~هو~~ اشار الى بعضها المنة
 منها ما نقله عن النوني وهو ان يرى من ان يكون موضوع
 النجاسة الموت حتف الانفس لعدم التذكية وقد عرفت
 ان نظر المشهور باحكم بالنجاسة باصالة عدم التذكية محمد
 الى ان النجاسة انما ~~تثبت~~ تثبت في الشرح على نفس الكمال
 وهو عدم التذكية لا الميتة لا يحتاج في بثوث الفاء
 الى اثبات ~~النجاسة~~ الميتة ومنها ما نقله عن السيد الشارح
 للواقعة بان اصالة عدم التذكية تثبت الموت ~~وهو~~
 حتف الانفس واصالة عدم الموت حتف الانفس تثبت
 التذكية فيعارضان ويتساقطان فالمرجع في اصالة
 الحل والظهور ~~هم~~ ذكر السيد ان وجه المجازة هو
 احراز التذكية بالاصل مع ان لا يلاحظ الطهارة
 لا يتوقفان عليه بل يكفي استحقاقهما ان ~~استحقاقهما~~
 في القائم اصل موضوعي ~~هو~~ على استحقاق الحل
 والباطل وهو اصالة عدم التذكية فلا بد من حصة
 باخبار التذكية باصل موضوعي اخر وهو اصالة
 عدم الموت حتف الانفس فيكون اصالة الحل والاباء ~~مستند~~

النجاسة الميتة والنجاسة

ايراد شارح الواقعة

بثمان دورا لها زمانه جار في الوجوديات والاعت
 معا فكل ما كان الشيء متصفا بوصف عنواني ثم
 شك في زوال هذا الوصف منه في الاخر يرجع
 الى الاستصحاب بقاؤه ان الموصوف باق على
 وصفه وكل ما كان الشيء محلا لوصف واقعا
 ثم شك بعد العلم بثبوت هذا الوصف في المحل
 في زواله فلا يرجع الى استصحاب بقاء هذا
 هذا الوصف لا ثبات كون المحل مشغولا به لانه
 يلزم القول على الاصل المثلث بخلاف الاول
 فلهذا في عدة كلية لا ريب ولا شك في ثباتها نعم قد
 يقع الاشكال في المصاديق الخارجية من
 انما هي اى القسمين فلا بد من التامل في
 لا يقع في محذور مخالفة الواقع بالتقصين ثم ان
 الفرق بين هذين القسمين منى على اعتبار
 الاستصحاب من باب الاخبار كما هو المختار ولا
 فلا فرق بين القسمين من باب العلم بالله وبالعالمين

بسم الله تعالى

التبيين الثاني في
 الاسرار الغيرة القارة

قوله قد علم من تعريف الاستصحاب ان العلم ان الحكم في هذه التبيين
 ابق باعتبار المتيقن السابق ثم اعلم ان الامور التدريجية
 الغير القارة لا تخلو من احد اقسام العلم التي ذكرها
 الله تعالى اما زمان او غير زمان والتي هي غير الزمان
 اما زمانية كالعلم والكناية والشيء وكل ما هو من قبيل
 الحركة التي لا يمتاز افرادها بالزمان او لا يكون ذلك بل كان قيد
 بل هو الزمان او الزمان ما هو في موضع حكمه بان كان
 مقيدا به فهو ليس بتدريجي بل قهري تدريجي او كان
 وصفه تدريجي كالجهر والاشغاف التي هي اوصاف
 السلام او كان ما يتصل به تدريجيا كالكرامات والافعال تدريجيا
 بل جميع اقسام المقادير فينبغي الحكم في جميع هذه الاقسام
 الحرة وقد تكلم المفسر في محلي افادته في حكم الجهر
 على ما في بعض التفسيرات نعم في الرسالة لم يتعرض للحكم ما
 كان الامر التدريجي وصفا او ما يتصل به لوجهين تدريجيا
 المحقق في حال سابقه صريحا الا انه على استفادة
 حالها في مطاوى كلامه اخيرا ونحو ان الله تنصرف لها
 في اخر هذه التبيين فانتظر قوله ويشرب عليه علم
 جريان الاستصحاب ان اذ لا يتصور فيه البقاء المتوقف
 عليه جريان الاستصحاب لانه منبسط عبارة عن الوجود

عن وجوده اكان موجودا في الزمان السابق والزمان
 يتصور شئ نشي ولا يتصور شئ لا بعد تصوره الاخر فلا
 لا يتقبل بقاء الزمان في زمانه وقد قرر في علمه ان
 سبق اجزاء الزمان بعضها على بعض قسم طوعا لا قسرا
 السابق ~~في~~ من اقسام السابق غير السابق
 بالزمان وبالعلم وبالطبع وبالشرف وبالميل
 وبالزينة وانما لم يلحقه بالاول قالوا لان الزمان ليس
 له زمان وخص السابق بالزمان بالزمانيات بالعلم
 لا ينبغي التاخر في ذلك فلا يعمل قوله في نفس
 الاخرين بطريق اولي ~~في~~ في ثبوت الاولوية
~~من~~ بناء على الفلك في اجزاء الاصحاب في
 الزمان بالاجماع والضرورة كما صرح الاستاذ
 فظهر من منع بناء على ما عندنا ان ليس الا
 للاختار الدالة على اعتبار البقاء او انه ليس
 الا اصحابا الا ما كان كذلك كانت الاولوية ظاهرة
 لان متاخر المنع فيها ليس لنفس الزمان بل
 هو منه اجلي وادنى فلا تفعل قوله ثم لاخذ
 الحسب المصحب مجموع الليل او النهار ام اتول

اعني السابق بالزمان

في بيان ان الاولوية على وجه التوجيه لا مطلقا

في التوجيه الاول

ذكر وتوجيهات كثيرة وما ذكره المصنف احسنها وانما
 وربما ~~يذكر~~ ما ذكره السيد المحقق الكاظم الى ما ذكره
 المصنف فانه ذكر وجهين احدهما ان المراد به
 اصحاب عدم البلوغ الى الغاية والثاني انه
 اصحاب مفهوم الليل والنهار فتم قوله وانما وقع
 التبعيض بالبناء في تعريف الاصحاب بعلامه حفصة هذا المعنى
 في الزمانيات اقول فلا ~~يتم~~ يتم في نفس الزمان
 ح و ط ه ل ا م المصنف انه توجيه لا يصح في الزمان والزمان في حقه قوله ان ليعلم البقاء
 قوله ~~في~~ في تعريف الاصحاب على وجه لا ينبغي الفرق
 بين التوجيه الاول والثاني فان الاول عبارة عن التصرف في المصنف لاني البقاء
 باعتبار العرف الليل والنهار ~~شئ واحد~~ شئ واحد
~~في~~ في بقاء الليل والنهار ~~بعبارة~~ عبارة عن
 عدم تحقق جزء الاجز في صورة البقاء ~~وبعبارة~~
 وعن عدم تحققه في صورة الارتفاع او يكون عبارة
 عن عدم تحقق جزء مقابله وهو النهار اذا
 استوجب الدليل والتوجيه الثاني ~~في~~ في البقاء
 في نفس البقاء عبارة عن المراد من البقاء المحقق
 في الاصحاب ياتي مثل هذا الاعتبار العرفي
 لانه البقاء ~~هو~~ هو على صفاته الاولى وهو معنى التوجيه
~~في~~ في ثبوت الاولوية من اجزاء الاصحاب الليل والنهار ~~باب~~ باب
 التوجيهين الا ان المصنف حقق انه بناء على هذا الوجه لا ينبغي في انبياء الحكم المصنف
 على كونه الجزء المتكامل من المصنف لانه من الاصول المبنية ثم يقع بالنسبة الى الحكم المصنف
 على نفس بقاء النهار فتم وساتي ما جله يحقق الحال انه

في الفرق بين التوجيهين

الاول في التوجيه

بقا
 اللهم لا ان ين ان يكون في السحار بغير التكليف ساء
 وان كان لتعليقه على امر حاصل الى اخر ما ذكره نفع
 من اذا كان الحكم مرتبط على الفعل الواقع في النهار
 اما اذا كان الحكم مرتبط على عدم النهار او الليل
 فلا يبقى القائل في استحباب التكليف والنفاء
 عدم الليل او النهار ولا عبار لاستصحاب
 الحكم كما لا يخفى ~~فيها~~ واما اذا كان الحكم
 المرتب على الزمان كوجوب الصوم وجواز الانتظار بان
 الشك في بقاء الحكم مبيح الشك في بقاء الزمان فكيف
 يمكن رفع الشك عنه باجراء ~~العمل~~ الاستصحاب و
 اجيب بان الاصل في الشك المسبب لا يجري فيما يمكن اجراء
 الاصل بالنسبة الى الشك السببي واما اذا لم يمكن ذلك فلا مانع
 عنه وربما ~~يقع~~ هذا الجواب في قوله فالاولى الصلح في هذا
 المقام ~~وورد على هذا الوجه~~ وحين انما ذكر ~~في~~
~~الشك في العمل~~ ~~والا مع الشك في بقاء العمل~~
~~في غير صورة الشك في موضوع الحكم واما مع~~
 الشك في الموضوع فلا وجه لاجراء الاستصحاب لا
 مع استحباب الموضوع ولا بعبودته السببي ولا المسبي
 الا بالتوجيه الذي شرطه فلا تقفل قرا ولعله المراد
 من المكاتبه

ع
 بيان كون المراد من السحار
 استحباب وجوب
 العلم توضح
 من المكاتبه المقدمة في ادلة الاستصحاب الى ~~الاستصحاب~~
 و بعد ارادة الاستصحاب الحكمي من المكاتبه اي استحباب
 وجوب الصوم اذا شك في دخول نوال او استحباب
 جواز نقل المنظر اذا شك في دخول رمضان هو
 انه قولهم المروية وافضل المروية ~~تقرع~~ على قول اليقين
 لا بد من ~~الشك~~ امر والا من مشعر بأرادة استحباب
 وجوب الصوم وجواز الانتظار واستصحاب جواز
 الانتظار واما وجه التفرع على قول اليقين لا بد من
 الشك بناء على ارادة ما ذكرنا واضمحلاله لا بد
 ح من ان يكون وجوب الصوم للمروية ~~ولا~~ كان نقضا
 لليقين بانه شك وكن وجوب الانتظار لا بد ان
 يكون للمروية ~~ولا~~ كان نقضا لليقين ~~بانه~~ شك فم
 قوله لا ان جواز الانتظار ~~يعني~~ المروية ~~يعني~~
 على الاستصحاب الحكمي لا بناء على ما عدم التفرع بناء
 على ان يكون المراد نفس وجوب الصوم لا اشتغال النية به
 فلو كان فلكون التكليف بالصوم في كل يوم تكليفا
 مستقلا غير مربوط باخر فلا يعقل في صيرورة اليقين
 بوجوب الصوم في يوم موجبا لصدق دخول الشك

او جوازه

ووجوبه

انك بالنسبة اليه فيا لولم يصح في اليوم المستلزم كونه
من النهار فلا يصح تغريب قوله وانظر لدروته على قوله
اليقين لا يدخله الشك فتعين الرجوع الى احواله
عدم الوجوب والبراه لا الى احواله الوجوب ولما اذا
فرض كونه المراد اشتغال الذم به لا وجوب الصوم
ففيه انه لا معنى لاستصحاب الاشتغال ~~بعدم الصوم~~ حتى
لو كان المورد مورد قاعدة الاشتغال والاحتياط
قليلا اذا لم يكن من موارد ما بل كان من موارد البراه
ضرورة كون المروي كونه التكليف بالصوم في كل يوم
تكليفا مستلزا على انه لو كان تكليفا واحدا لكان
مستلزما ~~لما~~ لا راجع الرجوع الى قاعدة
الاشتغال لا الى استصحابه فيكون المراد
عدم رفع اليد عن اليقين باشتغال الذم
في انك في الزايد بل يلزم تحصيل القطع به
قال بعض الافاضل ان ما ذكره المصنف هنا من غير ما ذكره
في الاصل لال با روايه عن الكلام في الاحتياط
فانه حققه هناك من ادلة المختار بقرينة
كون

كون المراد منها هو استصحاب الاشتغال لا قاعده
وان اردت الوقوف على تفصيل الكلام في الروايه فارجع الى
ما ذكرته قد سره هناك انتهى انت خير بسقوط
هذا الادوارد لان المعنى اراد ما لا استدلال به
الروايه هناك اثبات الاستصحاب الذي ذهب
اليه القوم لا خصوص ما لو مختاره فيه وقد
ذهب جماعة كبر الى صحة استصحاب الاشتغال
~~من عدم~~ وقد نقل هذا الفاضل المردود ذلك انه
~~كان من كلام في الروايه قوله فيصرف الكلام مثلا مجموع الى~~
لا ريب في مساعدة العرف في بعض الموارد على ذلك
لا دافعا فافهم قد يمكن بتعدد المردودات من جهة تعدد
الدراعي الموجهة للفعل المستمر او لظهور الفصل وعدم
الاشتغال بالعمل وان كان الداعي واحدا او لغيرها
من الامور فاذا انك في بناء الفاعل على صفة
القرائه من جهة انك في حصول الصارف مع
اقتضاء الداعي قرأته في زمان انك ايضا هي مع
فلا اشكال في ابرار الاستصحاب بناء على المسامحة
مستلزم تحلل فصل قصير لا يعتقد انه اما لو انك

في توجيه الاستصحاب في القسم الثاني

في قرآنه

في ~~القرآن~~ من جهة التذكير في تصور جماع ~~أفر~~
 لا اشتغال به بعد السليم الوضع بانتقاء الآيات
 الاول او الثاني في قرآنه بعد او كما في الآيات
 الاول لا معلوم البقاء لكن حصل منه ترك في زمان
 هو طويل فلا اشكال في عدم جواز الاستصحاب
 قوله ~~ولا يصلح~~ قوله ~~ولا يصلح~~ بل يكون
 عالما على الاستصحاب الوجودي ما نفاه جريان
 الا انك حينئذ بانه لا يكون اثبات ارتفاع
 الحكم في الفرد ~~فلا~~ هذا مضافا الى ما ذكره
 المفسر في دفع الدعوى قوله مدونة بان الظاهر كونه
 قيل ان ظاهر كونه من قبيل القسم الثاني ضرورة انه مردود
 بين كل الاجزاء فينتهي بقاءها وبين قليلها فينتهي
 ارتفاعها نعم فيها اركية الاجزاء ومع ذلك شك
 في ارتفاعه يكون من قبيل القسم الاول انتهى وفيه
 انه بعد ما فرض كونه امر واحد مسمى ~~والله~~ وكذا
 وان كل قطعة جزء من الكل لا جزء من الكل لا
 وجه لما ذكر لا يخفى قوله وجهه ان الذي المقدر الى قبل
 يمكن ان يوجد جريان الاستصحاب فيه باستصحاب وضع
 بان يقال ان الصوم كان متصفا بالصوم في النهار والآن
 شك في كونه لكن كفى هذا على المسألة ويمكن ان يوجد
 حكم

في بيان كون الاستصحاب
 القسم الثاني من استصحاب
 الحكم لا القسم الاول منه
 والحاصل من ذلك

في بيان جواز الاستصحاب
 في القسم الثالث
 واحدا عنه

حكمه بما في ذلك ايراد على الفرض الثالث على التوفيق انتهى
 وفيه دخل ظاهر ما ذكر في توجيه استصحاب الموضوع اعني
 استصحاب الوصف راجع الى استصحاب الحكم كالا يخفى وما ذكر
 في توجيه الحكم فيه ان ما ذكر المفسر هنا من الاستصحاب
 محتسب بانك في المقضي دون الرفع ~~الرفع~~ سواء كان
 انك في وجوده او لافيه لان انك في وجود الرفع
 في الاحكام الترتيبية تحس في انك في النسبة وهو كما تقدم
 خارج عن الاستصحاب الاصطلاحي والاستصحاب في رافعية
 الوجود فهو انما يتصور بالنسبة الى الاحكام الوضعية كالظواهر
 والنجاسة والملكية وامثال ذلك ولو قيل بانها مشتركة
 فيرجع ذلك الى انك في رافعية الوجود فلا حكم
 الترتيبية التي اشترطه هي متما قلنا ان ظاهر كلام المفسر
 في المقام ~~مقتضى~~ بانك في الحكم الترتيبية ابتداء
 وللا في السابق في مطلق الحكم الترتيبية قوله ولم يعلم
 وجودها بعد ~~ان~~ وذلك فيما اذا كان الدليل سميلا
 قوله ~~واليقين المتصل~~ هو عدم التكليف ~~بشيء~~
 مراده اثبات اتصال اليقين بالعدم بانك انبه
 وليس عرضه في جريان استصحاب الوجود من جهة عدم
 الاتصال بل ما عرفت عند بر

في الجواب
 عن ذلك

في الجواب
 عن ذلك
 في عبارة
 البراق

قوله واسمها عدم جعل الشارع الوضوء سببا الى
لا يخفى ان الاشكال الثاني الا ترى ان المعنى
انما توجه على اسمها عدم الفعل ولو ان الفاعل
التي تاتي ذكر مكانه ~~الاسم~~ اصالة عدم
التاثير المجامع ~~للك~~ في الرفع والمقتضى
لما ورد عليه الايراد الثاني فانظر قوله الا
ان يرجع الى اسمها افر حاكم على اسمها
العدم الى يبقى الاسم الوضوء يلما
عن المعارض ~~وكن~~ ووجه عدم التعارض
ظاهر لان مرجع ذلك فيها اما الى ما فيه
الموجود او الى وجود المانع وبعد اجراء
اصالة عدم وجود المانع او عدم ما فيه
الموجود يبقى الاسم الوضوء يلما
من المعارض قوله وهو عدم الرفع وعدم
جعل الشارع مستكرزا الواقع رافعا
فيل لو ينشئ على اسمها عدم المانع دون
اسمها الطهارة مثلا يريد عليه ان ترتب

الثار

في بيان
في ال

الثار الطهارة من جوار المعنى في الطهارة والحر
اما ان يكون بواسطة الطهارة فيلزم خلاف
ما ينشئ عليه من قاطع الاستصحابين بعد
تعارضهما ولما ان يكون به وهما هو باطل
لعدم امكان ترتيب اثار الشيء مع عدمه
وظهور عدم نجية الاصل المنبسط ~~الاضطراب~~
عدم وضوح ~~الامر~~ هذا مضافا الى ان
الظاهر في قوله لانك كنت على يقين من حصولك
ولا تنقض اليقين بالتكثير اذ اعتبار
اسمها الوضوء لا الوجوى لا ~~العدم~~
الذي ذكره وجعله واردا على اسمها
العدم الا زلي اللهم لا ان يقال ان الرواية
انما تدل على ابقاء الطهارة ولما ان ذلك
لولا ~~الوجوى~~ فلا وما ~~العدم~~ بعد
بين كل والقول بانها صريحة في اعتبار
خصوص الوجوى ~~و~~ وتدل اية على

عليه
اخر
اشكال

علاظة الاس

اريد

فی بیان
فی ۱۱

فعل فعل للامانة
ان كان هو المفعول
الاحمال مختلف
ولا يربطه
الانما لا يفصل

لا يسبب الشك عن الشك في الرفع حتى يرجع الى انحصار
 عدم ملائم على الاصل العدمي فاصاله عدم تاثير السبب
 سليم عن معارضة اصاله عدم الرفع من هذه الجهة
 ولا مانع لها الا استصحاب نفس السبب كما هو متروك
 كلام البرزقي قد قول الا ان يمسك باستصحاب وجوده
 قبل ان اصل فرضه هو ايقاع المعارضة بين الاصل
 في السبب واصله عدم تاثير السبب بعد وجود ما يشك
 في رافعيته فلم يكن فرضه غير ما ذكره حتى يكون محلا
 للاستدراك وفيه ما لا يخفى فانه استثناء عن عدم
 المانع عن اصاله عدم التاثير والاراد لم يكن مبنى
 على فرض جعل التاثير بين الاصلين في تاثير السبب
 حتى يكون على خلاف فرض البرزقي ~~في السبب~~ حتى لا
 يتوجه الاستدراك بل المقصود من الاراد هو ~~استصحاب~~
~~استصحاب السبب~~ ما عرفت فبين قولنا اننا نثبت ان
 انه لو لمناجه بان علمه جعل السبب سببا لا نعلم ان
 الشك في الجعل مسببا عن الشك في الرافعية بل هما
 في الشبهة الحكيمة عن الشك في رافعية الموجود ومبيان
 لامر ثالث وهو ان الجعل في حقه هو ~~المراد~~ الحلات

او الطهارة

او الطهارة فان كان الاول ترتب عليه رافعية الذي
 وان كان الثاني ترتب عليه جعل السبب سببا
 وادود عليه بعض شايئنا بان الشك في الجعل
 ابلغ مسبب عن الشك في الرافعية اذ لو كان
 فرض عدم جعل الرفع للوضوء لما كان المكلف بعد
 الملامى شاكيا في الجعل في حقه وانه هو الطهارة
 فلا مانع من المكروه انتهى لمخالفته دخل ظاهر لانه
 معنى الشك في الجعل سببا الشك في ~~الرافعية~~
 كيفية جعل الشارع سبيلا للوضوء للطهارة
 بمعنى ان جعله مطا او سبيلا بعد فرضه الذي
 فانه يرتفع الشك عنها باقتناع ذلك الشك اذ ما يقين احد طرفي
 اذ من يقين باحد ما يرتفع ادها ويتعين
 العلم كالاخفى فقال قول الا ان الاستصحاب مع هذا العلم الاجمالي
 لا ريب انه المراد الاستدراك عما ذكره بقوله نعم كما يدهم
 ظاهر العبارة ~~فيكون~~ ويكون المراد بالاستصحاب ح
 استصحاب عدم التاثير واستصحاب عدم الرافعية
 بل المراد من الاستصحاب هو السبب الوجود
 والعدم وهما انما غير جار حتى يرجع الى اصاله عدم
 لوجود العلم الاجمالي المانع عن اجراء اصول في اطرافه ~~وهو~~

عليها
 الحام

فَلْيَقْبَلُوا مِنْ يَدَيْهِمْ وَقُلُوا لَهُمْ سَلَامًا وَلْيَعْلَمُوا أَنَّهُمْ فِي مَدْرَجَةِ الْمُرْتَدِّينَ

قول ان المبين السابق اذا كان مما يستدل به العقل
اعلم ان المبين على اما مستدل او غير مستدل والمستدل
على فسين اما بوجهين استدلالى كحكمه واما لان الدور

والمسل وجماع الضد به و اجتماع المثلين والمان
ذلك واما وجدان الراجع الى التخصيص والتفصيل واما
الحكم الشرعي فهو اما ان يكون في مورد حكم العقل باقيا

اولا وعلى المتقدم ان يكون مقتد الموصوف مع
الحكم العيني وتابعا ومقتد لم اولا يكون ذلك بل
كان مقتدا في مناط اخرى اذا عرفت ذلك فاعلم ان
عمل الظلام في المقام في خصوص القسم الثاني من
حكم العقل المستدل وخصوص الحكم الشرعي التابع
المستدل لهذا الحكم العيني المستند بقاعدة
التطابق والظلام فيهما قد يكون في اجزاء
الاسمها في نفسها وقد يكون في اجزائها
في موضوعهما وقد تعرضي ايضا قدوة الى جميع ذلك

عبدالمطلب

في حال
حكمه

نفس لا يخلو
تضعي فاما الحكم العقلي
الحكم اما حكم عقلي واما حكم
اما موضوعا واما حكما و
انما التاب في الزمان ان بعد

في الحاشية الفصل

ثم لا بأس ان نشير الى حال محب الاحكام العقلية
الغير المنطوقة والمستقلة الاستدلالية فنقول
اما الكلام في الحكم الغير المنطوق فيصور فيه الشك
في الحكم وفي الموضوع الا ان الشك في الشبهة الحكيمة
وان ~~ال~~ تصورات الا انه لا يخرج الى أصحاب فيه
لان الشك فيه من الشك الساري مثلا لو حكم العقل
بعد مجاز اجتماع الوجوب والحرمه من جهة اطلاقه
على قوله الشارع صلى ولا تغصب لما استنتج منه
من ضل به ~~هو~~ الوجوب للحرمه فيمكن ان يشك
من جهة الشك في مناط حكمه فيختلف ذلك
عن عدم كونه جازما في اول الامر وحيث
حارم ان يبان ذلك المنطوق بعيد العقل عنه بآتي

بيان قلنا ان الشبهة عليه واما الشبهة المرضية
منه في كل ايتك فيها تصور مثل ان يتك بعد
الحكم بوجوب المقدمة في بقاها على وصف
المقدمة او في بقاء المضادة في المثال المتقدم
وياتي حكم انت، الله حكم برانه فيها ~~عن~~ عن

اشك
في بيع حال رقيق
في حكم العقل
المستقل

وَأَحَدُ الْمَسْئَلَةِ
يَكُونُ فِي مَوَاقِفِ

کویا
غنی یازم
سند و کبر

فی مال المؤمن

وهذا في الحكم المستقل الاستدلال في قائله الحكمية
 قلنا ذلك لا يمكن بطريق العقل في الملاحة
 في العقلية والمالية ويجوزها وكل في ذلك
 يلزم في الحالة السابقة فلو قائله لا يصح
 واما الحكم الترخي الذي هو في مورد هذا القسم من الحكم
 العقلي فلا مانع من اجراء الاسماء به فيه لان يصور
 فيه انك في الحكم والوصوع مثلا لو حكم الشارع
 بفجاسة ما القليل من غير الملاقات في مورد
 حكم العقل باستلزام انتفاء الله بانتفاء المعلوم
 الذي استفاد من قوله اذا بلغ الحمار قدر
 كرم يجسه في يخرج من اسماء ذلك الحكم الترخي
 لو شك في لجاسه من حيث جريانه ~~في العقل~~
 اوبى امر والسمه الموضوعه ~~في العقل~~
 من الموشك في بقاء الله وعدمه وباق ان
 الحق اجراء الاسماء به فيها واما في الحكم المستقل
 العقلي المستقل الاستدلال الذي عرفت اشلته
 فيمن انك في الحكم من ذلك في المناط

في العلم الشرعي
 في الفار
 في مورد
 هذا قسم

في العلم العقل
 المستقل الاستدلال

مثل

مثل الضدية والمالية ونحوها الا انه في ذلك
 ابارى فلا يكون مجر للاسماء واما انك
 في موضوعه فقال للثبوت والاسماء لا يضاف
 وتكون حال الحكم الترخي الذي هو في مورد هذا
 القسم من الحكم العقلي لا يجوز الاسماء في
 الحكم فيه ثم يخرج في انك في الموضوع كما في
 الاول كن افاده بعض منحنى وللثبوت فيه حال
 قوله فلا يجوز استصحابه الى الحكم العقلي قد يكون من مقوله الاشياء
 وقد يكون من مقوله الادراك والتصليق والذي هو محل الكلام
 الاشياء وان لم يتصور ذلك ~~في العقل~~ او على ما
 قطعيما كان او ظنيا لانه المعبر في الاسماء فعليه انك
 في اليقين السابق وهذا غير معقول في حكم العقل اذ الحاكم
 لا يعمل ان شك في بقاء حكمه لانه لو راجع نفسه فاما
 ان يكون منشا مثلا ما انشأ سابقا او غير منشا
 كما في الاول ~~في العقل~~ وعلى التقديرين
 لا وجه للاسماء اما على الاول فواضح ولما على الثاني
 فمقتضى عدم الحكم واقعا لانه واقعيه بنفس انشاء الحاكم
 والحشي لا يقل ان شك في انشاء ما انشأه اولاً لان

في بيان ما هو محل الكلام
 من حكم العقل

في العلم الشرعي
 في الفار
 في مورد
 هذا قسم

فان اصحاب المناط فغير جارا بغير عدم الزمعي له ولو
 على القول بالملازمة بين حكم الشرع والعقل والزم
 لا يقال لتوجيه كون الاحكام الشرعية اثار لها شرعا وقد
 اوصفناه في تقسيم الاصحاب باعتبار دلالة نواحيه اليه
 نعم وما يتعلق حكم العقل الى تقسيم حكمها بالبعد بالبعد
 قوله لان العقل لا يستقل بالحكم الا بعد
 احراز الموضوع ومعرفة تنصلا الى قد تقدم ما سابقا
 انه قد يحكم العقل على موضوع غير مقصور على خصوصياتها
 مع مجزئ عن احرازها كقولنا بمجرعها ذات مدخلية
 في الحكم او بعضها ويتمد بذلك الوجدان السليم
 فما ذكره المشيئة انه لا بد ان يكون الموضوع معلوما بما
 التوصل محل منه نعم ما ذكره من عدم اجراء الاصحاب مع
 فيه فمذ في محله كما اوصفناه في العوائق السابقة وقد عرفت
 عدم لاصحة اصحاب المناط اذ في الحاشية المنذرة
 قوله فان قلت فكيف يتصور الحكم الشرعي ما انه كما شفع عن حكم
 حاصله انه لو كان الاركان كما ذكر في عدم تعقل جريان الاصحاب
 في الاحكام العقلية لزم عدم جريان الاصحاب في الاحكام
 الشرعية المستكنة من الطريق الشرعي بناء على ثبوت
 على

في تصوير احوال
 الموضوع في حكم
 العقل

في بيان الاشكال على
 اصحاب الحكم الشرعي

عكس قاعدة التطبيق كما هو المحقق في محله وعليه لا بد ان
 يكون الموضوع في جميع القضايا الشرعية هو الموضوع في القضايا
 العقلية فاذا حلت في الفرع باجراء الاصحاب لم يكن
 الحكم فيها نافية هو كما لا يخفى قوله قلت نقل بعض افاضل
 تلامذة عن جوابا عن ما اجاب به من انه موضوع الاحكام
 الشرعية المذكورة من الاحكام العقلية وحاصله
 الموضوع في القضية الشرعية هو ما اشتمل على الموضوع في القضية
 العقلية وتطابق معه لان هذا المقدار يكفي في التطبيق
 اذ لم لم يدل دليل من عقل ولا من نقل على انه يجب على
 الشارع ان يجعل الموضوع في القضية نفس ما هو الموضوع
 في القضية العقلية انتهى بعبارة قوله اما الحكم الشرعي

المسند الى الحكم العقل في حال حكم العقل في عدم جريان الاصحاب سواء كان
 وجوديا او عدليا او موضوعيا وذلك لتسبب الشك فيه

عن انك في الموضوع وترده بين ما هو باق واقفا قطعيا
 وبين ما هو مرتفع قطعيا واقفا ولا مع قطع النظر عن ذلك
 لا مانع من اجراء الاصحاب فيه كما حكى نصوص المصنف في مجلس الدرس

والتمسك بغيره
 والتمسك بغيره
 والتمسك بغيره
 والتمسك بغيره

في بيان جريان اصحاب
 الحكم الشرعي
 في القضايا العقلية

في القضايا العقلية

في الجواب عن
 الاشكال
 ما عني موضوع
 الاحكام الشرعية
 في الاحكام العقلية

بين الآثر والشرع والعقل وبينه وبين ~~الشرع~~ لا يعقل
انه انما يتبين بقاء ~~الحكم~~ المستعبد ان امكن التيقن ببقاء
ما هو لازم له وكان غير عقلي كان الاستعلاء فيه معتبرا
ولما اذا لم يكن كذلك هو في المقام كما عرفت سابقا فلا يعقل
القول بوجوب الالتزام به بواسطة الظن بالموضوع قوله
وان اعترض من باب التعبد الخ اقول تعبد الشارع لا ~~لا~~
يعقل مع كون الحكم العقلي يتبع القطع بالموضوع فانه
تعبد ببقاء الموضوع انما يتبع بالنسبة الى الاحكام
المحتملة للبقاء في زمان الشك وقد عرفت ان الحكم العقلي
يتبع القطع بالموضوع للاعتناء بتعبد الشارع في قوله نعم
ثبتت الحرمة الشرعية بمعنى هي الشارع طاهر الى اقول طاهر
فليس تعبد الشارع بحكم العقل في الزجر لعدم امتناع
الزام الشارع بالالتزام بالحكم العقلي الثابت اولا في
صورة الشك في بقاء موضوعه كما هو مخرج قوله وان
الشارع حكم على هذه النسبة الحكم الواقعي بحكم طاهر هو الحرمة قيل
فيه انه لا يعتن ذلك ضرورة امتناع الحكم الشارع بالحكم
الحكم العقلي مع القطع بافتقار وان كان من باب التعبد
للتعبد لموضوعه اذ تعبد الشارع انما هو افعال
التعبد به للوجود والامتناع معن للتعبد وبه تامل طاهر

المض
في بيان ان الحكم
والحجرات عنه

قوله طهر ما في شك بعضهم الخ نعم قد اجري بعضهم التمسك
عدم وجوب الاجزاء المنسبة بعد النك الثابت في حال
النسيان فيكون حكم الشك في الاثبات بالجزء بعد
تجاوز الحل لا قبله وبه ان حكم العقل بعدم وجوب
الجزء عليه في حال النسيان وكونه هو معن ورا في تركه انما هو
هو من جهة عدم قابلية توجهه المظاير اليه وهن المظاير
مرتفع في صورة النك كقطعا فقتض حكم العقل لزوم
الاعتناء به عند التذكر لتحصل المطلوب الواقعي نعم
لوقام دليل على اختصاصه بحال الذكر كان هناك كلام لا حلاله في المقام في دفع اعتراض
قوله وما في اعتراف بعض المعاصرين على من خص الخ لا يخفى ان سبب توهم
لا يخفى انهم ~~لهم~~ صاحب النصول في مرادهم ما يوهبه طاهر غيرهم
اراد استعلاء حكم العقل ~~بأنه~~ ولكن لا يخفى فساد ~~هذه~~
~~صحة~~ مرادهم فان مرادهم ليس ما هو الطاهر من ~~الشرع~~ استعلاء حكم العقل
بل المراد استعلاء ما ثبت في مورد حكم العقل مما جفته لا من جهة العقل
ولما كانت هذا المعنى غير متصور بالنسبة الى الامر وجوب
مخصوصه بالعدم فانهم قولوا ~~لا~~ لا يسلطون قوله واما المثال
الثالث فلم يصور فيه الشك في بقاء شرطية العلم
للتكليف في زمان وذلك لان الشك في البقاء لا بد

اعراض
في دفع
الاعتراض

الحكم بالاسماع
في الترتيب
في الترتيب
في الترتيب

توجه الامر الرابع قد يطلق على معنى الاستصحابات الاسحاب
التدبري تارة والتعليق اخرى الى الحكم المطبق المستصحب
في الاستصحاب التدبري قد يكون موضوعا على وجه
ليترتب الحكم عليه وقد يكون نفس الحكم وميزان الوجود هو
يراد ترتيبه على الموضوع ولم يكن مرتبا على قبل زمان
انك بل كان مرتبا على الموضوع في الزمان الذي اراد
استصحابه حيث يكون للزمان المذكور وقد خليه فيه
وجود فليكون الحكم المرتب على الموضوع في زمان انك
فلا يكون الحكم المذكور وجودا قبل زمان انك
فلا يكون الحكم المذكور في الزمان السابق وجودا فعليا
مع المستصحب فم لا وجود قد يرى قبل زمان
انك فليكون الحكم المرتب على الموضوع في زمان انك
زمان انك وجودا في زمان انك فليكون الحكم
المعلق عليه وجودا في زمان انك فليكون الحكم
بعد زمان انك فليكون الحكم المرتب على الموضوع في زمان انك
كان الحكم مرتبا عليه جزئيا لكن في وجود وجود المعلق
المستصحب بل كان موضوعا على حكم يرتب عليه التعليق
على ان في الموضوع بعد زمان انك فليكون
بعض المستصحب في الموضوع في الزمان الذي اراد

في الترتيب
في الترتيب
في الترتيب
في الترتيب
في الترتيب
في الترتيب
في الترتيب
في الترتيب

في بيان ذلك الحكم اعم في الموضوع فتارة

اولا قد يطلق على معنى الاستصحابات الاسحاب التدبري تارة الى
المراد به استصحاب الحكم المعلق على نقد مانع موجود او وجود
شرط معدوم لاثبات تفرقه عند حصولها لو فرض حصول
التكافؤ لعدم ما يوجب انك كما استصحاب وجوب الصلوة
الثابت على امره قبل الوقت بعنوان المطلق المتكرر في
بعد الوقت بسبب عروض ما يحفل بخصيته وقد يكون
انك في معلق الحكم الرئي كمال الزبيب وقد يكون متناه
انك الاشياء في الموضوع الخارجي مثل انك في وجوب
قطرة العبد المملوك حيوته يستصحب بعد حلول
هلال شوال بين ازا الفطرة واجبة لو كان الحلول
قبل انك في حيوته يستصحب بعده وامثال ذلك
تولد ولا يلقي حرد قابلية النبوة باعتبار رضى الاعتبار
فلا استصحاب التدبري باطل الا اقول فاحصل ان الحكم المطبق
ليس له وجود قبل حصول المعلق عليه بل هو عبارة عن نفس
قابلية الوجود ومنه ذلك لا يبعد وجودا حتى يستصحب
ولهذا التهمة ليست مخففة في خصوص الختام بل هي التي
اوجبت معنى الاعلام فاجعل التبيين شرطا عقليا
في اجواب العقود والابقا فانه بناء من ان الاشياء على تقدير
يرجع الى الترتيب في اصل الاشياء وهو غير مستقول

وهي التي اوجبت انكار وجود الطلب في الواجب المشروط
 والتزام تحققه بعد وجود الشرط وكل هذه التوهمات
 واصحة العناد قد بينت في محالها وحققنا ان الوجود
 على تقدير امر موجود فله وان لم يوجد التقدير اصلا كما
 لا يخفى على من عرفت خالص الوجود ان وكيف يقال امر بعد
 التخييل في الحاصلات شرط على نفسه بعد التخييل
 اجتماع التعليل مع الاشياء مع ان الاشياء على تقدير
 قسم الاشياء عند العرف والاعتقاد او التعليل يسبق
 في المنشأ لافي الاشياء وبالجملة القول بان الوجود
 التقديري ليس له حظ من الوجود بل هو من العدم
~~لا يحتاج فاده الى بيان لبداهة انه ليس~~
 من العدم ولا واسطة بين الوجود والعدم كما هو
 الحق ~~وهو سلم كونه الوجود في ذاته الذي اعني~~
~~في الاسماء هو الوجود التقديري لا الوجود التعليلي~~
 ومن البعيد ارادة السيد ذلك بل الطاهر منه دعوى
 انحصار الوجود اعتبار الوجود التقديري في الاسماء
 اسما دون التعليل وان كان من الوجود
 انهم وانت جزيا فاما دعوى بلا دليل بل الدليل
 على خلافها ~~الوجود هو التعليل~~ فان تعدد
 الوجودات واختلافها لا يمنع من الحكم ببقائها في زمان

اذ هو عبارة عن الوجود
 التقديري المتقدر بكونه على
 تقدير الخلق عليه فهو محقق
 عن الاعلان بكونه محقق
 في نفسه في زمان بل عدله

الكل

الكل اذ وجود كل شيء محقق في نفسه اجبا ~~باب~~
 او سائر الادلة قوله وهذا الوجود التقديري امر متحقق في نفسه
 هذا الجواب عن المعضة بعد التنزل والتزام اعتبار الوجود التقديري
 في الاسماء دون التعليل وخاصة ~~ان قوله~~
 العتب اذا على محرم فيه لثبوت امر اللازم وهو المحسوس
 حرمته ما العتب على تقدير التعليل وملتزم وملازمه
 وهي سببية التعليل للحريم فاما اللازم فقد قلنا ان
 له وجود تقديريا لا مانع من اجراء الاسماء فيه لو لم يكن فيه
 واما الملازمه فهي امر موجود محقق لا تعليل فيها لانها
~~محتملة الى~~ فضة ترمية والشرطية تصديق مع ~~الشرط~~
 صدق الشرط وسقطه والذي ينتج منها بعد شرط صدق الشرط
 هو صدق الشرط والثاني اذا اثبتنا وجود ~~الاسماء~~
 الاسماء في الزمان الثاني وفرضا صدق الملازم
 فبذلك الحكم بلبوث اللازم ابعث ~~كل~~ في كل زمان لازم
~~للبقاء بين التخييل والتعليل في اعتبار الاسماء~~
 وما ذكرنا حكمه ~~في~~ فاما او رد بعض شائعتنا
 منع وجود الملازمه فعلا من دون تعليل ~~فان~~ لعدم وجود
 تعليلها في السابق بل هي اية مطلق على وجود الموضوع

[illegible]

الوصفة تابعة للأحكام التكليفية ومنزعة عنها كونها حكماً في باب
الاستصحاب لوجودها هو المعنى في الاستصحاب فيها
قوله الأثر الخامس لا فرق أعلم أن ^{المتكلمين} هذا التنبية التنبية
على أن ~~الاستصحاب~~ على عدم الاختصاص كون المستصحب
في باب الاستصحاب حكم من أحكام هذه الشريعة بالخصوص
كما يظهر ذلك من جماعه من الأصوليين في ~~باب الاستصحاب~~
مستلزم جواز اتباع الشارع السابق الذي لم يعلم نسخها
حيث ورد على من ترك بالاستصحاب على جواز الاستصحاب
وبطلان الكلام في أن ~~الاستصحاب~~ لا يفرق فيه فاستدل
بعضهم على جواز اتباع بالاستصحاب ~~في كل باب~~
فصمم لأنه لا فرق في ~~المسألة~~ بين أن يكون من أحكام
هذه الشريعة أو من أحكام الشريعة السابقة وشعبة أخرى
ولا وجه ~~للمنفعة~~ غير ~~ذلك~~ قبل الاختصاص فإراد
المسألة التنبية على عدم الفرق وتزيف ما يجادل مانع منه
ثم أعلم أنه لا بد أن يكون ذلك الحكم المتكلم نسخ الذي يرد
استصحابه ثمناً ثابتاً بطريق علمي كالكتاب أو خبر متواتر عندنا
عنه النبي والآئمة عليهم السلام فلا عبرة بما في كتبهم المحدثين ولا كما في الخبر الواحد
يفيد ~~الاستصحاب~~ ولو كان من حلقنا لعدم جهة خبر الواحد في الشارع
السابق لعدم وضوح نسخها أدله اعتبار جهة خبر الواحد
في ذلك كما أنه لا بد في ذلك الدليل من نوع إجمال فلو كان ظاهراً

٢
في علم
التلخيص الخامس
استمرطون الكاظم
إختر هذه التلخيص
بالخصوص

في التاميد او في اختصاصه في السابقين لمصوبه كما فيهم
 قطع النظر عن الزمان فلا مورد للاسماء اما ما ظهر
 التاميد فلو جرد الدليل القطعي فيه واما الثاني فنقد الموضوع
 الواضح فلا تقبل قوله ان مقتضى موجود وهو جريان دليل الاصحاب
 اما جريان الاخبار فنقريه ما استدل به المصنف في قوله
~~فان ان الشارع استدل باسماء الاحكام عند التاميد~~
~~فان حكمه في كل شئ من شئ~~ ان ابقاء ما كان
 ثابتا في الزمعه السابقه هو حكم طبيعي في هذه الزمعه
 ارمم الشارع كما بقاء احكامه ونحو شانه بيانه
 فقط ما يقال ان الاخبار منصرفه عنه لكونه ليس من
 شانه الشارع قوله وعدم ما يصلح مانع عدى امور
 قيل ان ما ذكره من الامور كلها ناظر الى منع وجود المقتضى
 لا الى اثبات المانع بعد وجوده لظهور عدم جريان
 ادله الاسماء فيما قبله من الموضوع او فيما قطع
 بارتفاع الحكم بالنسخ ولذا فيما لم يعلم المقتضى للحكم
 على وجه يقتضيه لولا المانع واجب بان المراد من
 المانع ما يعر عدم المقتضى وبينه ما لا يقتضي من عقابه
 المقتضى بالمانع من ذلك ولكن الاندفاع عدم ورود
 ما قبل ما تقدم في تعريف الاسماء فراجع وظهور
 مانعه وجود العلم الاجمالي بنسخ الشرائع الى ما ذكره فلا تقبل
 قوله فيكون

في بيان ما قيل على
 المصنف في عدم الامور
 الجواب عنه

قوله فيكون وفيه اولانا فرض الشخص الواحد مدرك للشرعيتين الى فتشقق حكمه الكبري في الامور ولكن
 او رد عليه بمعنى شايحتا المقتضين بان ذلك لا يمنع لاي بعد فرض نجيه
~~او ان مقتضى~~ الاسماء في الشرعيتين وهو ممنوع
 واجبا لكلها بعد زمان النبي من الائمة عليه السلام فيقول
 عدم نجية في صدر الزمعه فضلا عن الشارع السابق
 ولو سلم ما ذكر فلا يفي في حق غير المذكور للشرعيتين
 يمنع في زمانه بدرك الشرعيتين يكون مقتضى في الدعوى
 ودعوى الاجماع المذكور ممنوعه مثل المنع ولو قيل بان
 بلجته الحكم الثابت لمذكر الشرعيتين بالاسماء
 ثابت في حق غير المذكور بقاعدة الاشتراك قلنا
 بان قاعدة الاشتراك لا تجري في الاحكام الظاهر
 كما حكي في علمه ~~فيما بين الامور~~
 هذا هو المقتضى الثاني على صاحب الفصول وحاصله انه لو كان مجرد تعدد
 الاختصاص مانع من اجراء الاسماء لزم عدم صحة الاسماء
 عدم النسخ في تعريفنا ~~الاختصاص~~ لانه لو كان موجودا في زمان
 الحكم فلا يجري في مكانه معدوما في ذلك الزمان ولا يمكن التزمه
 فانه معلوم السداد لانه كل من كان مطلقا في اى زمان كان
 اذا شك في النسخ له اسما بغير عدسه كما لا يخفى

آخر الجواب المحلى عن الاستدلال
 الذي اجاب به المصنف

قوله وحمل ان المستصحب هو الحكم الحكمي للجماعه على وجه لا يدل
 لا شياصهم الغرض بيان ان المانع من اجراء الاستصحاب
 انما هو عدم قابلية المستصحب للبقاء وهذا
 يمكن لو كان المستصحب حكم شخصي متعلق بخلف خاص فلا
 يمكن الحكم ببقائه بعد انقضائه لاستحالة بقاء الحكم بما هو
 محمول ما زعموا اقتفاء موضوعه واما لو كان الحكم المستصحب
 حكم كلي قابل للبقاء وهو في ذاته ثابتا في حق
 جميع المتعلقين به فلا ارتفاع وحلت في ارتفاعه
 وارتفاعه عبارة عن عدم ثبوته في اصل الشرع
 حيث لو زعم وجود جميع المكلفين لم يكن احد منهم مكلفا
 وبقائه عبارة عن ثبوته في حق كل من له صفة
 احصت فيه شرايط التكليف في ان زمانا كان بحيث
 لو توفى وجود الحكم في زمان واحد كانو مكلفين
 مكلفين به فلا يخلو وتوجه في زمان بالشيء
 مستصحب ما عرفه من كلفته وتوقيته وعدم
 اختصاصه باحد لا يكون مانعا من استصحابه كالايجبي
 يقال ان الحكم الانشائي منبهي اضافي يعين العالم
 والحكم عليه فلا يمكن استصحابه كالمعلق الذي
 ذكرته اذ الحكم في ضمن الفروض بل هو عين
 الفرض لا نأقول ان المفروض ان انشاء الحكم
 لو كان انشاءه هو وجه البقاء في السابق على وجه

فان كان الحكم غير شائعي
 فلا يعلق شرايطه على ما يكون
 المستصحب كذا في السابقة

يعلم على

يعلم عدم مدخلية المخاطبين وعدم قصد رضى الحكم بالنسبة
 الى كل من انتمت فيه شرايط التكليف
 وان لم يكن موجودا حال الخطاب فكونه اضافيا لا
 يمنع ما ذكرنا من ان نسبة التكليف في ظرف
 المكلف بالرفع كذا انتمت فيه شرايطه
 لا يقال ان امية الامية توجب فقد وانما هو في امية الامية ما هو في
 فاذ كان الحكم متعلقا بامية موسى مثلا فامية في امية نبينا
 بوجه اثبات الحكم في غير موضوعه لا نأقول ان
 امية الامية ليس امر ثابت في نفس الامر والواقع
 يمكن ان يكون هو انتزاعه من وجود
 اطاعة النبي فيما جاز به فهي امر متاخر عن الحكم
 فلا يمكن ان تاخر في موضوعه كالايجبي
 لو كان الحكم متعلقا بامية موسى مثلا فامية في امية نبينا
 بوجه اثبات الحكم في غير موضوعه لا نأقول ان
 امية الامية ليس امر ثابت في نفس الامر والواقع
 يمكن ان يكون هو انتزاعه من وجود
 اطاعة النبي فيما جاز به فهي امر متاخر عن الحكم
 فلا يمكن ان تاخر في موضوعه كالايجبي
 لو كان الحكم متعلقا بامية موسى مثلا فامية في امية نبينا
 بوجه اثبات الحكم في غير موضوعه لا نأقول ان
 امية الامية ليس امر ثابت في نفس الامر والواقع
 يمكن ان يكون هو انتزاعه من وجود
 اطاعة النبي فيما جاز به فهي امر متاخر عن الحكم
 فلا يمكن ان تاخر في موضوعه كالايجبي

الحكم

ان

تقریباً ۱۰۰

حلم الزيد الزيد

الشرعية السابقة من الجواب المنقضي وأورد عليه في المقامين وحاصله
الاولية ذلك لان ادلة الاشتراك انما ثبتت الاشتراك المحدود من
مع الوجودين وكن الاشتراك اهل الشريعة الواحدة في التكليف
سواء كان واقعيا او ظاهريا مع اتحاد الموضوع كما لو كان
الحكم في السر للوجودين ثبت في السر العصري كان ذلك
للمحدومين بعد وجودهم كلف في السر لا مع وكن اذا
كان حكم الوجودين في السر في التكليف الدباية كان
للمحدومين بعد وجودهم في ذلك السر ذلك لا
في مطلق السر وكذا اللام بالنسبة الى اهل الشريعة الواحدة
فانما ثبتت تكليف بمعنى اهل الشريعة الواحدة بالاسم
لا يمكن ان يحكم بالاشتراك غير معه الا بعد فرضه حوله
في موضوع الاسماء فلا يثبت ما ذكره المنع كالاختصاص
وقد يجاب عن ذلك بان الاسمية في الوجود ملغاة
حكم ادلة الاشتراك اقول ان كان المراد بالاشتراك
اثبات حجية الاسماء في حق عالم يوجد في الزمان الاول
بالاسماء فهو في غاية المنع لعدم وجود الحالة السابقة
في حقهم وان كان المراد اثبات الاشتراك في الحكم المستند
فقد عرفت انه يمكن ان يقال ان اتحادهم في الحكم الواقعي
لا ينافي التعليل بحسب الحكم الظاهري وهو احد القولين بتدوير

الموضوع

لا تنقضي نفس المتيقن بالثبوت فيه فيخرج من تحتها حجة استصحاب
 ضرورة ان المتيقن في الموضوعات ليس الا نفسها وهي غير قابلة
 للحكم بالبقاء لعدم كونها ~~مستحصلة~~ من المعولات الشرعية واما على
 الوجه الثاني اعني قد يرد الاحكام فلا شك في انحصار حجة
 الاستصحاب في الموضوعات فقط حيث ان المعنى لا تنقضي
 احكام اليقين بالثبوت ومن المعلوم ان المستصحب اذا كان
 حكما شرعيا يعلم ان الحكم الشرعي ليس له حكم شرعي اخر غالبا فلا
 يكون مشمولا للاخبار نعم لو كان في البين معناه عام شامل لهما
 وكان اللفظ مستعمل في ذلك المعنى العام لثم ادخالها تحت
 الروايات وعلى ان يجاب عنه بان المراد من النهي عن نقض اليقين
 بالثبوت هو وجوب التزام عند الثبوت ببناء او عدل اليقين
 كناية عن هذا المعنى وعلى هذا ~~لا يخل~~ يدخل القسبي تحت الاخبار
 المراد من لان الملازم والمعتمد اعم من الملازم الشرعي او العقلي اما دخول
 الموضوعات التي كانت مورد الاحكام الشرعية فواضح واما انفس
 الاحكام فيلزم العقل بلزومه عند اليقين بالوجوب ~~ولا~~ وان كان
 فيرتفع الاشكال باستعمال اللفظ الواحد في المعنيين لا يتحقق لان
 المعنى يرجع الى ان الرواية كناية عن شيء واحد عام لهما وهو التزام بالعمل
~~وحيث ان العمل لا يمكن ان يكون في شيئين~~ ~~وحيث ان العمل لا يمكن ان يكون في شيئين~~
~~في جوارح متوحد~~ ومع ذلك كله ~~لا يخل~~ لا يخل هذا القسبي
 مستلزم للاصل المتيقن فقابل هذا وقد اجاب عن الاشكال ببعض
 ما قلنا المتيقن ما حاصله ان المراد باليقين احكاما ما بالثبوت
 فقد يلفظ الحكم في الرواية او يجمعها كناية عنه مع

في الجواب عن الاستصحاب

جواب عن الاستصحاب

مقتضى

الموضوع

تقتضي الحكم بالاحكام الشرعية وما مر من ان هذا موجب
 الاستصحاب في الاحكام الشرعية من مورد الروايات لانها
 ليست مورد الحكم الشرعي مدقوع بانها اعم اذ كانت
 الاحكام الشرعية منحصرة في الاحكام الشرعية الحقيقية المولوية
 وليس كذلك لانها كما تصير مولوية كذلك تصير ارشادية
 وبعبارة اخر ان الاحكام الشرعية الارشادية ايضا داخله
 في الاحكام الشرعية وفي جميع الاحكام الشرعية مورد الحكم
 الشرعي الارشادي ضرورة ان العقل اذا حكم فيها ~~بوجوب~~
 بوجوب الاطاعة فنثبت بقاعدة الملازمة والتطابق ثبوت
 الحكم الشرعي الارشادي بوجوبها ايضا انتهى لمحمود
 فيه ان قاعده التطابق لا تقتضي ولا تجزى في وجوب الاطاعة ~~مخرج~~
 به جماعة من الاصوليين ومنهم المصنف بل هي مختصة في التحسين و
 التقييد العقلي نعم من الجواب يصلح من ان يجاب به ~~بأن~~ ان
 ان استصحاب الحكم يستلزم القول باعتبار الاصل المتيقن لان نفس
 الحكم الشرعي ليس له اثر شرعي الاصل لوالزم المترتبة عليه غالبا
 عقليه كحرمة العيب ووجوب المقدمة وحرمة الضد على القول بالانقضاء
 الا غير ذلك من الآثار الغير الشرعية وتكون شرعية ايضا كغيرها
 التطوع وقت الغزاة فلا يجوز من وجب عليه من ينفذ بال
 استصحاب فيجاءح بان هذه الوارد شرعية باعتبار قاعدة

تزييف الجواب
ببيان انه جواب
عن اشكال آخر

لزم الاستصحاب في الجواب عن الاستصحاب

المتطابق ~~هو~~ ويمكن ان يقال ان جميع من الوازم والاثنا
 لاثار شرعية لنفس الحكم عند التحقيق لان معنى وجوب الصلوة مثلا
 هو طلب فعلها فبذلك طلب ما يتوقف على فعلها وحرمة ما هو
 من شأنه ان يقع في الوجوب في المقدمه وجوب شرعي او لا
 فالجواب هو الاول فانهم تامل قوله نعم ووقع نفس التمر لا
 لا يخفى ان النزاع في الاصل المثلث فيما اذا لم تكن الوسيلة ثابتة
 في الزمان السابق فلو كانت موجودة فيه فتصح وتثبت
 عليها الاثار الشرعية من دون حاجة الى استصحاب ملزموها
 كما ان كان زيد حيا في السابق وكان اعلم من سائر الناس
 فتصح الاعلية الثانية في الزمان السابق وتثبت عليها
 اثرها الشرعي وهو وجوب التلخيص ببناء على اعتبارها ولا حاجة
 الى استصحاب نفس حيا به فلو كان قد مات لم يثبت
 قوله والحاصل ان تنزيل الشارح المشكوك منزلة المتحقق
 لا يخفى ان هذا الفارق بين التنزيل في الامارات والاصول
 هو ان الطرق والامارات لما كانت فيها ~~مع~~ مع
 قطع النظر عن دليل اعتبارها جهة ارائية وكشف من
 الواقع لجميع لوازم الواقع وكانت الوازم تثبت بواسطة
 او سابقة وكانت تلك الجهة ملزمة في دليل
 اعتبارها ~~في الامارات~~ الطرق والامارات ولا لما كانت
 طرقا وامارات ولم يكن ~~معنا~~ معنا لجمالها حجة على
 المكلف الا اقام هذه الجهة بالقضاء احتمال ~~هو~~ الاختلاف

بين
 بين الفارق
 بين التنزيل في الامارات
 في الامارات

وجعلها بمثابة

وجعلها بمثابة ما اذا لم تكن محققة للامارات فيكون
 التنزيل في الطرق والامارات تنزيلا عما هو المكشوف
 هذه الطرق من المودعي بلوازمه منزلة الواقع كانه
 هذه غلاف الاصل لفقدان هذه الجهة فيه ~~من~~ حقيقة
 التنزيل فالاصول هو بل لا بد من الاقتصار في الاصول
 على ترتيب الاثار على ما جعل مودعا للتنزيل من دون
 تعدد الى ترتيب اثار لوازمه بل هذه ان حقيقة التنزيل
 ليس الا هذه وما ذكرنا من وجه الفرق بين ما راعيا
 يورد على المقام في المقام من انه لا يفرق بين مودعات الطرق بناء على هذا
 لا يترتب على مودعات الطرق والامارات الا اثارا
 الشرعية المترتبة عليها بلا واسطة اثر عقلي او عادي لانه
 ايضا لا معنى لجعل الطرق والامارات الا تنزيل المودعي منزلة الواقع
 كما في جعل الاصول وان كان ~~بين~~ بينهما فرق فهو ليس الا اختلاف
 ليس ~~الا~~ لسان التنزيل فيها حيث انه في
 الطرق الزام التصديق وابقاء احتمال الخلاف و
 في الاصول جعل الزام الإبقاء وعدم النقص وهو عين
 فارق كما هو واضح ولا يلزم به احد الشرائع وانت بعد
 الوقوف عما ذكرنا لك من الفرق تران هذا الكلام في
 غاية من الوهن والبعد وان لا يرد على المقام نعم لو كان
 المراد من اجناد الاستصحاب احد امرين ~~احدهما~~
 جعل اليقين بالشرع طريقا الى ابقاء لوثك فيه

التمسك

واللزوم الا لزوم بقاءه في بقاءه جميع لوازمه
 بئس بل الشك المبوق باليقين ~~سواء~~ منزلة
 اليقين الطريق المموط على نحو المراتبة ~~والتي~~
 والكا شعبة دون الوضعي ~~الذي~~ المموط على نحو الاستقلال
 كانت الاثار متساوية في الحال في لزوم الترتيب
 دون فرق بين ما كان بلا واسطة او معها ولكن دون
 اشارة لقواحد من هذين الاسرين مراد من اجزاء
 الاستصحاب شرط القناء اما الاول فلان ~~هو~~
 القطع بالحدوث بغيره ليس فيه جهة كشف وارتبة
 بالنسبة الى البقاء املا حتى يجعل طريقا اليه كالاشياء
 واما الثاني وانا كان ممكن في نفسه الا انه لا دلالة في
 الاخبار عليه بل القدر المتيقن هو لما ط خصوص
 اليقين به وحده لا بلوازمه فان قلت ان اليقين
 باللزوم يستلزم اليقين بلوازمه ~~واحد~~ بعد
 القطع باللزوم ~~فان قلت~~ قلت من
 بحسب الخارج لا يجب التماسه فلا تكون تلك
 الاخبار دليلا لا على التزويل بالنسبة الى المتيقن
 وحده دون لوازمه فلا يترتب عليه الاحكامه ~~لا~~
 حيث لم يثبت ليرى المحل الماهية فلا تغفل والله اعلم
قوله دون ملزومه شرعا كان او غيره دون ما هو ملازم
 معه ملزوم ~~تالي~~ مثال عدم ترتيب الملزوم مثل ما لو توضح
 غفلة بغير مودة بين كونه ماء او بول فيحكم باستصحاب طهارة

الاعضاء

في بيان مثال الملزوم

في بيان مثال الملزوم

الاعضاء وبقا والحدث لكن لا يثبت ~~ملزوم~~ طهارة
 الاعضاء وهو كون المائع ماء واما مثال عدم ترتيب الملزوم
 فكا استصحاب طهارة الملاقى لاحد المشتبهين الملازم
 مع طهارة الملاقى منهما لعدم ملاقاته الخاصة فقد بر
 قوه ولعل هذا هو المراد بما اشتهر في السنة اهل السهم من لقي
 الاصول المتبعة ~~الم~~ لا ينبغي ان للاصل المثبتة اختلافات في
 كلمات اهل العلم ~~فان قلت~~ ويراد اثبات الماهية المتعز
 في الشرع بالاصل في الشبهات الحكمية كما اذا شك في ان هذا الشيء
 المشكوك الجزئية هل هو جزء للصلوة بحيث تكون ماهية
 الصلوة عبارة عن مجموع ذلك الجزء وتلك الاجزاء ~~المعلومة~~
 او لا بل فيه عبارة عن خصوص المعلومة فالمشكوك لا يثبت
 عدم الجزئية بالاطلاقات والنباور كن لك يستدل بالاصل
 فيقول الادل عدم جزئية المشكوك الجزئية ويريد بذلك اثبات
 انحصار الماهية المتعز بالمعلومة وبالجملة اثبات الماهية بالاصل
 قد يسمى بالاصل المثبت ولا يخفى عليك ان هذا النزاع
 غير مربوط بالنزاع المعروف في الشك في السوابط والاجزاء
 لان محط النزاع في تلك المسئلة في اثبات التكليف
 والاشغال باثبات المشكوك في الجزئية بالاحتياط على القول به
 وعدم الرجوع والبرر باحالة عدم لاثبات الماهية بالاصل فتأمل
~~فان قلت~~ يطلق في ~~الاشياء~~ بعض المتفق الثاني ما اطلق
 عليه بعضهم من الاصل لا يثبت الموضوع في الخارج مثل استصحاب

الاول يطلق في

حيوه زيل وكويه الماء لا يثبت ان زيل على وزن الماء كرويهما
 اعز ان استهز حيوه زيل ليس الا كما طهاره العظم فكان
 الطهاره لا يثبت ان العظم المردود من اجراء الفهم كذا لك
 استهز حيوه زيل لا يثبت الموضوع وان زيل هي لان
 الاصل بالنسبه الى اثبات الموضوع مثبت لا يتوهم ان
 هن التلام هو كلام القاء بعد حيوه الاستهز في الموضوع
 كما هو ملك المحقق الخباري لانه قد قوم بان للكر في ذلك
 لا يستهز الموضوعات الخارجيه رسا حتى لا يثبت الاثبات
 الشرعيه وانما القائل بان استهز الموضوع لا يثبت الموضوع
 في الخارج لان مثبت فهو يعترف باجراء الاستهز
 في الموضوعات الخارجيه بالنسبه الى الاثار الشرعيه
 الا ان لا يعترف بالنسبه الى اثبات الموضوع بالاصل
 قتله والثالث وهو المعروف والمنصور الذي ذكره
 الحنفه واول من تظن اليه الشيخ الاكبر الشيخ جعفر كاشف
 الظهار وتبعه ولده الاكبر الشيخ موسى بن صار ~~منشرا~~
 ومتن ولا في زمانه الى زماننا هذ بحيث صار من البيل هيات
 والمسلمات التي لا يقبل الادكار خصوصا بعد ان كشف
 الشيخ المعتمد عن حقيقته حتى صار كالشمس في رابعة
 النهار ولم يعرف مخالف بين منه سو ما نقل عن الفاضل
 الدر بندي واما المتقدمين والمتوسطين فلم يكن ذلك
 معترف بينهم بعنوان مستقل ثم ربما يشعر كلام بعضهم
 بالقبول تارة وبالرد اخر وعن لسنا فتمت في ثباته الى

بسلام

مساعدة القواعد ولان الاضمار قوم نظير ما هو المشهور
 باب الرضا الى وذلك مثل ما اذا ثبت اخوة امرئ لرجل
 بالرضا فلا يحرم عليه اخواته التي لم توضع من لبنه ولا عليها اخوة
 الاضمار لان الحكم معلق على عنوان الاخ لا اخ الاخ واخنت الاخوة
 الاخنت ~~مستظهر~~ فكان ان تنزل الشارع ما يحرم بالارضاء منزلة ما
 يحرم بالنسبه انما هو في ذل العنوان فلا يشتمل لازمه
 مثل اخ الاخ او اخنت الاخنت كذلك فيما عني منه ~~لا يشتمل~~
 بين كونه ~~مستظهر~~ ومن هنا يعلم ان لا فرق في لازم المنه
 وبين كونه مغاير له مصداقا ومفهوما مثال القول استهز
 بقاء الكر في الموضوع عند الشك في كرية الماء الباقي بان يقال
 ان هل الماء الذي في الموضوع كان محصلا لعنوان الكرية ومصدقا
 لكل الكرية والاصل بقاءه كذلك ثبت لازم وهو الكل المحدد
 وجودا مع جزئي الكرية اذ لا يوجد الكل الا في ضمن الفرد
 ومثال الثاني كالتموا اثبات الحية بالنسبه الى الحيوان وكعدم
 المانع بالنسبه الى وجوده فامض قوم او قيل له عدمي او وجودي
 لا يخفى ان العبارة تحمل معان كثيرة يسبق الى اوهام اهل العصر
 كثير منها ~~تطوى~~ ذكرها مخافة الاطوار ونذكرها هو المراد
 بحسب التامل فيها فتقول الامثلة الثلاثة او لها مثال لاثبات
 القيد العدمي وذلك ان اللازم العادي لكون المقطوع نصين
 حين قطوعه حيا موده بالقتل لكن استهز الحيرة لا يثبت عام
 الضيق ~~الموجود~~ ذلك اللازم بل القتل الذي هو قبل عدمي لم

قوله ان الاصل
 عدم وجوده
 وعدم ترتيب
 اثاره في اجزاء
 الاصل في
 المقام قائل
 اذا اردت
 اثبات عدم
 وجود الامر
 العادي او العادي
 او الجعلي با
 الاصل بل لا
 حاجة الى
 الاصل في نفي
 ذلك قتال

[illegible]

لا نأقوله الدليل الأول على الظن الاستصحابي لا يخلو فان كان بناء العقل
وهو الذي يحتاج الى الاستصحاب والقرير فلا يخفى ان بناء العقل ^{الذي هو العمل} لا يخلو
بالظن الاستصحابي من حيث كونه طريقا صرفا فاذا كان طريقا صرفا لا يتقبل
الظن ~~خلافه~~ ^{غيره} لا يخلو من حيث هو كونه العلم ما ذكره
فيما اذا قام على شيء اذ لا يجمع الواسع والمحدودات فلو
كان وجار القرير على اعتبار ~~العلم~~ على ما هو عندهم من
الطريقة لم يكن مجله كالمؤمنه المتوهم واما اذا كان الدليل على اعتبار
دليل الاستدلال فلا يلزم ما ذكره ايضا وذلك لانا وان قلنا ان خبره
معله الا ان قلنا ^{ان} ~~انه~~ ^{نتيجة} اعتبار الظن بالحكم الشرعي ~~والعلم~~
والظن بالازم اذا كان ظن بالحكم الشرعي ^{والعلم} ~~والعلم~~ ^{والعلم} ~~والعلم~~
كان غير لازم حكم شرعي لا يخفى

الاسماء العجماء التي تكتبها الوائز بن علي فرقة بين الوائزها

ولا لعل ما ذكرنا هو الوجه في عمل جماعة من القضاة المتأخرين
 بالاصول استنبطوها لان الاصل في كل وجه من بابه الطعن
 النوى الذي يقتضيه تعميم وجهه الى الوازم كالمقدم
 فهو على هذا يكون كالمسمى بالامارات الاستنباطية التي يثبت
 بها الوازم من دون فرق بين اقسامها ~~فان~~ ان هذا الوجه
 توجيه لا يرعى به ما به حيث لا يقتضي للوطر ولا
 الاستواء بالوجه في جهة الموارد وفي الاقتصار على حمله بها هو
 المشاهد من كلمات العلماء قالوا لا يورث في الجواب عن هذه
 الاستنباطية المراد امدادها في الرسالة وهو ان يقال
 ان هذه الاستنباطية المذكورة على وجهين بين ما يتعلق بالذات
 والمرافعات وبين ما يتعلق بالاحكام اما الاول فمراد
 الاحكام انما هي ليس من جهة ترتيب احكام الواقع حتى يرد
 الاشكال على الاحكام بل من جهة ان مراعاتها يوجب
 تولد امر يكون ذلك الامر موضوعا للحكم ارضى كالمسمى
 واستلزم وبالحكمة هذه الفروع المتفق عليها خارجة عن محل
 البحث فذكرتم الاصل هنا لتبين المدعى من ~~الملك~~ الملك
 لانهم جعلوا ~~الملك~~ موازين ~~الملك~~ من جهتها ان المدعى
 من يكون قوامها الفاعل للاصل والملك خلافا واما يترافى
 خلافا في بعض ~~الوجه~~ من تلك الفروع وليس مشقة
 الاختلاف في توجيهه اصول استنبطه بل ذلك من جهة

المقدمة
 بيان في الحاشية
 ووجه الاستنباط
 في الاصل
 في بعض حمله
 في اوامر بعض
 المحققين عموما
 الوجه بان لا يورث

لله اعلم

هذا هو الوجه في عمل جماعة من القضاة المتأخرين بالاصول استنبطوها لان الاصل في كل وجه من بابه الطعن النوى الذي يقتضيه تعميم وجهه الى الوازم كالمقدم فهو على هذا يكون كالمسمى بالامارات الاستنباطية التي يثبت بها الوازم من دون فرق بين اقسامها فان ان هذا الوجه توجيه لا يرعى به ما به حيث لا يقتضي للوطر ولا الاستواء بالوجه في جهة الموارد وفي الاقتصار على حمله بها هو المشاهد من كلمات العلماء قالوا لا يورث في الجواب عن هذه الاستنباطية المراد امدادها في الرسالة وهو ان يقال ان هذه الاستنباطية المذكورة على وجهين بين ما يتعلق بالذات والمرافعات وبين ما يتعلق بالاحكام اما الاول فمراد الاحكام انما هي ليس من جهة ترتيب احكام الواقع حتى يرد الاشكال على الاحكام بل من جهة ان مراعاتها يوجب تولد امر يكون ذلك الامر موضوعا للحكم ارضى كالمسمى واستلزم وبالحكمة هذه الفروع المتفق عليها خارجة عن محل البحث فذكرتم الاصل هنا لتبين المدعى من الملك لانهم جعلوا الملك موازين الملك من جهتها ان المدعى من يكون قوامها الفاعل للاصل والملك خلافا واما يترافى خلافا في بعض الوجه من تلك الفروع وليس مشقة الاختلاف في توجيهه اصول استنبطه بل ذلك من جهة

هذه الحواشي تكتب بعد حاشية قوله وقد يورث المرتبة في الهامش
 قوله ومنها ما ذكره جماعة تبعاً للمحقق الخ لا يخفى ان استصحاب
 عدم الكرية قبل الملاقات انما يكون من الاصول المثبتة
 اذا فرض ان المقضي للانفعال هو عنوان القلة في الماء
 لا نفس الملاقات ولا اذا فرض ان الملاقات مقتضية
 للانفعال وفرض وجودها وشك في وجود المانع عن
 الانفعال اعني الكرية فالاصل عدم الكرية ~~الظاهر~~
 الرجوع الى اصاله عدم المانع وجود المانع لا يكون
 من الاصول المثبتة في شيء ~~والظاهر~~ ان بناء المحقق و
 اقباء على ان المقضي للانفعال هي القلة لا الملاقات
 فقط ~~ولا يكون الاصل مثبتاً لما ذكره المحقق والظاهر~~
 ان نظر المحقق الى ذلك ولذا ذكره المصنف في هذا المقام
 فيترجم ما ذكره المصنف في نفع اصاله عدم الملاقات قبل
 الكرية ~~من الاصول المثبتة على كل حال وهي~~
 كافية للاستشهاد على ما ذكره المصنف ولما اصابه عدم
 الكرية قبل الملاقات فقد عرفت انهما لا تكون من الاصول
 المثبتة الا على تقدير كون المقضي للانفعال هي القلة ولا
 فلا تكون مثبتة ولعله ~~لذا~~ ان المصنف بالغ في المقام

قوله في حاشية قوله قد يورث المرتبة في الهامش
 قوله ومنها ما ذكره جماعة تبعاً للمحقق الخ لا يخفى ان استصحاب
 عدم الكرية قبل الملاقات انما يكون من الاصول المثبتة
 اذا فرض ان المقضي للانفعال هو عنوان القلة في الماء
 لا نفس الملاقات ولا اذا فرض ان الملاقات مقتضية
 للانفعال وفرض وجودها وشك في وجود المانع عن
 الانفعال اعني الكرية فالاصل عدم الكرية ~~الظاهر~~
 الرجوع الى اصاله عدم المانع وجود المانع لا يكون
 من الاصول المثبتة في شيء ~~والظاهر~~ ان بناء المحقق و
 اقباء على ان المقضي للانفعال هي القلة لا الملاقات
 فقط ~~ولا يكون الاصل مثبتاً لما ذكره المحقق والظاهر~~
 ان نظر المحقق الى ذلك ولذا ذكره المصنف في هذا المقام
 فيترجم ما ذكره المصنف في نفع اصاله عدم الملاقات قبل
 الكرية ~~من الاصول المثبتة على كل حال وهي~~
 كافية للاستشهاد على ما ذكره المصنف ولما اصابه عدم
 الكرية قبل الملاقات فقد عرفت انهما لا تكون من الاصول
 المثبتة الا على تقدير كون المقضي للانفعال هي القلة ولا
 فلا تكون مثبتة ولعله ~~لذا~~ ان المصنف بالغ في المقام

قوله في حاشية قوله قد يورث المرتبة في الهامش
 قوله ومنها ما ذكره جماعة تبعاً للمحقق الخ لا يخفى ان استصحاب
 عدم الكرية قبل الملاقات انما يكون من الاصول المثبتة
 اذا فرض ان المقضي للانفعال هو عنوان القلة في الماء
 لا نفس الملاقات ولا اذا فرض ان الملاقات مقتضية
 للانفعال وفرض وجودها وشك في وجود المانع عن
 الانفعال اعني الكرية فالاصل عدم الكرية ~~الظاهر~~
 الرجوع الى اصاله عدم المانع وجود المانع لا يكون
 من الاصول المثبتة في شيء ~~والظاهر~~ ان بناء المحقق و
 اقباء على ان المقضي للانفعال هي القلة لا الملاقات
 فقط ~~ولا يكون الاصل مثبتاً لما ذكره المحقق والظاهر~~
 ان نظر المحقق الى ذلك ولذا ذكره المصنف في هذا المقام
 فيترجم ما ذكره المصنف في نفع اصاله عدم الملاقات قبل
 الكرية ~~من الاصول المثبتة على كل حال وهي~~
 كافية للاستشهاد على ما ذكره المصنف ولما اصابه عدم
 الكرية قبل الملاقات فقد عرفت انهما لا تكون من الاصول
 المثبتة الا على تقدير كون المقضي للانفعال هي القلة ولا
 فلا تكون مثبتة ولعله ~~لذا~~ ان المصنف بالغ في المقام

بعض الحقيقين من ان

لا يكون ما اورد بعض

لا ان يكون نفس الواسطه حديه صحيحه ان حقا والواسطه لا
تغير الى الزنى حيث ان حقا والواسطه ان كان عيانا يكون
موضوع الحكم المستهبه فله ليس تعويلا على الاصل
المثبت وان لم يكن كذلك لان في كونه الواسطه حديه عرفا
لا عقلا وقد لا يغيره بيلاد حقيقه الاصل المثبت ~~فله~~ ما عرفت
ذلك في غير هذه الموضع ان المراد ببقاء الواسطه ان يكون

ايضا
ان

المثبت في الواسطه لا في الواسطه فانهم وقد
ثم ان امره ان على اعتبار الاصل المثبت في الواسطه
الحقيقه هو اطلاقه الاشارة لصدق الحقيقه
وعنده عند ابداء الحكم المفروض وارتقاء بحسب القوة فانهم
هذه ما اورد بعض الواسطه على صحة بان ~~الحقا~~ والحقا
في الواسطه لا يصلح ان يكون ميزان لا غير معلوم حتى

ان الحقا والجلاد

عند العرب ~~كسبه~~ لان جميع الامور التي يرجع فيها الى
العرف من هذه القليل وتيف لا يكون معلوم وهو
امر يرجع الى انفسهم وانظارهم فكل مورد تراهم
يقولون انما الواسطه لا تار لنفس المستهبه نقول
باعتبار ذلك ولا تار فكيف لا يكون ميزاننا فكل
تواثما اذا استهبه رطوبة النفس من المتلاقيين ~~ان~~ قبل هل
الفرق على اطلاقه ثم الفرق بين المتلاقي الذي يكون رطبا حقيقا

المراد بوجه يمكن اجرائها في مضامين الاخبار في الامانة وراى الفرق
 الشرعية عدم افاؤها للعلم بذلك اذا قام الخبر المعتبر على
 ترتيب حكم على موضوع قابل للاستصحاب كما سطرار وقت حلف
 صلوة الكسوفين الى تمام الاجلاء يقال ان وجوب
 التعبد بالصلوة يفيد الإداء ليس من تلك الآثار الشرعية
 المترتبة على بقاء الكسوف عما هو بل على حصة
 تعلق الخبر حيث ان للطرف موضوعية فلا حكمه الفعلية
 المخيرة فلا يمكن استصحابه لاثبات الآثار المزبورة ولا
 كان من ادعاء المثبتة انتهى على نقله بعض الافاضل ومنع ما
 عن قريب ومنها ما اجاب بها بعض الافاضل المحققين على ان
 من ان الواسطة على ثلاثة اقسام خفية وجلية الا ان الجلية
 قسما قسما ينزل تنزيلا عن تنزيل ذيها عرفا وقسم لا ينزل
 تنزيلا عن تنزيل ذيها عرفا وان امكن تفكيكه عقلا
 وهذه المقامات المذكورة في الاشكال من قبيل الاجابة
~~وهي الوسطة والواسطة~~ والواسطة فيها معتبر كما بداهة ان دليل
 تنزيل المنسوب يدل على تنزيل تنزيل عال من هذا
 الاثر العقلي اى الوسطة لا وحده فيثبت عليه
 ما يثبت بواسطته من الآثار الشرعية الا ان تنزيل
 احد طرفي الاضافة يكاد عرفا تنزيل الطريق
 الطرف الآخر فلو دل دليل على تنزيل زيد مثلا
 منزلة الابن لعم دل على تنزيل عمه منزلة الاب له
 هذا المورد فان هذا القبيل انتهى طاعة ولا يخفى في

في
 نقل
 من
 الاثر

لا يشك

بيان رد الجمل
 الاول

فلا يمكن اما الاول ففيه ما لا يخفى من الخلط بين اتحاد الظاهر
 الامضائية الشرعية التي لا كلام في ترتيبها على موضوعاتها
 عند اخذها بالاعتبار بالاستصحاب لبداهة ان تعد
 اعضاء طرق الاثبات من المجلد والامضاء ~~بعض~~ باعنائها
 لا يورث تفاوتاً في الباب لانها كوشفت عن القروض
 لان مقتضى ما في الموضوع بين اعضاء الالتزامات كاللذات
 وشبهه وسائر القروض والابقاعات التي هي بالقبول
 موضوعات للاحكام الشرعية على اختلاف اعضاء افعالها
 لها الظاهر من المجلد والامضاء كل ضرورة اختلاف
 احكامها في ذلك ولا يخفى ان ليس الا التزاماتها من اعضاء
 اسباب عروض الاحكام لموضوعها قابل هو تمام الموضوع
 او ما به قوامه على حسب اختلاف الالتزامات كما لا يخفى
 وحيث تكون المسئلة الالغية الى الحكم فاعلم به او بما يتقدم
 به لان الموضوع ما جعله المكلف موضوعاً لا التزامه كبحر
 الولد الذي جعل موضوعاً للالتزام للصدق بداهة
 في كل يوم مثلا في وجوب ترتيب الوفاء بالصدق
~~على سبب الحيوة هل يثبت من توريث ما لم يمت ففاد~~
 المحذور هذه فمادة هذه الحجة من جريان الاشكال في مظهر
 مضامين الاتحاد ابط لا مجال له اصلا لا موضوع بحسب
 لسانها ليس الانفس الواقعية ما هو واقع وليس
 لان ~~الامر~~ دليل اعتبارها بالافاء احتقار
 اختلافه بنوعه ~~تقرض~~ ضامين الطريق والاحكام

مما بين الطرفين من الاحكام لما يكون موضوعا لها من الوضو
 كالاختصاص ~~بما لا يكون موضوعا لها من الوضو~~ كذا
 اما الثاني من الجوابين فنقول عرفنا ان لا مرجع
 له بناء على اعتبار الاستصحاب من باب الاخبار لان غايته ما يولد
 على ترتيب الآثار الشرعية وما غيرها فلا دلالة فيها واما
 التبريل المدعى الذي ذكره هذا الجيب فليس بمفهوم من الاخبار
 اية المقدم التمكن عرفا لا يجد في نعم لو كان الانتها
 من باب بناء العقلاء لكان من متبنا الا ~~نقد~~ ذلك
 قد عرفنا ما فيه هل مع ان الجيب لا يرى حجية الا
 من الاخبار واما نحن فلا نحسب لنا عن ذلك لانا قد
 اقتصرنا على مورد الاخبار على ترتيب خصوص ما كان من
 الآثار بلا واسطة الا اذا كانت حجية لزوم ~~لها~~ من الزم
 واما دعوى الملازمة عرفا بين تبريل الشيء ~~وغيره~~
 وبين تبريل ما عليه من العنوان ~~بما لا يكون~~ الواقع لو كان ~~الحال~~
 حقا حقيقيا ~~من الجيب~~ فام تثبت عندنا بعد ~~والعالم~~ بحقيقة
 المورد الثاني من الموارد التي حكم فيها بالاستصحاب
 مع انها تثبت مثل استصحاب وجود الشرط وعدم المانع حيث
 ان الآثار المقصود اثباته ليس من الآثار الشرعية المترتبة على
 المستضي فان ترتب الاثر على المقصود عند وجود الشرط
 وعدم المانع على لاجل استعمال انشائك المعلول عن
 عدم الناقصة وليس بشرط ويمكن ان يجاب عنه بما نقله
 في الجواب الثاني من الاشكال الاول بتقريب ان ~~الاستصحاب~~ التبعيد
 بوجود الشرط او فقد المانع لا ينبغي عرفا ان التبعيد

بيان
من الجيب

المورد الثاني

بالترتيب المزبور بحيث يكون الدليل الدال عليه والا على
 على تبريله ~~هذا~~ اللام لا وحده وانه ما تقدم وما يترتب
 فصل نعم احاط هذا الجيب عن هذا الاشكال فيما اذا
~~الاستصحاب~~ كانت الآثار الشرطية والمنافعة شرعية جارية
 ينطبق على قواعدنا وقد مر مثله ~~عندنا~~ عند الكلام في جعل
 الاحكام الوضعية قال هل اذا كان الشرط والمانع عقلي واما
 اذا كانا شرعيين فالأثر المقصود شرعية باستصحابها من الشرطية ~~بما لا~~
 والمنافعة من الآثار الشرعية ولو لم نقل باستقال الوضع والمحل
 بل انه مشرع من التكليف الا انه حيث ينطبق اليه التبعيد
 وتتام يد التعمير نفا ووصفا ولو برفع منشأ ~~الشرطية~~
 الشرعي ووضعه يكون من الآثار الشرعية القابلة لان يتبعيد
 بقاها او رفعها اذا لا يتفاوت فيما هو الملازمة في البناء
 بين ما كان كذلك بلا واسطة ~~الشرعية~~ ومما كان بواسطة كالاختصاص
 وهل حصى في الجملة قومه وفيه نقل لعل وجهه ان قيام الاجتماع والبره
 على غاية الاصول المتبعة في البناء ~~بما لا~~ حتى لو كان ~~بما لا~~ الشك عن
 منشي يوجب ~~بما لا~~ العقلاء ليس بسله بل ممنوع وقيام الاجتماع
 والبره ~~بما لا~~ على جبينها فيما اذا لم يكن الشك عن منشي
 يوجب العقلاء وان كان مسلم الا انه لم يعلم ان الاجتماع
 والبره قاما على غاية الاصول في المقام من باب التبعيد
~~بما لا~~ في الممكن ان يكون ~~بما لا~~ من باب الظن الشرعي هذا

بيان
من الجيب

ان الذي يظهر من كلامه انه في هذه الفرض اعني صورة الشك
 في وحدة المعنى وتعد عدم ~~الاستصحاب~~ ان موده
 خصوص استصحاب الفقهري دون اصاله الخارج عكس
 الفرض الثاني اعني صورته ما لو علم التقيد وذلك في مبداء
 حدوث الوضع المعلوم في زماننا فانه ~~يظهر منه~~ ان موده
~~خصوص~~ اصاله الخارج دون استصحاب الفقهري وقد ~~يظهر~~ عليه
 نظر لبعض مشايخنا في كلا الوجهين اما الاول فانه لا شك في احوال
 اصاله الخارج فيه ايضا لان هذا الاصل كما قد بينا سابقا
 ان يطرأ في كل مورد علمنا حدوث حادث وشككنا في مبداء حدوثه
 والفرض المذكور في هذا القبيل ~~حده~~ ضرورة ان وضع
 صفة الامر مثلا للوجوب من المحاورث وعلمنا بحدوثه
 وشككنا في مبداء حدوثه وان في زمان الخارج او زماننا
 فنقتضي الاصل المذكور نفى حدوثه في الزمان المتكوك
 وهو زمان الشارع غاية الامر ان مستلزم الحادث
 الاحراز وهو حدوث النقل وح فان بيننا على العمل بما
 بالاحوال المشبهة في الاصول اللفظية فلا شك في العمل
 بل لاصل المذكور لاننا نفعل في مقببه وهو حدوث المعنى
 في زمان الشارع دون لازمه الذي هو لزوم النقل
 وان بيننا على العمل بهما بينهما كما نرى ان العمل
 بهما بينهما اجماعا على وجه فلا بد من العمل بالاصل المذكور
 في مقببه مني لازمه سقلا ولا زمة الحكم بحدوث النقل في

الوجه الاول
 من التظهير

الوجه الثاني في الاستصحاب

الفرض المذكور ويعارضه اصاله عدم النقل الذي
 نفى النقل ولا وجه للعمل باصاله عدم النقل ونقد عليه على
 اصاله الخارج الا اذا ادعى المحقق كون الشك في النقل
 سبب عن الشك في وضع اللفظ فان ثبت باصاله عدم
 النقل وضع اللفظ للمعنى المتعارف في زماننا كالوجوب
 في الفرض المذكور بناء على الالتزام بالاصل المثلث
 ضروره ان وضع صفة الامر للوجوب من لوازم عدم النقل
 بهما كما لا يخفى لكن النسب والحكم في عمل المتبع بل
 الشك في النقل من المقررات للشك في الوضع من غير ان
 يكون مسببا عنه الثاني ان ما ذكره من كونه موده لا اصاله
 الخارج دون الاستصحاب الفقهري فهو مسلم انما كان الوجه
 الثاني الذي جعله حاصل به التعداد من العرف الخاص
 كعرف الشارع وعرف اهل العرف والحق اما اذا كان الوضع
 الثاني من عرف العام وشككنا في مبداء حصوله كلفنا
 الدام الموضوع لغيره لعل ما يدبر على وجه الرض ثم حصل
 له في العرف العام وضع ثانوي لمخصوص ذات القول
 الرابع فالمشهور في عدم تقديم العرف العام وحمل خطابات
 الشرع عليه ويجوز ان يكون بثبوت هذا المعنى لم الثابت في عرف
 العام في زمان صدور الخطاب وهذا معنى استصحاب
 الفقهري وينسكون عليه بعض الوجوه المذكورة في
 محامها وهذا هو المسئلة المستقلة المعروفة بتعارض
 العرف واللغة وان كان يظهر من بعض الحكماء بتقديم اللغة

الوجه الثاني

فقد باصالة ان الا ان المشهور على ان
 لا صالة ان ما ذكر ان انما انما انما
 غير جاري في الحق الاول وانما يجري في
 من انما انما انما انما انما انما
 قوله ما قطع بقاء حق تلك الاجزاء لا ينفق في تقوا الحق
 ما وقع من انما انما انما انما انما
 الحق الاول انما انما انما انما انما
 الحق على ان انما انما انما انما
 فاما انما انما انما انما انما انما
 في انما انما انما انما انما انما
 باقية الاخر كلف عن الحق جميع الاجزاء بما يمار
 قد تكون موقوفة على التمام كما ان انما انما
 لا تتم صحة التمام موقوفة على التمام كما ان انما انما
 صارت الاجزاء جميعا نظير الاجزاء في اربع النصوص
 بناء على انما انما انما انما انما
 لك انما انما انما انما انما انما
 مثبت واهدم لتمام انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما
 لا يضر في الاجزاء السابقة لكن يشك فانه
 انما انما انما انما انما انما

بيان التمام
 بيان التمام
 بيان التمام
 بيان التمام

بيان التمام
 بيان التمام
 بيان التمام
 بيان التمام

من اتمام اجزاء التمام ان يكون المانع بحيث
 يترتب الاجزاء السابقة من انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما
 ان من المانع بعد مجيء باقيها في اتيانها ثانيا
 نظير انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما
 فاما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما
 الاول ويجب عليك الاتيان ثانيا وانفرد بين
 الصورة الاولى وهذه الصورة ان انما انما
 لم يضر في الاجزاء السابقة بل كان مما يضر في الاتية
 بعنا انما انما انما انما انما انما
 الصورة الثانية فان انما انما انما انما
 السابقة الصورة الثالثة ان يكون المانع ما
 يضر في السابقة واللاحقة معهما اذا عرفت
 انما انما انما انما انما انما
 من الصور في خصوص الصورة الاولى لا يضر وقد
 عرفت انما انما انما انما انما انما
 من اجزاء الانسحاب في الصور الثلاثة لا

بيان التمام
 بيان التمام

بيان التمام
 بيان التمام

في الصورة الاولى مثبتت فلا شرة به ومن هنا
 يعلم ما في كلام المصنف من انظار اجزاء الاستصحاب في
 هذه الصورة راسخا واما الصورة الثانية فانه
 جازا مثبتت واما الصورة الثالثة فانه جازا
 انه مثبتت وهذه الصورة هي التي هي في كلامه
 انما هي من العلم فاما في كلامه من ان
 الاصل في علمه علمه وانه قد يكون
 من جهة عروس ما ينقطع به الصلة الانصافية المستفيدة في الصلوة
 فيكون حاصل ما افاده ذلك ان اذا كان ذلك في الساد من جهة
 وجود ما هو في الماينة فليس للاستصحاب في التوبة على
 وان كان من جهة ما جعل القاطع فيه فلا يثبت في الصورة الاولى
 اما لو كان ذلك من جهة المانع قد ثبت ان المانع في الصورة الاولى
 في بعض الصور ليس مثبتا في الصورة الاولى في
 في الصورة الاولى والثانية مثبتت واما الثانية فليس مثبتة في الصورة الاولى
 كان ذلك في الصورة الاولى في القاطع فيمكن ان يقال انه لا يثبت
 انما استصحاب التوبة في الصورة الاولى ان المانع الانصافية يكون
 انما في الصورة الاولى في المانع لا انما في الصورة الاولى في
 في الصورة الاولى في المانع واما في الصورة الاولى فاما في الصورة الاولى
 في الصورة الاولى في المانع ولا يثبت في الصورة الاولى في القاطع لان
 الا يثبت في الصورة الاولى في المانع وجودها والمماثلة العربية فيها
 ونظيرها في ذلك في العربية قياسا على المانع فالواضح جلية
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع

في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع

الا انه في الصورة الاولى مثبتت فلا شرة به ومن هنا
 يعلم ما في كلام المصنف من انظار اجزاء الاستصحاب في
 هذه الصورة راسخا واما الصورة الثانية فانه
 جازا مثبتت واما الصورة الثالثة فانه جازا
 انه مثبتت وهذه الصورة هي التي هي في كلامه
 انما هي من العلم فاما في كلامه من ان
 الاصل في علمه علمه وانه قد يكون
 من جهة عروس ما ينقطع به الصلة الانصافية المستفيدة في الصلوة
 فيكون حاصل ما افاده ذلك ان اذا كان ذلك في الساد من جهة
 وجود ما هو في الماينة فليس للاستصحاب في التوبة على
 وان كان من جهة ما جعل القاطع فيه فلا يثبت في الصورة الاولى
 اما لو كان ذلك من جهة المانع قد ثبت ان المانع في الصورة الاولى
 في بعض الصور ليس مثبتا في الصورة الاولى في
 في الصورة الاولى والثانية مثبتت واما الثانية فليس مثبتة في الصورة الاولى
 كان ذلك في الصورة الاولى في القاطع فيمكن ان يقال انه لا يثبت
 انما استصحاب التوبة في الصورة الاولى ان المانع الانصافية يكون
 انما في الصورة الاولى في المانع لا انما في الصورة الاولى في
 في الصورة الاولى في المانع واما في الصورة الاولى فاما في الصورة الاولى
 في الصورة الاولى في المانع ولا يثبت في الصورة الاولى في القاطع لان
 الا يثبت في الصورة الاولى في المانع وجودها والمماثلة العربية فيها
 ونظيرها في ذلك في العربية قياسا على المانع فالواضح جلية
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع

فلا حقا الحان الاتصال والامتنان ليس من الاحكام الشرعية التي تقبل الجدل
 بنفسها وليست مما يترتب عليها حكم شرعي لان حصول الامتنان
 والامتنان عن عبادة التكليف والموافقة من الاحكام العقلية لوجود المانع
 عقل وهو تعلمه
 لو قلنا ان القاطع اشارة عما يرتفع به ما حدث في البين من اثر الوجود
 الجزاء لوجوده في الماينة في الماينة بان يستكشف من التبدل
 بالقاطع ان المانع من اجزاء المركب اثر يؤثره بان يكون كل
 جزء منها يؤثر مرتبة من القرب وكان يرتفع من الاجزاء من يلا
 واما في الصورة الاولى فانه جازا مثبتت واما في الصورة الثانية فانه جازا
 فانه جازا مثبتت واما في الصورة الثانية فانه جازا
 الاصل في علمه علمه وانه قد يكون
 من جهة عروس ما ينقطع به الصلة الانصافية المستفيدة في الصلوة
 فيكون حاصل ما افاده ذلك ان اذا كان ذلك في الساد من جهة
 وجود ما هو في الماينة فليس للاستصحاب في التوبة على
 وان كان من جهة ما جعل القاطع فيه فلا يثبت في الصورة الاولى
 اما لو كان ذلك من جهة المانع قد ثبت ان المانع في الصورة الاولى
 في بعض الصور ليس مثبتا في الصورة الاولى في
 في الصورة الاولى والثانية مثبتت واما الثانية فليس مثبتة في الصورة الاولى
 كان ذلك في الصورة الاولى في القاطع فيمكن ان يقال انه لا يثبت
 انما استصحاب التوبة في الصورة الاولى ان المانع الانصافية يكون
 انما في الصورة الاولى في المانع لا انما في الصورة الاولى في
 في الصورة الاولى في المانع واما في الصورة الاولى فاما في الصورة الاولى
 في الصورة الاولى في المانع ولا يثبت في الصورة الاولى في القاطع لان
 الا يثبت في الصورة الاولى في المانع وجودها والمماثلة العربية فيها
 ونظيرها في ذلك في العربية قياسا على المانع فالواضح جلية
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع
 في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع

في الصورة الاولى في المانع انما في الصورة الاولى في المانع

انقلاب
قوله لا فرق في المصنفين

[illegible][illegible]

والإطلاق

كتاب التلويح
 او اللوح المحمود
 ما هو اللوح المحمود
 اللوح المحمود هو الذي
 على الاقوال في جميع الامور
 واما في اللوح المحمود
 الاقوال الاصلية
 الاقوال الاصلية
 الاقوال الاصلية
 الاقوال الاصلية

فی بیازاز اصول
الجاریه فی اللغات
علمیة

ac

في بيان الشكوك
على احوال الاصول على النحو
والجواب عنه

ولا اعتدوا فخلد بعض ما نحن المحققين في منهج النوراني بدعي
منع التمرار أبناء العقلاء فيه ولا يفتي وضوح بناءهم على ذلك من قبل
حتى قبل من الأصول الجارية في اللغات ليست يا
سحاب بل هي قواعد بن عليها أهل اللغات والمحاوارات والسفر
راستمر سرتهم على ذلك ومن هنا اور بعض على المض ان ذكرها
في المقام لا يعرف وجهه وله انه لم يرد ذلك بل يرى كونها من
الاصحاح لا من القواعد لا يقال لئلا انه يرها من الاصحاب
ولكن دليل اعتبارها عند الكل هي السيرة واجاب اهل المحاورات
لو لا اعتبارها ولا يفتد لان باب البعد فلا وقع لذكرها انهم
لا يفتد لو لم يذكروا فلما انه يريد ابراهيميا اذا فرض هناك
حكم شرعي سرت على بناء موضوع شرعي بلا واسطة الاحكام شرعي
وقد الخلاف في كيفية تحجية هذه الأصول وانما حجة من باب الافتقار الى
المشخص مقيد او مطلقا وساير كما انما

الحكمة فلا اعرف فيه خلافا بين ما سجدت من بعض سجدات من هذا الذي
تكونه واما الشرعية الاغتيا وبيع اى الذى يكون العرض منها ~~فان~~ ^{فقط}
دون العمل ~~التي~~ ^{قد} يقال انه مرادوا لليقين او يقال
انه ~~المعنى~~ ^{المعنى} من اكر من عوارضه او يقال انه من الافعال الاختيارية
احتمالات بل افعال كما هو مرسوم في عمله وعلى جملة تلك تقاوير
فهو على نوعين منهم ما لا ^{يعتد} فيه الشك كالتوحيد وامثال

له صرح لا سيما فيه لما تقدم من انك المنصور في الاستدلال
ليس الا انك الساري الذي لا صرح لا سيما فيه ومنه ما يمكن
فرض انك فيه والكلام في هذا النوع هو ان يقال ان محوى الصريح
فيه ح قوله واما الشرع الاعتقادي اعلم ان الاعتقادات قد
تكون معروضة على الاحكام على وجه تكون معرفة واجبه مثل ما لو
فرضي وجوب الاعتقاد معرفة نسب الامة مثلا في زمان فلان
بعد ذلك في ذلك وجوب هل الاعتقاد لا ريب في اجراء الاصحاب
لانه في ذلك في حكم فرعي غايته انه متعلق بالاعتقاد ففعل
قلبي واعتقادي والمراد من اطلاق الاعتقاد هنا هو المعرفة
اعني العلم لا هو خارج عن محل البحث لا سيما في المقام
فلا تشمل اطلاقات المصنف وقد تكون الاعتقادات واجبه بمعنى
لشروط الذين عند القطع بها فاذا فرضي انك فيها فلا خلاف
انك يكون ساريا لا غير كما لو كان في العدل او التوحيد
والمثال ذلك بعد القطع به اذ لا يعقل فيها من
انك الا الساري وهذا ايضا ليس كلاما في المقام
لانه من المعلوم ان الاصحاب لا يكرهون في انك الساري
واما فرضي كونه كذا وكذا وان كان فيه انك الاصحابي
كما لو كان كذا في نبوة بني امية في زمان ثم شك في صحتها
في وجوب ذلك المتيقن في الزمان الاحق
وهو محل الكلام والمداد في كلام المصنف لا غير وما ذاك

هذا هو
الاعتقاد
الذي هو
الاعتقاد
الذي هو
الاعتقاد

العرض

الاطلاق التي مرجعها الى اصاد عدم القرينة والناحية ما يكون
منها تعين الاوصاف فقط كما صالة بقاء اللفظ في معناه
الحقيقي واصالة عدم النقل واصالة عدم الاشتراك الثالث
ما يكون العرض تعين المراد والوضع معا كاعتقادي هذا العلم
المتعلق بغير الاعتقاد على وجه هذه الاوصاف وهي الشك في
تعميم وقوع الخلاف في كونه حقيقيا وانما هي من باب الفتن التي
او الشك في حقيقتها او في كونها من كلام الله تعالى
قل خلاف بعض ما بينا في الثاني ومنع اعتقادي بقاء
الاعتقاد منه وفيه بلا خلاف في ظاهره بل في خلافه
الاعتقاد ان الاعتقاد هو كل ما يقع في باب اللغات
لا قبل السيرة من جميع اهل الجاهلية من كل المذاهب
من اعطاه لا يخلو من اهل الجاهلية من كل المذاهب
بل على ان يقال ان هذه الاوصاف لا يخلو من اهل الجاهلية
فمن كان من باب الاعتقاد بل كما في قوله تعالى
من اهل اللغة الحجازية عند الشك في ذلك
قوله واما الشرعية الاعتقادية اعلم ان الاعتقاد
اعلم من العلم فتكون معطاة من المصنف فاعلم ان الكلام
فيها يقع عليه في الاعتقاد في كونه توحيد والعدل
والاعتقاد وتارة فيما يمكن انك فيه لما الاول فاعلم فيه
خارج عن محل البحث الا انك انما هي من باب الفتن التي
في ما عرفت محض في الاحكام العقلية من الشك المنصور
في الاستدلال لا يثبت انك الساري الذي لا صرح لا سيما فيه

هذا هو
الاعتقاد
الذي هو
الاعتقاد
الذي هو
الاعتقاد

بعد من عدم ~~حجتها~~ في السابعة والقرود بد لا ينضم
في اجراء الاستصحاب فتأمل ~~وهو~~ ~~والدليل~~ ~~المتعلق~~ ~~بالدليل~~
لا يجوز في ~~الاجابة~~ ~~ان~~ ~~هذا~~ ~~الجواب~~ ~~لا~~ ~~يلحق~~ ~~بما~~ ~~كان~~
~~والتاخر~~ ~~في~~ ~~حق~~ ~~مدعى~~ ~~البينة~~ ~~بنية~~
الشيء الا من ~~و~~ ~~ان~~ ~~اراد~~ ~~الرو~~ ~~قول~~ ~~المدعى~~ ~~السابق~~
بل ان ~~القد~~ ~~والعلم~~ ~~من~~ ~~بنية~~ ~~السابق~~ ~~الما~~ ~~هو~~
هذا ~~لا~~ ~~تقبل~~ ~~في~~ ~~قوله~~ ~~الا~~ ~~ان~~ ~~يريد~~ ~~جعل~~ ~~البينة~~ ~~ان~~
قد ~~يتم~~ ~~ان~~ ~~المرد~~ ~~عمل~~ ~~البينة~~ ~~على~~ ~~المسلمين~~ ~~من~~ ~~حيث~~
ان ~~قوله~~ ~~مخالفة~~ ~~للاصل~~ ~~وان~~ ~~التعالي~~ ~~مكرر~~ ~~في~~
ويشكل بانه لا يمكن ذلك الا باعتبار ~~الاستصحاب~~
المفروض عدمه اذ مع عدم اعتبار الاستصحاب
لا يكون البينة على المسلمين بل عليهم اقامة
البينة على بقاء دينهم قلت ليس ~~الغرض~~
حمل البينة على المسلمين من جهة الاستصحاب بل
الظاهر ان كلا طرفين متيقن ~~بصدق~~ بحقيقة
دينه وليس شاكا حتى يحتاج الى التمسك
بالاصل ولغرض ان مدعى الدين الجديد
لما كان يريد ابطال الدين السابق وحين

المسلم بينهما

قوله واما لدفع كلف الاستدلال عن نفسه فنقل عن المحقق في مجلس
بعد دفع الكلف بهذا الطريق ولو بارادة التمسك بالاستصحاب
من باب الالتزام واعتقاد الخصم اعتبار ذلك ان لا
تكر نكاح من الخصم انما يقع ما لا يكون الالتزام به عين
بطلان مدعى التمسك او سئل ما كان استدلال العامة
يقول اير المؤمنين في مقابلتنا والتمسك اعتبار الاستصحاب
من باب الاعتبار عين الالتزام بنسخ الشريعة السابقة
اي كلفه فادفعها عن نفسه وقد يناقش بان شرط النقض
عدم بطلان دعوى المدعى باعتقاده ولا عند الغير فتأمل
قوله بناء على ان مدعى الدين الجديد ان لا يقضى وضوح فساد
هذا البناء للفرق الظاهر بين من يدعى البينة لنفسه
وبين من يدعيها لغيره فان مدعى البينة عن اقامة المعجزة
كما شئ ~~من~~ ~~مدعى~~ ~~البينة~~ ~~عن~~ ~~عدم~~ ~~بنية~~ ~~لنقضه~~ ~~للفظ~~ ~~الواجب~~
اما الثاني اذا لم يكن مدعى الوصاية معجزة عن اقامته
البرهان لا يدعى على كذب دعواه لجواز وجود
الدليل عند غيره وعدم علمه به او طعنه عند
فعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود
لا يحفى قوله ما حكى عن بعض نقل بعض الاماثل

عن

من تلامذة

ان المناظر الناطل المتجر السند السند السند السند السند
 مع يهودى في ذل الكتل وان السيد الخمد والزهد براهين
 واضح الا ان اليهودى لم يرض بما اجاب به عن الاستصحاب
 الذى عليه له ذلك واورد على جواب ما ذكر المسئلة في
 دليل الجواب لم لا يحق ان كل الطواب

روى عن الامام الصادق عليه السلام

ومن العلم بينهما ان لا يبطل الا هذه الدين مع
 بالبين على السطوات فلا تقبل قوله منها ما على عن بعض فضلا المناظرين
 بالثبات وانما هو صحيح في حق مدعى العلم بنبوة النبي الا الحق
 وانما ارادهم رد قول المدعى للسابق بان القدر
 المعلوم من نبوة السابق انما هو هل قد رآه قوله
 وهل الجواب بقطعه هو عند قول المدعى على الجواب
 بان يق ان الشخص الخاص وان كان نبيا بالقطع
 الا ان معنى نبوته مفيد بالثبات وان هو صريحا
 بينها عند مجئ بنيان فليس هذا القدر المعلوم العلم
 من النبوة هذا الذي لا يمكن اجراء الاستصحاب منه
 وهذا نظير ما لو اعترف ذو اليد بكون الملك للمدعى
 حتى السابق الا انه يعرف بغيره فليس عليه خاصة تقضي
 الانتقال الى ذواليد فمما فانه لا يمكن
 ان يوحى له باقراره ويجعل مدعى لان
 الذي اقرب معنى لا يقبل الاستصحاب
 وكونه للمدعى لان نعم لو اعترف
 بالملكية المطلقة وادعى الانتقال كان عليه الاثبات
 والحاصل انه يعرف بنبوة خاصة لا تقيده
 الاستصحاب فانهم قوله وقد اوضحنا مسأله عما لا مزيد عليه
 من عدم وجه التعارض بين استصحاب وجود النبي وعدمه الثابت

في الاول

مع انه يمكن ان يقع ان ما نحن فيه من قبيل القسم الذي حكم
فيه استحباب عدم الواقع فاما القسم وان كان في الواقع
من قبيل التخييل الا انه في الظاهر مما يحتاج الى
الواقع فبعد تفارص الامساح بين يرجع الى اصاله
عدم الواقع فراجع ظاهرا يظهر لك صدق ما ذكرنا

فوق الاول اذا الكلي لا يمكن استحبابه ان يمكن ان يقع
ان ما نحن فيه ليس من استحباب الكلي بل من قبيل استحباب
الصور الفرد او المفروض ان الثابت اذا هو نبوة
شخص خاص بنبوة خاص وانما ذلك في بقاها وعدمه
فقد من قبيل ما لو علم ان في الدار زيد ولكن شك
في مقدار استعمله للبقاء وانه من طويل العمر او
قصيره وعني وان لم يخوض الاستحباب والكمي لكن
لكنه ثبته في مثل المقام فلا تفعل ~~فلا تفعل~~

~~فلا تفعل~~ فلو لان عدم التخييل
مطابق للاصل الى هذا اليراد اوردته عليه صاحب
الافصول ايضا وعني دفعه عنه بامكان ان يقع ان
ما نحن فيه ليس من قبيل ما لو ثبت لفظ مطلق
وذلك في تقيده حتى يقع الاصل عدم التخييل
ويثبت الاطلاق بل الاسر والربيع ان يكون نبوة
خاص ~~فلا تفعل~~ فلو كان مطلقا
محمده او مطلقا مطلقا مثلا والتعبير

بالخبر

قوله الا ان يريد بقرينة ما ذكره بعد ذلك انه لا شك ان
المتعين في توجيه كلامه لم هو صريح بذلك وبشيء
اوردته المستعاضة بقائهم بنفي عليه التكاليف احدى ان ما ذكره
سحق باعتبارها ما باب الغلبة وحصول الغلبة بما ذكره
عند من يريد انحصار دليل الاستصحاب بالحق وهو لا يرى
ذلك كما هو صريح للاس في اول القائل بل يريد ان يثبت
ما باب الاخبار ومع شمول صورة عدم حصول الغلبة بناء
الحالة الى بقا ثابته ان بعد التاخير بغير الاستصحاب ما باب
الغلبة اي كيف لا يجوز اصاله عدم الغلبة لا يثبت كون
ما ورد مطلقا فاما الاصل المثلث لا يثبت بناء على
الاستصحاب بما باب الغلبة فاصل قوله بل قد يكون ذلك لثبوت
الاولى مع الغلبة المدعات والا فلو لا يفرض الالتزام بالنقص فثبت
فلا تفعل فلو انما لما يثبت ان ذلك في رتب الحكم انما هو حسب ظاهر دليله
اعلم ان ذلك في الحكم في ارتضاع الحكم ناره حتى يكون بالنسبة
واحد بغيره ككذلك كما اذا شك في ارتفاع الظاهر بخبر
الحديث او ما يجرى مجرى السبلين وهما ذلك والذي لورده المصنف
ما ارجعه الى ذلك في مقدار الاستعداد انما يثبت في صورة ان
الاول دون الثاني على انه يمكن ان يقال ان المصنف بالواقع
في كلامه ليس المعنى الذي ذكره المصنف اعني ما هو في النص
حتى يرد عليه ما ذكره بل ما هو اعني من ذلك فاصل

قوله وما لنا قلنا ما ذكرنا من حصول الظن انما اورد على
 انه لو كان ادعاء الظهور في الاستمرار من نفس الكلام
 توجه عليه ما ذكره المصنف لكنه ادعى حصول الظن بذلك
 من الغلبة لان الكلام في حق من مطلق بل هو بالحكم الواقعي
 قد حصل من الغلبة كالوطن بناء على صريح ~~المتكلم~~ المتكلم
 الخارجي نعم الايراد عليه بان الاعتماد على هذا
 الظن خروج عن الاعتماد على الاستصحاب كلامه من
 وقد اورد عليه في مواده حصول الظن من الغلبة فاعلم
 عدم الدوام في مواده حصول الظن من الغلبة فاعلم
 ان الذي قلناه لا يدخل له بالظن المنطقي هو الظن
 الحاصل ببناء الحكم الواقعي من ملاحظة ~~المتكلم~~ المتكلم
 الغلبة من الاحكام الصادقة من المراتب او من ~~المتكلم~~ المتكلم
 المنطقي اما التي هي متعلقة بالظن المنطقي فالظن الحاصل
 بارادة ~~المتكلم~~ المتكلم من ~~المتكلم~~ المتكلم المنطقي فالظن الحاصل
 والدوام من جهة ملاحظة عليه الارادة الاولى بالذات
 وان تعلق بالحكم ثانيا بالعرض ~~والمتكلم~~ المتكلم وكلامه الذي
 صرح بالثاني ولما اورد عليه المصنف نعم يتكلم على المصنف
 انه قد حقق في علم ان الظن المنطقي المتعلق بالمراد لا يدل
 على استنباط على اعتباره وانما المعبر هو الحاصل من نفس
 اللفظ بالمراد ولو بالقرائن والتمام ليس منه فلا يكون
 دليل اجتهادي عنده قلت هذا الكلام من المصنف

وهو من المراتب التي لا يثبت بها العلم

من المصنف علم من ان الجزاء والشهود اعتبارا بالمراد
 وان هذا الظن لا يدخل له بالاستصحاب على كل حال بل
 ان الاستصحاب ~~منه~~ من ~~المراد~~ المراد ان يقول اوله لا يتبع
 الاطلاق في ادلة البرهنة بعد العلم بنسب ~~المراد~~ المراد
 في حصول الظن بالاستمرار في البرهنة المستند بعد العلم
 بنسب ~~المراد~~ المراد البنوات وثانيا لا مانع من التوك بالتمسك
 في اغلب البنوات فانه قد علمنا من الاستصحاب ~~المراد~~ المراد
 ان كل من يسمي بمودة بنو ~~المراد~~ المراد على الاخر
 كمنطق ~~المراد~~ المراد من قول عيسى بالنسبة اليه ~~المراد~~ المراد
 وقد ~~المراد~~ المراد من ~~المراد~~ المراد ولقد اصاب بعض
 الافاضل في فهم كلام المراد ~~المراد~~ المراد وهو ان
 مراده ~~المراد~~ المراد من ~~المراد~~ المراد من ~~المراد~~ المراد
 بل انه اغلب البنوات ~~المراد~~ المراد التمسك بحسب
 الواقع لا القيد الظاهر مع كون كون اولها
 عدوه فاذا ان يقول بعد ثبوت القيد
 في اغلب البنوات بحسب الواقع لا يتبع اولها
 في حصول الظن بالاستمرار منها بالنسبة الى البرهنة
 المنكوك حيث ان حصول الظن منها كان مستندا
 الى العلم بالارادة الاستمرارا منها من الخارج
 فاذا علم خلافه تكيد بعقل حصول الظن منها بتدبر

المستخرج من مجموع

انما هو كلام صاحب القاموس ان جعل البشارة
 من جملة احكام نزع سوى وتحيل ان نسخها
 الاحكام قلن اورد عليه المورد فابراه على ظاهر
 هو كلامه وارد وجواب المفسر مبنى على توجيه المراد
 باذغال البشارة في السنة وكونها قيد لها وكون
 الاحكام تابعة للسنة في الاطلاق والاضمان وهو توجيه
 وجيه لا تعقل قوله ويكن توجيه كلامه بان المراد الخ
 قد يمنع من التوجيه بان يكون ~~موجها~~ كلامه على خلاف
 مضان الى انه قد يمنع من اقتضاء ~~التقدير~~ التفسير
 الاضمان الى اطلاق ادلة الاحكام بل قد يجعل
 الاطلاق فيها المقنى لحصول الظن بالبقاء ~~والمراد~~
 والاسم ~~المراد~~ الاطلاق بالنسبة الى السنة قبلها وقد ان العلم
 على تقدير بقاءه غير جائز لا بعد الفرض العلم ان من الجواب فانما
 انما العلم ~~المراد~~ العلم لا يتم في التمسك بالاحوال
 والظاهر انه غير قابل للمناقشة نعم اعقده الثانية الجدية لعدم
 وجود القاصر في الاصول ~~مطابقا~~ متناقض بها وقضى الحكم في
 يتناول عمومها في ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 على الانصاف ان الجواب ~~لاداعي~~ لاداعي اليهودي انما هي في بلاد الاسلام
 ادعى للمعربة ~~مطابقا~~ ~~مطابقا~~ حسن معتمد فانه فبعد ان الاستصحاب ليس
 دليل استكناية ~~المراد~~ ظاهر اعتبار ~~المراد~~ الدليل الملزم للتحقق والبينة
 عند من ادعى الرواية ~~المراد~~ لكن يلزم به وبسبب الرطب هناك تحقيق
 لكن

في الاستصحاب

هذه

الربيع

في الاستصحاب لان موضوعه العلم ولما بنا كين لم فالعلمين نسخ
 والا لزام بالموضوع اعني الثالث فلا معنى له لانه من الوجوديات
 واورده عليه بعد اعتبار هذا الشرط اعني كون الدليل الملزم ان
 يكون ما يثبت الحزم ولا لشد باب الخصائصات مثلا قوله الثاني
 اعتبار الاستصحاب ان كان من باب الاختيار بل يقع ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 كون الدليل ملزم ان يكون موضوعه العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 اقرار الحزم بالدليل ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 بل قد يقع ما يقتضيه من بيان ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 في الجواب عن ذلك يظهر ان ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 لو ثبت ذلك من رتبهم ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 يستلزم الدور لا لتوقف اثبات عدم موضوعه الاستصحاب وبذلك
 على الاستصحاب واعتباره موثوق علم اثبات عدم موضوعه الاستصحاب
 نعم اصالة عدم التمسك لا تتوقف على اثبات اعتبار الاستصحاب
 اذا قلنا باعتبارها من باب انها من الاصول العقلية المقيدة
 للظن ولو النوعي لكن المصلحة من لا يبرهن ذلك ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 مع انه لا يحرر عما نحن محل الكلام ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 فقد عرفت انه قد يور عليه بانه قد تقدم منه في مقام المورد على
 القائلين ما اعتبار الاستصحاب من باب الظن تسليم حصول الظن
~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 هذا كلامه هناك ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 وهذا ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 وهذا ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام

انما هو كلام صاحب القاموس ان جعل البشارة
 من جملة احكام نزع سوى وتحيل ان نسخها
 الاحكام قلن اورد عليه المورد فابراه على ظاهر
 هو كلامه وارد وجواب المفسر مبنى على توجيه المراد
 باذغال البشارة في السنة وكونها قيد لها وكون
 الاحكام تابعة للسنة في الاطلاق والاضمان وهو توجيه
 وجيه لا تعقل قوله ويكن توجيه كلامه بان المراد الخ
 قد يمنع من التوجيه بان يكون ~~موجها~~ كلامه على خلاف
 مضان الى انه قد يمنع من اقتضاء ~~التقدير~~ التفسير
 الاضمان الى اطلاق ادلة الاحكام بل قد يجعل
 الاطلاق فيها المقنى لحصول الظن بالبقاء ~~والمراد~~
 والاسم ~~المراد~~ الاطلاق بالنسبة الى السنة قبلها وقد ان العلم
 على تقدير بقاءه غير جائز لا بعد الفرض العلم ان من الجواب فانما
 انما العلم ~~المراد~~ العلم لا يتم في التمسك بالاحوال
 والظاهر انه غير قابل للمناقشة نعم اعقده الثانية الجدية لعدم
 وجود القاصر في الاصول ~~مطابقا~~ متناقض بها وقضى الحكم في
 يتناول عمومها في ~~المراد~~ العلم لا يتم في بلاد الاسلام
 على الانصاف ان الجواب ~~لاداعي~~ لاداعي اليهودي انما هي في بلاد الاسلام
 ادعى للمعربة ~~مطابقا~~ ~~مطابقا~~ حسن معتمد فانه فبعد ان الاستصحاب ليس
 دليل استكناية ~~المراد~~ ظاهر اعتبار ~~المراد~~ الدليل الملزم للتحقق والبينة
 عند من ادعى الرواية ~~المراد~~ لكن يلزم به وبسبب الرطب هناك تحقيق
 لكن

قوله اذا فرض لا استثناء قريته الى لا ريب في قريته
 اذا افترض للزمان في الخاص باحواله ما حيث الزمان
 الخاص كما في مثال لا تكلم زيد في يوم الجمعة يقتضي
 عموم العام بالنسبة الى الارض بحسب فهم الوقت ولا
 لم يكن وجه للاعتراض ذكره الزمان في القضية المشتملة
 على التخصيص قوله وحمل عند ذلك بالعموم الضرورة
 كونه تقطيع الزمان واعتبار تلك المنطقه تعلق الحكم
 بالمثل المتعلق بكل فرد من افراده في كل جزء من اجزاء
 الزمان على وجه يكون الوجود الموجود في كل جزء من الزمان
 غير الوجود الوجود الموجود في الجزء الاخر بحسب
استصحاب الحكم الجمل في عالم الموضوعية وح لا ريب
 في رجوع ذلك بالنسبة الى الزمان المتكون الى
 ذلك في التخصيص الزائد على القدر المعلوم والاشكال
 في القول في العام وهذا لا يخبر عليه ولا يشبهه نظرية قديما
 قوله ولا يحسب الاستصحاب بل لو لم يكن له اما عدم جريان الاستصحاب
 في وقت فان قيل الموضوع وجدانا لوجود الزمان المتكرك
لا هو الموضوع وهذا واضح ومنه يعلم انه لو فرض عدم العموم
 بان كان المخصص محلا وفلنا انه يوجب الاحتمال في العام

تفويض

فان قيل ان المفروض عند
 موضوع الحكم اجزاء الزمان
 فلو لم يوجد في زمانه التخصيص جزوا
 هو وجوده في زمانه ذلك في عام
 الموضوع به

لزم ان لا يكون عامه لا لا يحتمل فيكون

الاستصحاب

لا ريب

في جميع

واحد

حكم

بالفهم

كما هو من جهة جماعه من الاصولين لا يمكن وجه الاستصحاب
 قوله وان اخذ ببيان الاسرار كقولنا انما لا ريب في الرجوع الى الاستصحاب عند ذلك في التخصيص
 لان المفروض كونه العموم مانعا لوجود التخصيص وانما علم انقطاعه وخروجه
 بالتخصيص خروجه فلا وجه لبقاء العموم ولو رجع الى
 ان ذلك هو التخصيص فان قيل في بعض اوقات اى
ذلك في المفقضي ولم يكن الاستصحاب اوجه لا يتم
 بالعموم ويرجع الى سائر الاصول فالتخصيص جميع ما
 افاده ندره ان كل مورد يجري فيه الاستصحاب لا
 يرجع فيه الى العموم وكل ما يرجع فيه الى العموم
 لا يتم فيه بالاستصحاب وفي كلمة هذه الكلمة نظر
 يظهر بالتأمل وتبين كلامهم فانهم يزعمون ان اجزاء
 الاستصحاب لوجود العموم ولو لم يكن يجوز له بلا توقف خصوصا
 وما ذكره عدم الفرق بين العموم والاطلاق فان قيل
فان قيل لا يتل في سائر المقامات ويلاحظ ان
 العام وكيفية اعتبارها والخاص ثم يعمل على ذلك
 وليس له كلمة في سائر المقامات في يرجع اليها

العموم

لفظ

على

العام

بشكل

مطلوب

مطلوب

مطلوب

فوالله لا يخفى ان المبدأ انما يتم لو قلنا ان اخبار الباب بالنسبة الى
 الاستصحاب من قبيل دليل الدليل وانها شتان
 والامانة كذا ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ كاية البؤ والامارة
 والارزاق اعتبار نفس الدليل اعني الاستصحاب لا دليل
 اعني الاخبار من جهة العموم والخصوص ولكنك قد عرفت
 في صدر البحث فساد هذا الكلام وان من قبيل الدليل
 ومدلوله والمعم نقل الدول من اليد هناك ونقل
 عبارته المذكورة وردوها ولنا كلام في تحقيق ذلك فراجع
 قوله بما ذكره من الامثلة خارج من مسئلة تخصيص الى
 وذلك انه ان اراد من هذه العبارات الاصول
 فلا ريب في ان الاستصحاب حاكم عليها وتعارض بينها
 وان اراد نسخا الادلة الاجتهادية فالنسخ اعني حكومتها
 على الاستصحاب لم اورد عليه المصنف بل بان
 الامثلة المذكورة على تقدير كلامك ايضا خارج
 من علم البحث اما على تقدير اراء الاصول
 العموم فواضح نعم اذا اردت من اصالة المبدأ علوم
 محل الطبقات وظل الانتفاع من الارض كان ليعمل
 استصحابا حجة العيص في الثانيين الاخيرين شالا ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ ~~بشيء~~

لزوم ان المبدأ انما يتم لو قلنا ان اخبار الباب بالنسبة الى

لا ان الله ينها في اهل العلم التزمي الكلي بنوعهم الوجوه الى
 العام بالنسبة اليه وان كان هذا النوع عند المصنف نوعا
 خاصا لكن يمكن ولو على غير من هذه الامثلة
 الى العام الغير الدال على الاوقات وبما هو مقرر
 والامثلة الاول لا يمكن ان يكون مما يخفى فيه لان
~~الاصول في تلك الامثلة لا يمكن ان يكون مما يخفى فيه~~
 ويمكن توجيه كلامه فدا لا يخفى ان هذا التوجيه في غاية
 الوضوح والمتانة وحاصله ان اليد تدبره اطلاق القويما
 على الاصول وشاهد ذلك انه خصي الاستصحاب
 المخصص بالمحال ولو لم يكن مراده ما ذكرنا لما كان
 لهذا هو التخصيص وجه اذ لم اطلق لفظ التخصيص
 على المحكوم وهو اطلاق شايع عند اهل العلم فمن
 تقدم على المصنف ونحوه ويكون مراده ان مفاد الاستصحاب
 في كل مورد اجراء حكم دليل الاستصحاب في صورة
 تلك ونحو ذلك ان دليل نفس المصنف لما كان
 اخص من الاصول سمى تدبره ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ على الاصول
 تخصيصا ومع فلا استصحاب في ذلك المورد ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ ~~بشيء~~
 مكل مكل حكم ذلك الدليل وساجبه الى
 الرمان الثاني الا حق هذا بالنسبة الى الاصول
 كما لا يخفى ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ الاول بقوله ~~بشيء~~ ~~بشيء~~ ~~بشيء~~

(افضل)
 بعد
 القضي
 العيص
 جرمه
 ثلثه
 باليد
 ثبت
 من الامثلة
 على وجه
 الاشارة
 فلا
 عدم
 في الاستصحاب
 في الاشارة
 في الاستصحاب
 في الاشارة
 في الاستصحاب

في قوله
 في قوله
 في قوله

[illegible]

اول من ذكره

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written on aged paper. The text is oriented vertically and appears to be a continuation of the previous page.

لزم اني انما خلا لغيره بالاصح فهو

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ابرار و دغ

[illegible]

فان الكلام هناك جاء اذا ثبت جواز شيء او تركه
فالمثل مثل يقتضي الاحراز فيه وتركه المطلق حتى اذا فعل سقط
او بالبرهان او احتصاصه ايجد رهاجاً الى القول بغيره لم يستطع التيقن
ومع ذلك بل قول ان قال المصنف هاتان القول الثاني استغناء وحده
البرهان اذا كان المجلد مسطوراً بالثبوت وعلى ان الاستغناء هو
مطلقاً نحو قوله يعني لزوم الفصل عن بيان اشتراط الى كونه المقصود
او لغيره او التركيب الثاني المطلق بالموضوع الا انهم من الجاهل به

ونقوله كنوز سائر الوهباء بدهه عدم توقف صدق الشرط
 صدق الشرط فهد الوهباء وجوب لا يفعل الا انما في لفظة
 علوه انما هو الوهباء واذا عرفت ذلك يظهر لك ما في كلامهم
 من ان اجزاء الاستصحاب هي اجزاء الاستصحاب
 فانه جازم ان اجزاء الاستصحاب هي اجزاء الاستصحاب
 في المقدم والبيان ان يكون ثابتا في الزمان الاول والثاني
 اليمين وهو الباقي الغير المتعلق بالاولى بالبيان ان الوهباء
 مع تدبره بالبيان ان الوهباء هو الباقي الغير المتعلق
 لم يكن ثابتا في الزمان الاول فاما اما المحتمل بتوبة بعد تقدير
 الجزاء فلو جزم الاستصحاب فانه لا ينفك عن الجزاء
 فانه ما تقدم من انه اعم حاصل ان وجوب الخروج من
 هذه التكليف مناط ليس بمرود عنها في ان المناط هو
 في وجوب الخروج من هذه التكليف لا في زمان التمكن من هذا
 الذي يثبت الا في مرتبة هو حكم العقل بعد القطع
 بالثبوت الذي بالثبوت الرد بين فعله بالاقول ولا كثر
 وهذا المناط معلوم الانتفاء هنا كما نرى عدم التمكن من اتيان
 الزائد فبرغم ذلك الى كون في اصل التكليف فلا وجه
 لاستصحاب الوجوب الا على اعتبار التمكن منه ونفسه
 وبما في كلامهم من ان التكليف لا ينفك عن التمكن منه

وعلى تقدير

لزم ان الشرط لا يتحقق في الزمان الاول

وعلى تقدير القول فلا يترتب بين ان يثبت الجزاء بالدليل الاستصحاب
 او الاصل لا يعني قوله ويجعل ان يراد منه الاستصحاب ان نقل بعض
 الا فاضل من تلامن كل المصنف جعل هذا الا فاضل ان اظهر من
 من اخذ به في مجلس البحث انقول انما هو على انه الاول
 لان التبرير لم يسقط اظهر من ان الميسور لا يستطاع بالعبور
 من ارادة الاستصحاب بقوله ويجعل ان يراد
 به العمل بمقدم الخ لا يعني فساد هذا الاحتمال
 فلو ان مقتضى الجزاء المتعلق بالاولى بالبيان ان الوهباء
 الاطلاق دليل الاجزاء كما يكون مقيد بها في صورة التمكن
 نعم الجزاء المتعلق قابل لتقدير الاطلاق الامر المتعلق بالكل
 اذا فرض له اطلاقه وتعلله هو الاول
 في ضعفه محتملا ولو سلم ما لا فلا دخل له في
 المقام لان المقام في وجوب عمل ما به من اليد وعلمهم
 عدم ومن المعلوم انه ليس له العمل كذا فز، واجزاء
 اليد دليل مستقل صي تقييد الاطلاق كالاظهر تنبيه
 قوله عدم وعوى انما هو التمكن حاصل الدواعي
 توهم عدم اعتبار الاستصحاب في صورة قيام الطن على خلاف

في الشرح الثاني عشر

الحالة السابقة فنصبر من جهة لان الشك في الاخبار
 مشهور لانها قد اختلفت في شأوس الطرفين ومنع
 الجواب عن هذه المسئلة ونحقيق الجواب عن هذه
 الدعوى اولاً ان لا موجب لهن الانصاف بعد
 تصريح اهل اللغة بان حقيقة في الاعم وما يظهر من بعض
 تفسيره بالتساوي فهو من باب بيان الحكم المستعمل فيه
 لا المعنى الحقيقي عند اهل اللغة لانك عرفت انه الاكتم
 عندكم نعم فهو عند اهل العقول حقيقة في المتساوي
 ولا يسلوا ما يملأه لا سبيل الى الانصاف لان الانصاف
 لا يكون الا بكثرة الاستعمال على التبالغ مربة يغلب على
 ظهور اصالة الحقيقة والاطلاق بحيث يوجب
 ضمها ثانياً باللفظ انا بآثبات ذلك فيه
 وكيف يكون ذلك في امثال زماننا فظلالا عن الزمان
 صدور الروايات لانه المطبع على تقديره بل قد ثبت
 استعماله في ذلك الزمان على ذلك وعلى
 اصل المعنى اللغوي كما يشهد له الاخبار التي
 ذكرها الحكم ولا يصح في بعض ما

بها يناقش فيها

لزوم التمسك بالرواية في الاخبار

كما لا يخفى على المتدبرين في الحوادث المتطابقة
 هذا يناقش فيها ما لا يخفى على اهل العلم من جهة
 قوله ان الظن الخبر المعبر ان علم بعد م اعتبار بالدليل ان
 قوله ما حصل من العباد ان الظن الذي هو على خلاف الحالة
 السابقة لا يخلو اما ان يكون معلوم عدم اعتباره او يكون
 منكولاً فان كان ^{الاول} ~~الاول~~ كان القياس والاستحسان فانه من
 مرجع الدليل الدال على عدم اعتباره ليس الا جعل وجوده
 كونه من مرجع ذلك الى ان الظن المترتب على تقدير
 عدمه مترتب على تقدير وجوده مثل الاستحسان
 الظن العام في القياس على خلاف الحالة السابقة ولو لم يكن
 اصلاً لما كان للافتقار بالحق السابقة مانع اصل
 بل كان متعيناً لا نوع وجوده يلزم الاخذ به
 ايضاً واما اذا كان الظن من الظن المتكرد
 الاعتبار فلا بد من الحكم بعدم اعتباره للاصل
 وكيفية اقتضائه وقد نفى الله عن ذلك ما يصرح لا تنقض
 وذلك لانه مستلزم لرفع اليد عن اليقين الذي
 كان بالحكم الفعلي السابق والزمه مخطوطة لصرح اخبار الباب

في بيان دع ما اورده
مصحح الاقاضل على
ما اورده المتن من النسخ
الاول والثاني

الاعضاء

الاعتبار على خلاف الحالة السابقة ~~فقد يتصور~~
 بان عدم قيام الدليل على اعتبار الظن وكونه
 متكون الاعتبار لا يوجب خروج الظن
 عن كونه ظنا ضرورة استماله ~~انفلا~~
~~الشيء~~ الشيء عن ما هو عليه بعد فرض كون
 الظاهر من التذييل الاخبار هو الاحتمال ان
 المساويان على ما عليه اصطلاح اهل العقول
 الذي ربما يكون حقيق في خبر العرف المتأخر
 ولا معنى للقول بان الاخبار تدل على
 الاحتياط بالحالة السابقة في صورة الظن بالاحتمال
 فلا وجه ~~للمعنى~~ للمعنى بالعمل بالظن ~~اذا~~
 لم يكن على وجه التذييل بل يكون حاله

نفس الاستصحاب في جواب الصلح به اذا لم يكن ملكي
 وفيه التدين وحرمته اذا كان على
 وجه التدين به والتبع وفيه ما تقدم والوجه
 الاول من انه منبني على كون المراد من انك في
 الاختيار خصوص المساوي وليس كذلك
 لما قد مننا في اجلي بالامر به عليه ان ينفذ
 اهل العلم لا يترجمه لذين ~~المناقضين~~
 المناقضين من ~~المساوي~~ دفعها بما هو
 اوضح فادعى اصل المناقضة وحاصل
 ما وجه به ~~الظلاله~~ وان كان الظاهر من
 ذلك في الاختيار هو المساوي لكن في
 نفسه هو المساوي لكن مقتضىه دليل اعتبار
 الظن على الخلاف على سبيل الحكومه على تقديره

في بيان ما فيه
 في توجيه بعض الافاضل

كون

لزوم اثره في الاستصحاب

كون المراد من الصد في اوله الاصول هو المعنى
 الاصح انتهى و اوضح فادعى بعض الافاضل
 بان النهي عن الصلح بالظن على وجه التسريع
 لا يقتضي الا حرمه الصلح بالظن من حيث
 التسريع سواء كان بقا الاستصحاب او خالفه ان
 فرض عتقه في الاول وهذا لا يتعلق له بمسئله
 الحكمه على ادلة الاصول كما لا يخفى وكذا الامر
 لو فرض ان ~~الصلح~~ حرمه الصلح بالظن ~~حرمه~~
 ذاته كما هو واضح ثم ان الفهم من امر المصنف بالثقل
 هو الاشارة الى انه ~~ليس~~ يمكن ان
 يقال ان هذا ليس مما ينافى بنقض البقعي بانك
 بل من باب نفي بالظن والتكليف اما هو من
 اعتبار هذا الظن فلا تغفل والله العالم قوله
 ثم يروى ما ذكرناه من توجيه الاحاطة ما فيه النص
 من خبره الشهيد انه رد اراد رفع التناقض ~~بالتسريع~~
~~بالتسريع~~ ~~بالتسريع~~ ~~بالتسريع~~ ~~بالتسريع~~
 بتقريبه ~~بالتسريع~~ ~~بالتسريع~~ ~~بالتسريع~~ ~~بالتسريع~~
 لا شك

في بيان ما ذكره المصنف في
 كلام الشهيد وتوضيحه
 في بيان ما ذكره المصنف في
 كلام الشهيد وتوضيحه

لزم ان لا يكون له ما لا يكون له

الواضح الظن والذكر

و حكم ان ارم بعد الخروج عن فكر اليقين في الزمان
 بمجره الشك بل حكم بالانكار لا صلاته ~~فكر~~ الوجه
 المحصول السلب في الزمان الثاني ومع الاجتماع لذلك
 مع اليقين لم يحصل الظن بالبقاء بل المجهل معه
 الظن واذا كان كذلك فليست ~~فما يتحقق~~ ~~فما يتحقق~~ ~~فما يتحقق~~
 في الاجتماع الداعي وبالجملة جعل المسألة في الشك
 فيما نزل نزوحا وتمتاز مع الشك في ~~فما يتحقق~~ ~~فما يتحقق~~ ~~فما يتحقق~~
 فابعد المسألة عليه باننا وان رفعا عنك ايراد ~~فما يتحقق~~ ~~فما يتحقق~~ ~~فما يتحقق~~
~~الظن في كونه الشك في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
 كذا الظن في كونه الشك في كونه ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
 بناقض الاجتماع مع الظن الا ان يلزم ان جعلنا
 الشك في كلامك على الوجه ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
 بناقض الاجتماع الاول لان الشك الذي قالوا
 لا يجمع مع اليقين انما هو المعنى الاعلى من الوجه ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
 المقابل لليقين ~~بناقض الاجتماع~~ ~~بناقض الاجتماع~~ ~~بناقض الاجتماع~~
~~بناقض الاجتماع~~ ~~بناقض الاجتماع~~ ~~بناقض الاجتماع~~ ~~بناقض الاجتماع~~
 واذا كان

واذا كان الامر كذلك فالشك في كونه باق لان
 اليقين لا يجمع مع جميع اشياء الشك ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
 ملامك وان رفع ابراه عدم المكان اجتماع
 الظن مع الشك لعدم منافاة اجتماع الوهم
 مع الظن لكن لا يرفع اصل الشك في كونه الذي
 انت كنت في صدق رفعه ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
 اجتماع اليقين مع الوهم ايم هذا حاصل ما اراده
 المسألة من كلام الشهيد نزوحا و ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~ ~~الظن في كونه~~
 الشهيد بان الشك هو مجرد الافعال الثاني بقوى
 غاية الجبرود والثبات والظاهر من كلامه
 هو ذلك الا ان ما فهمه قد يسهل من كون
 قوله فيما نزل الى اجتماع الظن مع الشك
 تمتا ونزوحا لدفع الشك في كونه خلاف الواقع
 والظاهر من كلامه فان التدبر في كلامه

في منافاة مع الشك
 في معنى كلام الشهيد

يعطى انه انما رفع الشائض بعلامه الاول وهو
 مفعول بعد و زمانا اليقين وانك يقول بل
 المفعول به المرفوع بعد ان وقع ذلك من ذلك ثم ذكر
 المستحيل وهو عدم الزوج عن الحالة الطبيعية
 اعني قوله لا صلا بقاء ما كان قد رفع على الاصل
 المذكوره اجتماع الظن مع انك وهذا لا دخل
 له باصل الرفع الشائض فليس مراده برفع
 بتوابعه بل الرفع و رفع ما ذكره من الزعم
 هو ولا ان مراده انه يحصل الظن قبل
 ملاحظة الحالة السابقة كما ربما يتوهم من
 كلامه حتى يورد عليه بنسب هذا المصوب
 او لا ولو لم يكن فلا مدخله له بالظن
 الحاصل بل هو من الاستصحاب و
 بالتحال انما اراد الاشارة الى ما
 يجعل بعد الاستصحاب له ولا دخل
 له باصل رفع التوهم المتناقض وما

والله في نعم

لزم ان لا يثبت ان مراده بالاحتمال

في فهم كلامه قد افاده بطلان الان اصل
 ايقن نعم ربما يورد على ذلك با انه يلزم
 ان يكون مراده من ذلك في كلامه الاول
 في رفع التوهم غير ذلك الذي ذكره
 في اخر كلامه اعني في تفسيره ولكن يمكن
 ان يجاب عنه اوله انه لا يلزم
 هذا التعليل بل هو في القاسم
 و قد عرفت ذلك وهو خلاف
 اليقين غاية ما هنا انه قد
 جعله في ظن فرد و اراده
 في مقام وجبه في حق فرد اخر
 في مقام اخر و اراده ولو سلمنا
 لزوم هذا التعليل فلا يلزم بعد التوهم

في مناقشه على ما ذكرناه
 في مراد السيد الخو
 عنها

محو ان التوجيهات لابد منها غالبا
 من ارتكابه خلافا لطا صر بم ان
 بعض افاضل المشين للكتاب وبه
 رفع التناقض بين اجتماع الظن
 والتك والوارد على الشهيد بان مراد
 من الظن ليس الشخص صري بل
 التوهم ومن العلوم عدم خافاة لقيام
 اظن على الحد في فضل من ذلك
 ولا وفي ما من المنسلسات في مجلس
 البحث من هذا الوجه فالاعتناء ولا يتفوه به
 عما تك لان الظن التوهم صفة الامارة والتك
 من صفات النفس القائمة بها بقصر المكلف
 فكيف يستقل الحكم اجتماعها ضرورة
 لزوم وحسن الموضوع في تحقق الاجتماع
 لتغاير الكلام على التبيينات والهدى للتدبر للدائق
 راء الحاشية قوله

في توجيه بعض الاشياء

في التوجيه المذكور

لزم ان لا يتصور عارضا لاجل جملته

قوله ذكر بعض العمل بالاستصحاب كقضاء الموضوع الخ
 لا يخفى ان المقصود في جريان الاستصحاب هو الاتحاد السابق
 النسبة في الزمان السابق والنسبة في الزمان اللاحق من جميع
 الجهات تبعات الاتحاد اعني الاتحاد بحسب المحل وبعين ونصوص
 وغيرها من القيود اذ عند الزمان المرجح اختلافه في ذلك
 في بقا النسبة الشككية الثابتة في القضية حال علم يتوهم
 بعبارة اخر ~~الوحدات~~ اثمانا مستقرة في باب التناقض
 عند الزمان معتبره في جريان الاستصحاب وفي ~~الحاصل~~ وحاصل الامارة
 كون هذه الامور شروط جريان ~~الاستصحاب~~ الاستصحاب لا شروط
 لنفسه هو انه لابد ~~في توجيه~~ في توجيه ~~الاستصحاب~~ لا تقتض
 اليقين بالمشهد من كون ~~القضية~~ القضية المستوكرة في الزمان
 اللاحق بعينها متيقنة في الزمان السابق ولان يمكن نقض
 اليقين بالمثل ونقض اليقين بالمثل يتوقف ~~على~~ على
 ما سمعت من اتحاد القضية بين موضوعات ~~مختلفة~~ ومختلفة
 وعلى عدم دليل حاكم راجع حكم التل في ~~الدين~~ الدين ولو لم
 طبق ~~الحالة~~ الحالة السابقة ~~في~~ في ~~الدين~~ الدين ولو لم يكن
 احرار ذلك ~~على وجه~~ على وجه يعقل عليه الا باقطع اولا ~~منه~~ منه بالقرين
~~في توجيه~~ في توجيه ~~الاستصحاب~~ الاستصحاب ان وجه كون هذه الامور شروطا جارية اذا
 عرفت ذلك ~~في توجيه~~ في توجيه ~~الاستصحاب~~ الاستصحاب قد اورد على تحقيق المقصود في ذلك بان
~~الامور~~ الامور المذكورة ليست كلها من زوايا تحقق موضوع
 الاستصحاب اما لا يشترط ان لا يربى في ان تحقق موضوع

بما اراد الموضوع

دفع توهم في الحاشية

او استقامت في الوجود في بقائه وجوب الصلوة مثلا
 فالمستحب وان كان في الحقيقة هو وجود الوجوه الا
 ان المتداول في الاستصحاب المستحب هناك الوجوه
 وموضوعه هو الصلوة كلفه حقيقة بعض الاصل على ما نقل
 عنه فانهم قوم فاذا اريد استصحاب قيام زيد او وجوده ان
 قد عرفت ان المراد ببقاء الموضوع هو ان يكون الموضوع في القضية المذكورة
 بعينه في القضية المتقدمة فقد اختلف باختلاف المقامات متناوذة يكون
~~الموضوع المستحب~~ ^{تقرر} وهذا وتارة خارجيا فاذا اختلف في قيام
 زيد فزيد موضوع المستحب الذي هو القيام بوصف وجوده
 الخارجي فلا بد من احرازه في الخارج واما لو شك في وجوده
 فزيد موضوع المستحب الذي هو الوجود بوصف ~~تقرر~~
 في الذهن لا في الخارج فقد اختلف الموضوع في المقامين ~~هنا~~
 ولقد اعراب بعض الدعاصل حيث زعم انه شيء واحد في المقامين ~~ان~~ ^{ان} لو شك في قيام زيد ^{او وجوده}
~~وهو الموضوع~~ ^{تقرر} وقال انه هو الوجود وهذا بخارجا وانت
 قد عرفت انه لو شك في قيام زيد فزيد يكون موضوع للقيام بوصف
 تقرر في الخارج لا في الذهن كما هو صريح المسئلة فقد برز لا تنفع في الاستصحاب
 فزيد وهذا انما يقع في المسئلة يحصل ان ~~استصحاب~~ ^{استصحاب} بقاء
 الموضوع انما يتم فيما له موضوع كادفالم والملا موضوع له بل لا يعقل ان يكون
 كغير الموضوعات فلا يتم فيه ~~هذا~~ ^{هذا} ~~الاستصحاب~~ ^{الاستصحاب} ~~ان~~ ^{ان} لو كان الموضوع
 موجودا في الان الثاني لم يبق شك في حقي محتاج الى الاستصحاب
 لا لمقضي البقاء انتهى وقد عرفت ان فائدة بان المراد وجوده
 الثاني على نحو وجوده الاولى الصالح لان يتم عليه المستحب وينتفع

يعلم الفرق بينه وبين المستحب
 في تعريف الموضوع
 وبينه وبين حقيقة

ولكن التعليل

لزوم التعليل لا ينافي مع لزوم الاستصحاب

او استقامت في الوجود في بقائه وجوب الصلوة مثلا
 فالمستحب وان كان في الحقيقة هو وجود الوجوه الا
 ان المتداول في الاستصحاب المستحب هناك الوجوه
 وموضوعه هو الصلوة كلفه حقيقة بعض الاصل على ما نقل
 عنه فانهم قوم فاذا اريد استصحاب قيام زيد او وجوده ان
 قد عرفت ان المراد ببقاء الموضوع هو ان يكون الموضوع في القضية المذكورة
 بعينه في القضية المتقدمة فقد اختلف باختلاف المقامات متناوذة يكون
~~الموضوع المستحب~~ ^{تقرر} وهذا وتارة خارجيا فاذا اختلف في قيام
 زيد فزيد موضوع المستحب الذي هو القيام بوصف وجوده
 الخارجي فلا بد من احرازه في الخارج واما لو شك في وجوده
 فزيد موضوع المستحب الذي هو الوجود بوصف ~~تقرر~~
 في الذهن لا في الخارج فقد اختلف الموضوع في المقامين ~~هنا~~
 ولقد اعراب بعض الدعاصل حيث زعم انه شيء واحد في المقامين ~~ان~~ ^{ان} لو شك في قيام زيد ^{او وجوده}
~~وهو الموضوع~~ ^{تقرر} وقال انه هو الوجود وهذا بخارجا وانت
 قد عرفت انه لو شك في قيام زيد فزيد يكون موضوع للقيام بوصف
 تقرر في الخارج لا في الذهن كما هو صريح المسئلة فقد برز لا تنفع في الاستصحاب
 فزيد وهذا انما يقع في المسئلة يحصل ان ~~استصحاب~~ ^{استصحاب} بقاء
 الموضوع انما يتم فيما له موضوع كادفالم والملا موضوع له بل لا يعقل ان يكون
 كغير الموضوعات فلا يتم فيه ~~هذا~~ ^{هذا} ~~الاستصحاب~~ ^{الاستصحاب} ~~ان~~ ^{ان} لو كان الموضوع
 موجودا في الان الثاني لم يبق شك في حقي محتاج الى الاستصحاب
 لا لمقضي البقاء انتهى وقد عرفت ان فائدة بان المراد وجوده
 الثاني على نحو وجوده الاولى الصالح لان يتم عليه المستحب وينتفع

في
 على الوجه الذي كان موضوعا

بيا الاستصحاب على بقاء
 الموضوع ودفعه

في بعض المواضع
وتنزيله في بعض
الاماكن

مجلس
کافی ثبوت الاعتراف
موضوعات

لزوجته التي توفيت في سنة ١٢٧٠

(Faint handwritten Arabic script)

الموضوع
في استصحاب
دون الحكم

قوله فلا شك ان استصحاب الموضوع عند الشك لا ينبغي ان مراد المصنف
 في نفسه كالوكان مقتضى جواز التقليد مثلا فلا شك في ان استصحاب
 عند الشك في الحيوة ولا ينبغي ان هذا الكلام مبنى ان الموضوع
 جواز التقليد شئين منفردين ~~في الحيوة~~ الحيوة والعدل والكل
 وهو في كل واحد يصير ~~في كل واحد~~ هو في الخارج وهو جزئيين
 وهو في كل واحد الى العدل وهو الى العدل مثلا
 فان لو كان كذلك لم يجز استصحاب احد الجزئين لترتيب
 ما هو اثر الجزئين ومن هنا استنبه بعض مشايخنا واطلق
 عنوان البراع في النقض والابرار على المصنف في المقام وان
 لا وجه لنفي الاشكال من التي عن استصحاب الموضوع هنا
 لانه لا يعرف له وجه حسن فان اراد من استصحاب الحيوة ان
 اثبات العدل كما يترتب عليه ما هو اثر لهما اعني جواز التقليد
 فيرد عليه انه غير نافع ولا يصلح كذلك كما اعرف به لان
 الشك في العدل ليس وجه الشك في الموضوع كما هو المعروف
 بل موضوعها زيل على تقدير الحيوة وفرض التسليم فهو مثبت
 وان اراد اثبات الاثار الخالصة للحيوة والعدل ما استصحاب
 الموضوع فيرد عليه ان كيف ثبت ما يكون ثابتا لهما مجز
 استصحاب احد هما فقط ~~الى غير ذلك~~ من الارادات
 التي يشترع عدم الوقوف على مراد المصنف قد قد يركب لا يقع والله
 قوله فكن استصحاب الحكم

وهو كما هو العدل

لزم ان الشك في الاستصحاب خارج لا يجوز فيه

كالعدل مثلا لا يحتاج الى ابقاء حيوة زيل الى ان الشك
 في العدل لا يوجب الشك في بقاء الموضوع ~~في الموضوع~~ موضوع
 استصحاب العدل لان موضوع العدل محرز وهو زيل على
 تقدير الحيوة ولا ينبغي ان جعل المصنف موضوع العدل
 هو هذه عرضة الاشارة لما ذكرنا من ان الشك فيها لا يوجب الشك
 في بقاء ~~في موضوع الاستصحاب~~ هي وقد اورد على
 جواز تقليد من شك في عدالة ~~في عدالة~~ وهو لا يجوز
~~في جواز~~ لا يجوز باستصحاب العدل على هذا الا انه
 عادل على تقدير الحيوة لا يقول ~~في الاستصحاب~~ واستصحاب
 الحيوة ايضا لا يجدي في احوال التقدير ~~في الاستصحاب~~ الاصل
 المثبت ~~في موضوع الاستصحاب~~ في موضوع الاستصحاب
 وفاده يعرف ما ذكرنا ~~في موضوع الاستصحاب~~ في موضوع الاستصحاب
 في توضيح فاده ان استصحاب العدل اعني محرز
 عدالة من شك في عدالة مع قطع النظر عن ~~في موضوع الاستصحاب~~ في موضوع الاستصحاب
 جهة الشك في حيوة بل ولو كانت مشكوك ~~في موضوع الاستصحاب~~ في موضوع الاستصحاب
 ايضا يقول مضمون دون تقدير غير محرز بالوجدان
 ولا بل الاصل الا على القول بالاصل المثبت كما زعم المورد بل مع الغرض
 عن هذا فان الشك في بقاء نفس تلك العدالة القائمة سابقا
 بالذات المنصفة بالحيوة وسائر ما هو مقتضى تحقيق العدل
 من اللغات فيستصحب بقاءها من زيل مثلا عادل بحكم الاستصحاب
 من غير تقدير فان التقدير في مقام الاستصحاب محرز متحقق
 بالمعنى الذي يعتبر فيه كما مررنا الاشارة اليه انفا

جواز
بدان ان
تقدير
وعدالة

الارادة
من الحكم

فان هذا

فان انك ليس الا في بعض هذه عدالة زيد المتصف بالحياة
ولا يستحب الا هذه وان كان له حيوة خارجا غير مرتبة
لعدم كون الموضوع الحية الخارجية بل هي ما عرفت فمفهم
لوفرض كونها هي ايضا مقبولة في مقام التقليل فتستحب
ايضا فيكون حيا عدلا بحكم استصحابها بما يجوز تخفيفه بلا الكمال
فقد يتفانى قد استفت هذا الجواب من كلام بعض الاعلام
~~فان في جوابي قد استفت هذا الجواب من كلام بعض الاعلام~~
الاحكام لا ينبغي ان قد ذكر المعنى ^{الاول} ثلاث اوجبه في عدم
اجراء استصحاب الحكم ~~هذا~~ ^{الاول} ما ذكره
في هذه العبارة هو حاصل ان معنى استصحاب الموضوع هو
ترتيب الاحكام الشرعية النافذة لذلك الموضوع ومع فلا يقال
لا استصحاب الحكم ~~هذا~~ الثاني انا لو قطعنا النظر عن هذه
الكلام اعني الجواب الاول لم يجزى ايضا وذلك لان صحة
الاستصحاب ليس من هذا الموضوع استصحاب الحكم وهو
الفاسد مثلا كما في المثال المذكور في المقام ليس من اثار الموضوع
هو انما هو التفسير الواقعي كى يثبت بالاستصحاب
~~وهذا هو التفسير الواقعي~~ وذلك ان اثر التفسير الواقعي
انما هي الفاسد الواقعي فكيف يكون استصحابها هو الاثر
~~الواقعي~~ لا يجوز فرض التفسير لا شك في الفاسد قد
قوله مع انما ذكرنا من الدليل ان هذا هو الوجه الثالث في
عدم اجراء استصحاب الحكم وتوضيحه على وجهه كما اراد الله

بيان الوجه الثاني
اعني بيان عدم استصحاب
الحكم في المقام
الاول

الثاني

الثالث

فان هذا

العبارة صارة من لغة للاراء وحاصل مراده انما قد ذكرنا
من ترتيب الاستصحاب ان ترتيب استصحاب الآثار للموضوع ترتيب
عقل لا لزومي فلو لم يكن ترتيب الاستصحاب على الموضوع
جعل استصحاب الآثار من كذا الموضوع ~~فان~~ القول بالاصل المثبت
~~في اصول الفقه~~ من مضافا الى اننا لو قلنا في اصول الفقه ان
لا يثبت ما دللنا وذلك لعدم الملازمة بين بقاء الموضوع وبين
استصحاب استصحاب لاثاره بل ربما يكون هناك موضوع وليس له اثر
~~وهو~~ فلا ملازمة بينهما ~~فان~~ فاما ما قد وقفت عليه في ذلك امر المصنف
بالنقل وليس امره ببيان فساد ذلك وانما يمكن ان يكون
استصحاب الآثار ~~الاول~~ ^{الاول} الموضوع كما توهمه بعض مشايخنا
~~فان~~ ^{الاول} فلو لم يكن هذا التفسير حكم الفهم الاول في عدم جواز ترتيب
استصحاب الآثار الموضوع عليه باستصحابه فانه قد
~~فان~~ ^{الاول} ان معنى استصحاب الموضوع هو ترتيب لاثاره عليه فلا تغفل
قوله واما اصالة بقاء الموضوع بوصف كونه موضوعا فظاهر
تعليل الفقه ككونه في معنى استصحاب الحكم هو انه انما لم يقل باجراء
الاستصحاب من حيث عدم احراز الموضوع كما هو الحال في
ما قاله في استصحاب الحكم الا انه عند التحقيق ليس كما زعمه
لان ما علم وجوده سابقا بغيره مشكوك فيه لاحقا فمفهم هو
لا يمكن ان يثبت باصالة بقاء الموضوع بوصف كونه موضوعا
موضوعا كون الامر الباقي اعني هذا المشكوك هو محكوم به
الحكم لا على القول بالاصول المبنية فانهم ولا تغفل

بيان عدم اجراء
اصالة بقاء الموضوع
بوصف كونه موضوعا
لا سيما الموضوع

قوله سراد على كونه بقا
الموضوع الى ما بعد
جواز الاستصحاب في
صورة العلم
ظاهر واما في صورة
الاشكال والتمرد فلو
صدق الامر بين
لا يحتاج الى بناء وعند
هذه حال في ثبوت الحكم
في الزمان الاول
والزوال عما يحتمل
ان يكون له دخل
فيه ويكون الامر
مرددا في الحقيقة بين
الاستصحاب واليقين
الذي هو عبارة عن
سراد حكم الموضوع
في موضوع الموضوع
دليل معتبر فلا بد من
الذات في العقيدة فيحصل
العلم ببقاء الموضوع

قوله فانه اشك في صحة ثبوت الحكم السابق بعد زوال بعض تلك
لا يخفى ان الذي يستفاد من تعارضهم ونضائفيهما في المقام
عدم اتفكاك الاستصحاب عن التقدير في الحد ولو بوضعنا حال
او ما اشبهها ما يحتمل مدخلية في الحكم كما ترى ذلك في مثال
الميت المعروف بينهم ولو بينا على ضبط الموضوع بالخلاصة لم
يبق مورد للاستصحاب فتأمل قوله نعم لو شك بسبب تغير الزمان
اقول لا اشكال في ان الزمان كمن متعلقات الفعل ومكانه ولم يدخل
في الحد في ثبوت الحكم كما هو في اللوقات وقد اعترف المفسر بذلك
في حله على هذا فالأمر احرار الموضوع حال الاستصحاب لجميع
قيوده المعتبر في الزمان وغيره ولا يخفى ان احرار ذلك بطلان
في غاية الاشكال ولا يلتزم به احد ودعوى المفسر ان معنى الاستصحاب
على ان الاستصحاب احرار الزمان والقائه ~~مستحيل~~ مستحيل
التمثيل على صحة ذلك المعنى وعدم ما يصلح لاجراء لان
غاية ما يمكن ان يقال هو ان الذي لا بد منه في الاستصحاب
هو ان يكون هناك زمانان متلاحقان كذا الشيء في اولهما
معلوم وفي ثانيتهما متكررا وعلى هذا فيلحق الزمان
بجواز هل المقدار لا يوجب القام خصوصية الزمان
الاول اذا كان ~~مستحيل~~ مستحيل مما لا بد خلد نعم انما يوجب
لوقتنا بجريان الاستصحاب مطم ولو فيما كان الزمان
الاول له خصوصية وهل هو الكلام على عدم معلوم كذا
نعم نعم بناء على المسألة العرفية يمكن اجراءه في المقام
الا انه لا وجه لبقاء على اعتبار حكم العقل في احرار الموضوع

هذا عصل مراد وقد غرقت ما في التفاضل

لزم ان من اجله ان ياتي له لا يخرج به

وقع في الزمان حال باقي الموضوعات فيما لو كان الشك في
 من جهة مد عليه الزمان الاول في ان احتمال المد عليه مقدر
 فلا يجوز الاستصحاب الا فيما استند فيه هذا الاحتمال فلهذا
 قوله لا يجوز الا في الشك في الواقع ~~في الواقع~~ على هذا
 فعلى هذا يخرج الشك في الواقع من تحت القاعدة بدعوى
 ان نشأ ~~بطل~~ الشك فيه احتمال طرأ الواقع والمانع
 دون الموضوع لان ~~الاحتمال~~ الموضوع في حال الشك
 قد بقي فيه الشك على ما هو عليه على تقدير القول باحرازه
 بالمادة ولا يخفى ان هذا لا يساعد عليه الادلة والبراهين
 بل هي على خلافه اذ الموضوع على التقدير هو العلة القائمة
 التي لا تحقق الا بعد وجود المقضي وعدم المانع وح
 يكون عدم المانع جزءا للموضوع كليف يكتفي احراز الموضوع
 بدون احراز تمام اجزائه فتأمل قوله الثاني ان يرجع الى
~~كل~~ على ان يستدل لهذا الميزان بالنقل بتقريب ان المناط
 في التزيلات الشرعية التي هي بمنزلة المحقق الواقعي هو
 ما استفيد من نفس الشروع في كليفه الموضوع عليه التي لا
 يعبر بها الا بذلك ~~المحصل~~ المجلد الشرعي وعلى ان
 يستدل له ايضا بالنقل بتقريب ان الاخبار ~~في~~ فائضة
 الى ~~الشرع~~ التي في انقضاء في الاحكام المترتبة على موضوع
 عاينها التي ثبتت موضوعيتها شرعا بحسب الادلة
 ولا يخفى ان حجة هذا الميزان مبني على جعل الاحكام الشرعية
 تابعة للاسما كما اختاره في القصول على ما نقل عنه ~~في~~
 صاحب

بيان في بيان
في التلخيص
على الاثر
الحامض

علم
 ولا هو الحق
 من قبل الذي
 كعب الرافض
 وجهه ولا من
 اذا نقل من
 العلم الى الوجود
 فهو باق عاجف
 الوجود لا ينشئ لا
 مسبب وهو في
 قضيته انما هو
 لا اهل الا وهو
 في اهل الحق في

ادوم المعيار الزمان
يقف في الجملة

أدلة اعتبار
العرفان
الاول

والذي يمكن ان يستدل به على هذا المعيار امور احدى ان الخطأ
الشعبي صادر عن غلطية العرف واللفظ كما يقتضيه قولنا وما ارسلنا
من رسول الا بلسان قوم ولا ريب ان اهل العرف لا يحملون
بعض تحقق النقص الذي تضمنته الاجتهاد الا فيما كان الشيء
عين الاول عندهم ولا يقولون بوجه التعميم عن العرف في الاجتهاد
الا الى الصورة المفروضة فكما ان تحقق الالفاظ يجب
الوجود اليهم كالمركبات فلا يفيد قوله لا تنقص اليقين
الا ان المعنى عند ما يصح نقضه فانها وظاهر ان صدق
النقص لا يتحقق الا بحكمهم بل هو الشيء عين الاول ثانيا
انما لم نعتبر حكم العرف معيار الزم غلطية الالفاظ
لا اعتبارهم لم في موارد فيه منها في مثل الماء السبق بالكرب
بعد النقص منه بل نقل الاجماع ومنها ما لو كانت مسبوقا
بالقدوم ومنها ما لو كان الماء معطوفا على شيء من العطر وغیره
بحيث يشك في معيار الإطلاق ومنها كل يعطى بمرأته في جواز
التم بعد صيرورة المظفر واجد الماء قالوا انه لو لم يغير
ذلك المعيار لزم ان لا يقهر الاستصحاب فيما هو متفق
عليه من حيث مرأته فيه وما اذا علم الموضوع في الخطأ
الشعبي وشك في بقاء وجه الشك في كون العلة المحدثه هي
علة بغيره ايضا كما لو قال الماء اذا تغير بحس وبيان ذلك
انه ليس في الادلة الشرعية ما يدل على شمول قوله لا تنقص الصورة
المفروضة تعبد بان يصدر عن الله ما يفيد ان الماء

في المثال

في المثال المذكور هو الموضوع المحكوم عليه بالتجارب والتغير
لا يقيد الموضوع فلا تفرق بحسب الترخيم بين المثال المذكور وبين
ما لو قال الماء المتغير بحسب الترخيم في عدم صدق بيان الموضوع
في كل منهما واجتهاد الاستصحاب لا تقيد از يد من التعميم عن النقص
فلا يتصل منها ما يفيد الفرق بين التغير بين المذكورين فقد اتفق
المعيار الترخي في الالفاظ فلا بد اما من جعل المعيار
حكم العقل لانه يربى الفرق بين المثالين بمجموع اختلاف
التغير واما ان يجعلوه هو العرف وهو المطلوب لا يتحقق
ما في المثال الاول من معنى المعلوم المقدر في مباحث الالفاظ
انما اعتبار العرف فيها مشروط بثلاث شروط الاول ان يكون
الا شتبا في وجهه الوضع او الدلالة لان جهة الاشتباه
في مصاديق الاشياء والمعلوم وما هي ضمن فيه منه
الثاني ان لا يكون بناء العرف من جهة المسامحة والمساواة
كما في مسئلة الكرو والمساحة وكونهما من المقادير والتقدير
الترخي الثالث ان يكون جهة البحث هي الجهة العرفية بمعنى
ما تعين المراد من اللفظ فلو كان جهة البحث في المسئلة
هي الجهة العقلية فلا سبيل للعرف اليه ولذا احققنا في
مسئلة اجتماع الامر والنهي ان التمسك في امتناعه كان فيهم
العرف فاسد ان اراد ان العرف يفهم بالتناقض
بين الامر والنهي واما الثاني وهو الاجماع فالمحصل منه

تزيد تلك
الادلة على اعتبار
العرف

تزيد الثاني

الامر الثاني في المثال المذكور ان لا يكون

غير فاعل والمنقول غير مقبول فانهم لا يوافقون بالماء
 التغير على شيوعها ونحوها ~~من بين الناس~~ ويردك
 على ذلك انهم لا يكتفون في التمييز والميزان وسائر
 ويردك على ما يباع فيه اهل العرف في مثل الكفارة
 ونحوها الزكات ومائة الصغير ومثل العدد وغير
 ذلك نعم استصحاب الكربة وعدوها اجرائي ولعل يظهر
 في ذلك الا ان الاستصحاب هناك قد يفتقر الى الاول
 عدم اخذ الماء بمقدار يؤد منه نقص الماء الباقي عن
 الكربة في الثاني قدم بلوغه الكربة والاستصحاب العد
 لا يعتبر فيه بقاء الموضوع اتفاقا او الى ان الاستصحاب
 من قايه الظن ونحو حكم بالاستصحاب هناك بقاء الاجزاء
 عليه لا لاندراج تحت القاعدة واما الثالثة فاما
 فتشاور في المشقة التي ذكرها المتبدل اعتبار العرف لكن
 لا في مواد المسألة بل في المواد التي يحكم فيها ببقاء الموضوع
 على التيقن اذ المسألة الاصلية هي بقاء الموضوع الواقعي
 اما بالوجدان او باخبار الشارع عنه بحيث جعل الموضوع
 هو الماء وقال الماء اذا تغير تغير علما ان الموضوع
 هو ذلك والتغير على الحكم للكونه لا يتصلح لا يباع
 عليه السلام في بيان الاحكام اذ لا يباع ذلك متغير
 وحكم فيتمسك الحكم عند زوال التغير والعرف مساعد
 على ذلك حيث جعل الموضوع الماء المتغير علما ان
 الموضوع

بيان وجهه
 يمكن من حكم
 العرف عليها

منه ورواها
 وبيان انها

لزم ان لا يفرق بين الماء المتغير والماء المتغير

الاستصحاب

في الموضوع مما عرفت من عدم قطعية المسألة في ظاهرها فلا يبقى غير
 عند زوال التغير فان ثبت ان العرف يحكمون هنا ايضا ببقاء الموضوع
 واجراء الاستصحاب قلنا اننا لم نسلطناهم عن وجه حكمهم بل ذلك
 مع ان الشارع رتب الحكم على الماء المقيد بالوصف الذي
 قد انتفى قطعا اجابوا بان ذلك من باب المسألة فيحقق لنا
 ان الموضوع الواقعي في قوله هو الماء الموضوع وهو
 وقد انتفى قطعا عما ذكرنا ان المتغير المعبر في بقاء الموضوع هو تحقق
 بقاءه بل وجوده او بالخطايات الزمنية لكونها مثبته عن الواقع
 في حكم الواقع فماله من غايه ما علم ان يقال او قيل في هذا المجال والله اعلم
 فلا يزول الحكم بزوال الماء مراده ان الشارع لو قال المكلف فليس علم
 ان الموضوع الواقعي هو المكلف لان الموضوع شيء يكون له الحكم الآم
 اشارة ومعرفة والماء هو الذي يظن بانه هو الموضوع وعن العلامة انه
 هو الموضوع فانه لا يخلو عن الموضوع بل هو الموضوع في نفسه
 وهو الموضوع الذي ذكر العلامة من اخبار ائمه في مثل المكلف
 في تفسير قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل في قوله تعالى
 في قوله تعالى وفي تفسير قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 الملمة نصار والمعاد العند اذا التزم به بالتراب وتقدم
 عهد حاجي استحيات ترابا نظره في حاشي المفاصل
 بيان الوجوه في إنشاء من ان اجزاء المصلحة باقية لم تزل
 وانما تغيرت الصورة وكان النجاسة حكم زمني لا ثابت
 الا بدليل لئلا يحصل الطوارق وموقوف الدليل وان
 ولم يثبت

يقع الكلام في
 الاستصحاب

نقل كلام عن جامع
 المعاصرين في
 الاما

قوله في الوجوه في
 انوار النواعل لم يخم ما فيه

آدم علیہ

ذات القعدة الحرام

بيان الوجوه المذكورة
بالصريح والمنع وما فيها
قول باصالة النجا وما
الاسم المارة وعرفوا
أقوالها من أولها حتى
بيان وجهين
في قاعدة ان
الاصطلاح تدور
معدداً

وكن الحال في ابقائها الا ان يصح منع مانع فاذا وجد بان ان
 علق الحكم بالنجاسة على الكلب فيكون الظاهر في كونه نجاسة ما وجد
 فيه ~~الوصف~~ الوصف العنقوي وباقتضاها عما اتفق عليه
 يرجع الى اصالة الطهارة وبما ذكرنا طهر الرقي حكم جائز من
 المناظرين بكون الاستحالة ~~والاستحالة~~ والاستحالة والانتقال
 من جملة الطهورات والاول عبارة عن تبدل الحقيقة
 كغيره لضرورة الكلب مع ~~والثاني~~ عبارة عن انتقال جزء
 حيوان الى الفرد واقامة اربعة لان جزء الحيوان اما ان
 يكون قبل الانتقال وبعد ما يبقا او يكون في المابين ~~ما~~
 او يكون قبل الانتقال ما يبقا ويعد بعدة حامل او
 بالعكس والانتقال عبارة عن تبدل حال الشيء و
 صفته وهو يمتنع عليه بقاء الذات كالتحلاب الحمر خلا
 بفارق الاول ~~من~~ بتبدل الوصف دون الذات
 والثاني ~~ببطلان~~ الوصف بان يتبدل الوصف فيه
 ليس مستلزما لتبدل الحمل ~~كان~~ كان هناك ويشترك
 الجميع في تبدل العنوان اما في الاول والاخير فقط واما
 في الثاني فلا ان الحكم بالنجاسة كان معلقا على عدم اللب
 مثلا وهو عنوان مغاير لعنوان دم البق مثلا فهو ما ليس
 لنفس سائلة بخلاف الحيوان الذي كان جزء منه سابقا و
 جزء ظهور الرقي حكمهم بن ذلك ان الحكم بذلك قد
 كان معلقا على عنوان رفعة احد المذكورات ~~فلا~~
 فلا يبقى مجال للاستصحابها ~~استصحاب~~ انتفاء الموضوع
 ولكن من لم يبق الاصحاب الحكم بالنجاسة لاستصحابها

الاسماء
 في الفرق بين
 والانتقال ونقد
 اليه

نظر

الموضوع

نظر انتهم الى ان ~~الموضوع~~ انما هو ذات الجسم المعنوي بعنوان معنوي
 وامارة عليه فالشراخ بينهما وبينهم انما هو في الموضوع كما بينهما بل ذلك
 كما تم التوجه الى كونه حقيقة واحدة متماثلين بقل ظاهرا الحق الثاني
 ونقل كلاهما للعلماء وولد من المقتنين متماثل في كلامهم حتى يتضح لك
 الامر والعالم بحقيقة الحال هو الله تعالى ~~فما~~ فاما العلماء لم يفتوا
 ايضا في الاسماء التي هي ~~المتجسس~~ المتجسس كالا يتحقق على المبتغى الى قول المشهور
 بين الاصحاب بل مقتضى اطلاق معتد الاجماع صريح جامع
 المقاصد وظاهر التذكر بل عن مفتاح الكرامة عليه الظاهر ان
 اطلاق النقصان بل يستفاد من الاجماع ايضا عدم الفرق
~~بين~~ بين المتجسس والمتجسس لظهور اولوية المتجسس من عين
 النجاسة والحاصل عدم الفرق على ضرورة ان نجس في ذلك
 من حيث الاستحالة وعدمها ~~مطام~~ مطام لا بعض ~~الاجزاء~~
 الصريح الوارد في الجنس ولذا الاجماع هذا كله بناء على ان
 الموضوع هي الاجزاء الجسمية ويمكن منه ان لم يرد في الكتاب
 او اسند ان الجسم الملاقي للمتجسس نجس نعم ورد ان ملاقي
 النجاسة نجس ونحوه في ان يرد بالموضوع هي الصورة
 النوعية فلا من يدعي ان الموضوع هو الجسم هو الجسم اقامة
 البرهان كيف وقد فهم الاصحاب ان الموضوع هي الصورة
 النوعية فلا اقل من ذلك ومنه فلا يمكن الاستصحاب ~~بهم~~
 بل يرجع الى اصالة الطهارة متماثل في كلام القوم فان هذا

والله اعلم

في رد القائل
 بالاجماع

والاجماع

والشكوى

والبيع

رد الموضوع
 المسمى

ومن حيث كونه مسبوقا باعتقاده الوجود في زمان تعلق الشك في رضاء
 لاحق عليه يكون في القاعدة ما للشك في العرض معارض بقوله بين من
 اليقين ~~باعتقاده~~ باعتبار ما عند الاحتمالين والطرفين ~~من~~
 حيث احتمال الوجود معارض باليقين بالعدم الذي ومن حيث
 حيث احتمال العدم معارض باليقين بالوجود ~~باعتقاده~~
 فان قلت قد استوفى بعد هذا انه على فرض تمامية القاعدة وتتمام
 الدليل عليها يكون مقف على الانتهاء اما من باب الحكم ~~باعتقاده~~
 كما يقتضيه اعتبارها على احد الوجهين او من باب تخصيص على ما هو مقف
 لا يجوز ~~اعتبارها~~ اعتبارها على الوجه الاخر فالحكم باعتبار نقايه
 لا يوجب التعارض بينهما وبين الاستصحاب المسقط للقاعدة
 عن الاعتبار قلت هذا الكلام لا يفوقه ~~باعتقاده~~ فاصل
 فان الحكم بحكمه القاعده على استحباب او بكونها ~~باعتقاده~~
 محضه بقوم ما دل على الاخذ بالحالة السابقة انما هو
 فيما اذا جعل الدليل على اعتبار القاعدة امر اخر غير
 عموم الاجزاء الناهية ~~باعتقاده~~ عن نقض اليقين بالشك ولا
 كما هو مفروض فلا عين ان يجعل القاعدة حاكم او مخصصة
 كما هو غير ~~باعتقاده~~ حقي على من له اذا ربطوا في نفس قوة معاقلة
 سار بما يدل على من ظهور الاجزاء في الشك في البقاء اقول هذا الكلام
 مشعر بان قد غير جازم بظهور الاجزاء في الشك في البقاء
 وهو ~~باعتقاده~~ غريب والحاصل ان كلامه في هذه
 المقام ~~باعتقاده~~ غير مجرم لا حاد في متناول ~~باعتقاده~~ حتى ~~باعتقاده~~
 في جميع كلامه حتى توقف على حقيقة الامر والاشياء المعينة

بيان
 استحالة على المعنى
 وان بناء على ما في
 لا يلزم التعارض
 في قولهم
 في الجواب عنه

قوله قد

قوله قد ومعنى المحكوم على كذا لا يخفى ووضح الفرق بين هذا ~~باعتقاده~~
 وبين الذي ذكره في باب التعارض والتراجع وان هذا اقل ~~باعتقاده~~
 وحاصل ما ذكره هناك في تعريفها ان يكون الحاكم ناظر بعد لولم الحكم عليه
 ومفتر الحجة لو قطع النص عن هذه العلامة كان لغوا
 وانت جدير بان ~~باعتقاده~~ في ~~باعتقاده~~ في حيث لو فرض عدم ورود الحكم
 عليه لكان لغوا ~~باعتقاده~~ عن المورد فان اوله اعتبار الاول ~~باعتقاده~~
 باسرها حاكم على اول اعتبار الاصول الشرعية العمل ~~باعتقاده~~ كاعتباره قدر
 مع انه ليس شئ منها ~~باعتقاده~~ حيث لو فرض عدم الدليل على اعتماد الاصول
 الشرعية العمل لكان لغوا ~~باعتقاده~~ فانها بل لها فائدة
 اخر غير بيان كية مدلول اول اعتبار الاصول الشرعية العمل ~~باعتقاده~~
 وهي ورودها على الاصول العقلية ~~باعتقاده~~ العمل في المورد قبل
 الاصول الشرعية وكان من زعم ان الحاكم لا بد ان يكون ~~باعتقاده~~
 من مجرد التفسير والبيان لدليل اخر على خلافه على تقدير
 ذلك الدليل ولو كان العرف من غير تفسير ذلك الدليل
 ايضا نعم انصافه فلا بد من ذلك العنوان يتوقف على وجود ذلك الدليل
~~باعتقاده~~ ~~باعتقاده~~ والذي يهون الخلف ان
~~باعتقاده~~ ~~باعتقاده~~ مظهر وبعلية في بعض النسخ التعارض والتراجع
 والحاصل ان الصبار احسن من ذلك على كل حال ولو باعتبار
 ان هذه اوضح وتلك اشفا ~~باعتقاده~~ ~~باعتقاده~~

بيان الفرق بين
 مطلق الدين
 والمقتضى
 والاعتبار
 والاعتبار

ما

وإذا كان لا يستلزم العلم
بأنه لا يكون على وجه الحقيقة

ثم لا بأس بأن نذكر هنا ميزان اللزوم وأثر الحكمة والفرد في الأول
والتخصيص وبين الدالة بينة والتخصيص فاصل الكلام فيه على وجه
يتكف من حقيقة الحال ولا يحتاج إلى قبل ٩ وقال هو أن يقال أن
ميزان اللزوم أن يكون الطريق الوارد بحيث يرفع موضوع
المورد عليه ويخرج مورد حقيقته عن كونه مصداقا لموضوع
المورد عليه وذلك بأن يكون بنفسه رافعا لتلك حقيقة
وأما ميزان الحكمة فالحسن ما يقال فيه أن يكون الحاكم أولا

ميزان اللزوم

ميزان الحكمة

وبالدلت ونفسه مفسر المراد من الحكم عليه
ومعينا لكيفية مدلوله لكنه غير رافع لموضوعه بل هو
مع وجود الحاكم صادق على المورد أيضا وأما الحاكم الذي
رفع الحكم المعلق عليه عن المورد والمراد من كونه مفسرا له
أولا أن يكون بحيث لا يفهم التناقض بينه وبين
الحكم عليه من أول النظر بل يكون كالقرائن المتصلة
بشيء لا ينفصل عنه من حيث كونه موجبا لظهور الحكم عليه
في مدلول الحاكم في اختصاص الحكم الذي تضمنه بغير مورد
وجود التناقض الحاكم ابتداء وبعبارة أخرى ميزانه أن يكون بحيث
لا يبنى مورد لا شك في وجوب ظهور الحكم عليه في رافعة اختصاص
المورد بأصله الحقيقة بوجوب ظهور الحكم عليه في رافعة اختصاص
بشيء في الحكم لأن الحكم المعلق على موضوع المذكور فيه غير

على وجه تقديم الحاكم على المورد
دونه وتفسيره إذا افترض
شروطه وتفسيره إذا افترض
أنه بهذا الوصف
هو حقيقة في مدلول
كونه مفسرا له
الحكم ومعينا له
حجة والمحكم حقيقته
لأنه لا ينفصل
في مدلول الحاكم
وجود التناقض
لا يبنى مورد لا شك
المورد بأصله الحقيقة
بشيء في الحكم لأن

الأصل الحقيقة فيه
بعدم ورود البيان من الحكم
وبعد مجيء المفسر لا يبقى
هم معبرة في مورد
وحيث ثبت جازم البيان من الحكم
فما كان حتى يقال
بأنه لا يكون على وجه الحقيقة

لزم أن يكون الحاكم لا يبنى

الحقيقة
فما كان على وجه الحقيقة
بعدم ورود البيان من الحكم
وبعد مجيء المفسر لا يبقى
هم معبرة في مورد
وحيث ثبت جازم البيان من الحكم
فما كان حتى يقال
بأنه لا يكون على وجه الحقيقة

مورد الحاكم مع صدق ذلك الموضوع على ذلك المورد مع
وذلك بأن يكون ذلك الدليل الحاكم بغيره قول الحكم
أعني غير هذا المورد ومن هنا ظهر الفرق بينه وبين
التخصيص المنفصل فانه ليس بحيث يوجب ظهور العام في اختصاصه بل هو
الحكم المعلق عليه بغير مورد التخصيص بل العام مع
أيضا ظاهر في فهم الحكم بالنسبة إلى ذلك المورد وأما بقدم الخاص هو الدليل الحاكم
الأن الترتيب الخاص فيقدم عليه لذلك بخلاف الحاكم وهو محكوم عليه في الدليل الحاكم
فإن المحكوم عليه لا ظهور له في عموم الحكم بالنسبة إلى مورد
الحكم الحاكم حتى يتعارضان بل ظاهر في اختصاصه بغير ذلك المورد
ويظهر الثمرة بينهما في الدليلين أن ظاهر من فانه على تقدير كونه
أحد ما حاكما على الآخر فيقدم على الآخر ولو كان من أضعف الظن
المفهوم ولا يقدح في ذلك إلا أن نعم قد يعارض الحاكم
بغيره من الحاكم وتزاحم قريته من غير الحكم عليه
فإذا راجع أمر آخر فيلاحظ أحكام التعارض بينه وبين ذلك
الآخر لا بينه وبين الحكم المحكوم عليه وهذا خلاف الخاص
في مقام التخصيص فانه لا يقتضي مجرد تقديمه على العام
بل يدور ذلك مدار رجحان ظهوره على ظهور العام فربما
يكون ظهور العام اقوى من ظهور الخاص فينتكس فيه الآخر
والر في هذا ما مر من أن الحاكم مع ظهوره مفسر للحكم عليه

بعدم ورود البيان من الحكم
وبعد مجيء المفسر لا يبقى
هم معبرة في مورد
وحيث ثبت جازم البيان من الحكم
فما كان حتى يقال
بأنه لا يكون على وجه الحقيقة

اليد

بکمر فتنہ کا

[illegible]

من الولاد لا فسد باب السجارات غا الكل اذ قل ما يفسد من هذا الصلوات

قوله مع الله تعالى مع لا في امها تكون من عبده اولم تكن
 يد لها محدوده بعض الزمان الذي اعرفت يكون لرسول الله
 والا لو كانت يد ما عهد صفاته نصير من عبده كما عرفت سابقا فلا تغفل

[illegible]

ان الاستصحاب قد استلزم الثانية في ان صالحة الصحة العقلية للفراع
منه لا يعارض بها الاستصحاب ان نقل من بعض مبادئ منطقهم
مشايخ العصر ان قدم قاعدة الفراع على الاستصحاب وان كان
الاستصحاب من الامارات والقاعد من الاصول وقال انها
كانت على الاستصحاب لانها دافعة لذلك لقوله فذلك
ليس بشئ وانت خير بان هذا الكلام ليس بشئ ولا يعقل
حكمته الاصل على الدليل الاجتماعي نعم يمكن ان يبق
ان اعتبار الاستصحاب مقيد بعدم وجود هذا الاصل
في يخرج عن الدلالية في هذه الحالة فيرجع الى القاعده
لانها مقدمة عليه فتدبر وهو التقييد وهذا التقيد على
تقديره مستفاد من اعتبار الثالث للقاعدة في موارد
الاستصحاب وقد قول الوضع الاول ان الشك في الشيء كراهة
قد بينوا انما يمكن ان يقع ان القاعدة اعلم

تقدم البديهة على البديهة
من عدم ولا لا تفكر
البديهة على البديهة
البديهة الاصول والا
لاست في غايته
من المعلوم المبين
ان قد توخى على
والورود بين
البديهة والبديهة
اجتهاد بين
التفكير بينهما
انما ذكر في وجه
تقدم البديهة على
فالغرض من ذلك
ورود البديهة
البديهة من جهة
من جهة الفيلسوف

دعوى الاعمى بحسب العرف لا يخفى ان بعد ان يكون لللفظ في مجرد التعليق
لا ظرفية بما رآه يصير معنى الشئ في الشئ المذكور المربوط به اعم
من ان يكون باعتبار صحة او وجوده فتبين قوله لان ارادة الاعم من الشئ
اقول اولاً يمكن ان يقال ان القاعدة اعم من بعض وبعض الاحكام فيقبل
بعض مدلولها والبعض الآخر البعض الآخر ودعوى ان مقادير كل
جنس عين مقادير اخرى يمكن منها كالاختصاص فتبين وثانياً لا مانع من ارادة
الاعم اذا استعمل فيه للفظ الشئ ليس هو الوجود والصحة بل ماهية
شئ اذا كان في الركوع وذلك في السورة يمكن ان يقال ان الشئ في
ماهية السورة باعتبار وجودها او صحتها فامض واما لفظ
في مجرد التعليق كما مر واما لفظ الشئ فهو لا اعم من الفردين هذا
ويمكن ان يقال ان مراد المصنف من عدم الجواز ليس للاجل الاستعمال
في معنيين بل من جهة حصول التعارض بينا وعلى ذلك ادعى ذلك
اذا شك في اية من الفاتحة وكان في الآية الاخرى يمكن ان يقال ان
شك في وجود الآية بعد الجواز يجب المضي ويمكن ان يقال
انه لا شك في الفاتحة باعتبار شرطها فيجب الالتفات
فيحصل التعارض فلا يمكن ارادة الاعم ويؤيد هذا
عدم وجود قوله في استعمال واحد في بعض النسخ فتبين
هذا ولكن الانصاف من كلامه ان كلامه ظاهر بان موجب الاستعمال
اللفظ في معنيين بل يمكن ان يقال ان كلامه لا يستعمل
اللفظ في معنيين بل يمكن ان يقال ان كلامه لا يستعمل
توجب ذلك لو لم يكن بين المعنيين جامع بينهما مثل الشك في وجود

بما ان اولها المائي وعلو الخريف قد روي
الصحاح قبله في قوله

هوذا انا اذالك الله فبدا

مثلا اذا كان في السلام بعد وجوب في التعقيب لا يلتفت ولو شك
 في اصل الصلوة اذا كان عادة الصلوة اول الوقت مثلا يلتفت
 والوجه في قول الاحبار الاول هو الثاني في مقابل قولهم لا يلتفت
 التخييل ومقام التخييل ان يمكن ان يوحد بمهم القاعدة المذكورة
 في الدليل ويجعل المصدر من باب المثال واختيار المثال
 المتعارف الظاهر كما اختاره في كتاب الطهارة فراجع
 قوله والاقوى اعتبار الدخول في الغيبة الى الانصاف ان
 المستند في غاية الاتكال او جملته من الاخبار تدل على اعتبار
 الدخول في الغيبة وحملتها على مجرد الفراغ والنجواز
 ولا يمكن ان يبق يوحى بكل منهما وبقى ان المدار على الفراغ
 اعم من الدخول وعلى ما لان الظن ان كلاهما متساويا
 في مقام التخييل فيكونان متعاضدين فان قلنا ان
 الاستفاد من قوله اذكر منه حين يشك ان ~~الحرارة~~ على
 المدار على ذلك يوجب بالمطلقات لان اذا كانت
 من الامارات ~~لا~~ لا اصول فيدور مدار ~~الصلوة~~
~~الصلوة~~ الظن النوعي وهو حاصل غير النجواز والاصل
 والا فلا بد من الاخذ بالقدر المتيقن من الاخبار
 وهو صورة الدخول في الغيبة لان الحكم ~~لا~~ على
~~الاصول~~ خلافا للقاعدة وهذا بناء على
 ان الاخبار شتى في بيان حكم قاعدة الفراغ فقط

واما في

روى في الخبر ان من لم يركب
 في الصلاة الا ان كان في
 الصلاة في غير وقتها

والاحكام كان في الحمل يستفاد من الاصول وان قلنا ان الاستفاد منها قاعدتين احداهما
 قاعدة النجواز والاخرى قاعدة وجوب الانبياء اذا كان في الحمل فيشكل
 الامر اذا لا يعلم ان المقام دخل تحت ايها ~~الاحكام~~ ولكن مع ذلك ابقوا من الرخصة
 الى الاصول ان من لم يركب

في الوضوء الرابع

تفسير المصدر

قوله الا اذا يظهر من رواية ابن ابي عمير في رواية اخرى انما هو حاصل تقوي
 استفاد كون الوضوء على القاعدة من هذه الرواية
 انما ان الظاهر من التخييل الدافع في الدليل الذي
 هو نفس القاعدة انه تقييد للنفس المصل الذي
 يدل بظاهره ان الظاهر في قوله وقد خلت في غيبة
 راجعا الى الوضوء فيصير الحكم ~~انما~~ انما هو في قوله
 بقوله الاجماع على ان ذلك في اجزاء الوضوء قبل
 الخروج منه والدخول في غيبة غير ملغيا بل لابد من التدارك
 فيحصل الضيق في غيبة الى نفس الوضوء لا فلا يكون
 الخرج قد نطق بما هو خلاف الاجماع في الوضوء فتكون
 فيصير حاصل تقدير الخبر انك اذا شككت في غيبة
 من اجزاء ~~الوضوء~~ الوضوء وقد دخل في غيبة الوضوء
 من سائر الافعال فتشكك ليس بشيء ومنه قوله الاعناء
 بانك في صورة عدم الدخول في غيبة الوضوء كما اذا
 شك في غسل الوجه بعد الدخول في غسل اليدين
 الرواية ~~طالبت~~ فيكون الوضوء داخل في
 القاعدة بمعنى هذه الرواية المطابقة صدرها الوجه
 لنيلها الصريح في القاعدة وهذا حاصل ما توجه به ~~استفاد~~ الاستفاد
 الرواية في استفاد كون الوضوء على طبق القاعدة فيما يتعلق

والذي هو مسوق لبيان هذا المعنى

في بيان الوضع الخامس

فقد تقدم لعقود الشك بعد المعاودة أي عند الشروط فيكون
 من موارد القاعدة ولا يصدق التمسك القاون قبل الفراغ من
 الشروط لأن على إقرار الشرط قبل الفراغ عن شروطه
 لا بعدة كما لا يخفى ويدل عليه ما ذكره من أن الحكم لا يفتق
 بعد الفراغ من الشروط ما دل على اعتبار الدخول في العزم
 لمغايرة الشروط للشروط على التحقيق فلا وجه لما روي عنهم من
 عدم صدق الدخول في العزم هنا بتوهم عدم المغايرة بين الشرط
 والشروط فلا يحكم بعدهم اعتبار الشك في الشرط بعد الدخول
 في الشروط وإن الدخول هو خروج وقت الشروط لما عرفت
 من صدق المعاودة كما لا يخفى قوله وأما بالنسبة إلى شروط
 آخر ~~التي لا يفتق~~ حكم الشك بوجود الشرط بعد الفراغ
 عن الشروط لكن ~~بعض الحكم~~ على وجه يخص هذا الحكم بين
 الشروط ولا يشترط في إقراره اتفق هذا الحكم للملك بوجود الشرط
 بالنسبة إلى الشروط الذي فرع الشك منه لا يخرج بالنسبة إلى غيره
 وهذا لا اعتبار عليه ببناء على اعتبار القاعدة من باب التعليل كما لا يخفى
 ويتوهم الأشكال في بناء على كونها من باب الظن لعدم إمكان
 التعليل في حصول الظن بالنسبة إلى وجود الشرط لكن
 لا يخفى ضاؤه بعد اعتبار الدليل ~~اختصاص~~ اختصاص
 اختصاص ذلك الدليل على اعتبار وجود الشرط للشروط
 الذي وقع الفراغ عنه بالخصوص لا يخفى كمال الذي ذكره
 المنع ~~من الشك في البناء~~ في جعل الظن بعنوان
 أن الظن شرط للمعقل وما ذكرنا ~~بأن الحكم~~ الحكم أن معنى عدم

في العزم بالشك

لا يخفى

العزم بالشك في الشرط بعد إقراره هو البناء على
 قوله لا بد من الفراغ عنه لأن نسبة الشرط إلى غيره أجزاء الشروط
 نسبة واحدة إلى لا يخفى وصدق ذلك فيما لو كان الشرط شرطاً للرب
 في ذلك الجزء لا يقتضي ~~أن يكون~~ كل جزء من شروطه شرطاً للآخر
 إليه ~~ولذلك لا يفتق~~ وأما إلى سائر الأجزاء الآخر فلا لأنه يفتق
 بالنسبة إليها لم يفتق بل بعد في الشروط ~~وغيره~~ من الشروط
 وبما لا يعتد في الشك في الشرط في الأجزاء ~~فإنه لا يفتق~~
 لا خلاف أن الشرط بحسب المرتبة والحال غفل ليس بقدر ما على الشروط
 بل مقدارنا ~~فإنه لا يفتق~~ بعض الأفاضل ~~بأنه لا يفتق~~ من القائل ونحوه
 قال قال ما في أول ذكره من أن الشرط ما كان حاصله قبل
 الشروط ~~بأنه لا يفتق~~ ما عاين ما عاين الوجود ليس بجيد لما عرفت
 من أن المؤثر في وجود الشروط هو الحاصل حين وجوده
 لا ما قبله انتهى ~~بأنه لا يفتق~~ ~~بأنه لا يفتق~~ ~~بأنه لا يفتق~~
~~بأنه لا يفتق~~ ~~بأنه لا يفتق~~ ~~بأنه لا يفتق~~ ~~بأنه لا يفتق~~
 ولا ريب أن الشرط أحد أجزائها ~~بأنه لا يفتق~~ ~~بأنه لا يفتق~~
 العلة يتوقف على الشرط والإلزام أن يكونا جزءاً منها
 فلو لم تقدم الشرط على شروطه لفتق تقدم العلة وإنما على
 معلولها فيبقى كون الشرط ~~بأنه لا يفتق~~ مقامها فلا بد
 من القول بأن الدخول في كل جزء من الأجزاء ~~بأنه لا يفتق~~

على سكون الشرط مقدم
 على سكون الشرط مقدم
 على سكون الشرط مقدم
 على سكون الشرط مقدم

الموضع السليم

فصل النور

اقول وقد اوصى الله بعض الناس في نقل
 كتابه بتقرير وذكره بعض الناس بتقرير
 في كتابها نص قال الاول الاجل قبا خلف الله
 عن عرض او قوس حيوان او غير حيوان حكمة ولكن لما اوجده
 الانسان انما يقع الفاعل خلفه من اقوال او افعال
 فينبئ فيها على وتوهمها على محونا وضعت وعلى وفق السليفة
 التي احدثت به من علم او من غالت او كما فركتنا
 او غير فينبئ اخباره وادعاءه على الصدق وانما
 وعقوبه وايضا عارضا على الصبي في شانه على الخلافة
 الا ان يكون على ما يلزمه خصم قديم ~~في~~ ~~العلم~~
 وقال ايضا بوسعنا ان الاصل في جميع السمات من
 جنات او نباتات او حيوانات او عبادات او قوس
 او ايقاعات او غيرها من انشاءات او احداثات
 ان تكون على نحو ما غلبت عليه حقيقتها من الزمان في ذات
 النفس في الصفات وعلى صور او ضعف
 له بانها ~~او~~ وجه يترقب انارها فيها على سعادتها
 من صدق الاقوال وترتيب ~~الاصول~~ ~~الاعمال~~ ~~الانسان~~
 على الافعال انتهى موضح الحاجة من كلامه قد

وقال الثاني

وقال الثاني ان الله ان الدين الاسلام ولكن الله
 به في ان يقتضي في كل ذاته مع قطع النظر عن
 عروضا عارضا وحده ومانع وتوهم جميع ~~الاصول~~
 والاصول الكائنات على وفق ما اقتضاه ذلك
 الدين فالله حل في مقام الله من منع عروضا
 تلك العوارض وهن ~~الاصول~~ ~~الاعمال~~ ~~الانسان~~ ~~بعضهم~~ ~~ان~~ ~~الاصول~~
 في المسلم القادر والنسق طار عليها وحاصلة
 اقتضاها نفس الاسلام واعتبار اصالة القدم
 المانع في الاصول العقلية هل ما وقفنا على
 تقرير الاصل في اقام ولا يخفى ما فيها من
 الكلام اما الاول فيتحقق القول فيه ان اراد
 ايراد اصالة الاسلام في الاصل على نحو ايراد
 اصالة الحق في الاعيان كما هو الظاهر في كلامه قد
 غفوي علاج من المنع وانما ضرورة ان الاعيان
 الخارجية يجب طباعها بمقتضى ذلك والقب
 فيها انما هو بمرور عارضا خارجي كما هو شأنه
 بالاعيان وعليه سيرة العلماء الاعيان واما الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مجموعہ

في الايام القليلة
التي هي الاصل

فهم هو جزء من اجزاء المقتضى اذ لم يأت في مقتضى الا
الاذعان بما جاء به النبي واما الاستغفار بالانفاس
فانما هو لارادات تغيبه عن الاله هو الغالب
ينبغي عن امور متعددة الدابر انما الاسلام
ونائيا ان الاسلام انما يقتضى علم نقد برهنة
عدم حصول العلم وتزول الواجب لا كونه افضل
الحدود من العلم الدائر ان بين ان يكون
حكما او مباحا فلا او مباحا مثلا مباحا ومباحا
الا زمانه لو عاين من من المصطفى ان ولم
يسمع يسمع ما قال واحتمل ان يكون شتما
او سلاما لا يجب عليه رد السلام نعم لا يرتب
عليه ان الشتم ~~العلمية~~ واما المقدسة الثانية
فلا يفتى اثباتها على اعتبار الاصل الميت
في الاور العقلي وقد عرفت فانه بما لا مزيد عليه
مما هو سائر في يومها يوم سائر في يومها سائر في يومها
بما في الكافي من قوله لا تقولوا الا حقا حتى تعلموا ما تقولون
القول حاصل تقريب الاستدلال في الآية الشريفة بقرينة الامام

ابرار الله تعالى في الدنيا والآخرة
 لا يجر فيكون كالمفني لا تظنوا اولادكم
 يا احد الا احيى نعم اذ اعلمتم غيره الا بالحق
 فليكن الما بعد من الابد في ظاهره هو اعتقاد
 اوطن الحسن وحيث انها ليس من الامور الاختيارية
 بنقها لمصونها فلهذا عاينا في النفس فليس
 فلا يكون الخطا بهما عينا لعدم المكان الا
 هو غير اختياري فلا بد من قبله الا في غير نفسها
 بل على ترتيب لا تارة هذا الحسن والحق
 انما ان الناس والحسن هو الحق في الاستدلال
 وليست بهما ويكون ان يبين الاستدلال في الابد
 على اوله في القول في حق ان يبرهن
 القول معناه ان الحق لا يظن والاعتقاد به
 ان القول في حق الحسن قول غير الحسن
 اذ لا يثبت من ظن السوء فيمن عنه فيكون قول الحسن
 والحق ما يورثه ذلك ولكن غير بناء القريبين وان
 المراد من الابد الترتيب لسر لا الحق من ظن السوء والحق

على القول

لزم ان لا يكون له اول ولا آخر

بحسن المعاشرة به ~~بالحسن~~ بالحسن والحق
 وابن ذلك الحق من الاستدلال لانه الذي على ترتيب
 الاحكام الوضعية عند ذلك ولا يلزم من القول بعدم
 ترتيب الحكم الوضعية على الفعل المدعى الحرام او
 السوء ~~لانه~~ فم على كل حال والحق من ذكرها في الابد
 قوله وسها قوله تم اجتنوا من الظن ان بعض
 الظن اعلم فان ظن السوء لم يكن من الظن ان بعض
 فاحد ما دله الابد على ان بعض الظن لا بد
 ان يكون ذلك الابد هو ظن السوء وليس
 لا وليس غيره الا ظن الحسن لا يمكن في الابد
 فاذا ثبت ان الظن الذي امر باجماعه هو ظن
 السوء وهو الابد لم يكن معناه ~~الظن~~ لا يظن
 الظن لعدم قابلية ذلك فلا بد من الحد في ترتيب
 لا تارة وهي الحق فاذا لم يكن ترتيبا لثارة
 لزم ترتيب اثار الحسن لعدم التواطع بين الحسن والحق
 وبين الحق والحق وفيه بعد تسليم عدم الواسطة
 بين الملازمة بين ترتيب اثار الحسن وبين وجود
 ترتيب اثار الحق كما لا يخفى على المتدبر في العلوم

أقول والاستدلال به ان الصبر عائد الى الابد التي هي تبدل
الاجرة بقرينة المستدل عليه ان زود العقد وصحة

أقول ولكن لا يخفى ما جاز من الصفه على ما هو المختار
من عدم جواز التمسك بالعدم في الشهات المصدرة
في احواله الصالحة كما جرى في الشهات المصدرة
كقاعدة التمسك بعد قيام اهل واما وجه التخصيص
في الاستدلال بالانتماء الى بيتي فليعلم ما فيها
في المقام بوجه من اوجه وهذا من الالهي اقل
نعم عند ما يتمك بالانتماء الى المطلق في
الشهات المصدرة فيتم على بعض التقادير
واما تلك فلا يتم على تقدير كالا يخفى
وقد عرفت المراد منها على الشرع
لها سابقا قولنا في بيان الذي من امر المؤمنين
حين امر اخيك على احسن الى وتقريب الاستدلال به
ان ظاهر اللفظ يقتضي الدلالة المصاحبة لزوم
حمل العمل الصادرة الاثر اربعين الحسن والحسن
على الاحسن فيدل بالاولوية على وجوب حمل

الذيل

العمل البار اس بين الحسن والفرح على الحسن وهو
عليه المبرر في مقابل ما لا يتوقف عليه الاثر او نقول
ان نفس الامر على ما هو من الامر يحمل فعل المؤمن على
الاحسن والاحسن من فعل المؤمن وهو ما يشهد عليه
الاثر في مقابل ما لا يتوقف عليه ذلك وان كان ساهيا
وغيره لولم ينعقد فيه على التقرير الا مع اعتبار مثل
هذه الاولوية في مثل المقام والظن في قرينة على ان
هذا المعنى متلزم لتخصيص الاثر وبعبارة اخرى
لعدم الاربعين حمل وجوب الحمل على الاحسن على الحكم بالبحر المعنى
المعنى المدعى هو وبين حمل على عدم الحكم بالقاء
لا ريب في ترجيح الاول لان الاول متلزم
للتخصيص والى تخصيص التخصيص المدعى به
وهو تخصيص الاثر وليس في الثاني شيء من ذلك
بل العدم باق على عدمه والمعنى الذي حمل عليه
مطرد في سائر المقامات وفيه على الثاني مطابقا
اي ما ذكره الخصم من ان ذكر الاثر فيها دليل على من طليتها
في الحمل المذكور ولا من عليه بها من غير ان يثبت

لزم التمسك بالانتماء الى بيتي

روزنامه اسلامیه

صححاً رافعاً بمعنى انه جميع الآثار الزمنية المرتبة على الفعل
الواقعي مترتبة على هذا الفعل والذاتي هو فعل الكلام
في هذا الوصل هو الذي في دون الاصل بل لو استلزم
استفارة كونه الفعل ~~صحح~~ واقفاً ولكن لا يابا
المعنى المذكور لما اذا كان ايضا محتملاً من قبل الالف
قوله الا ترى انه لو دار الامر بين كونه الكلام المسموع
من مؤثر معين سلاماً او نعيماً او شيئاً يلزم من
الحكم على الحسن وجوب رد الكلام او رد فعله بالتحسين
بان المثال المذكور انما هو المقام لانه يشترط
في اجزاء اصالة المعنى ان لا يتغيران الفعل والذاتي
او في المثال ليس الا الكلام فانه اذا لم يعلم
حدود الكلام وكفى ذلك في ~~صحح~~ ~~صحح~~ او شيئاً
~~صحح~~ وانت جاز بان مراد المعنى ليس اذا
وليس الغرض من هذا المثال الا ان الكلام الدائر
بين كونه حقيقياً او غيراً لا يزل يتحقق الوجهية عند ترتيبه
بانه لا كلام الوصف عليه على ان المناقشة في المثال
ليس واجباً بل هي ممكنة قوله دار الامر بالانضمام

في رواية ابن النضر القاسم يالغف كاذب القاسم
 وغيره من غير من يالغ الحف عليه و عندكم البينة
 لقوله فتكون القاسم في اللغة مائة مائة مائة
 فان ما ذكره المصنف من ترتيب الجمل لا استنها وفيه
 لاشباهة من التباين كون المصنف من تلبس
 السبع والبصر التباين الحكم بصدور الحسن
 الحسن فتكون من غير حسن فانه يفرغ
 على صدره في رواية ج باب التبرع بطريق الاول
 لا بد ان يراد من دليل الرواية ما اذا حصل ما قول
 القاسم يالغف انقطع بصدور ما انكر قوله المصنف
 واذا كان الاركان فالمناسب جدا ان يصدق
 على الصدور ان الواقعي فلم هو التكنيب
 الواقع مع تصديق القاسم يالغف اعتقادهم
 وبعد ظهور الحديث ما ذكرنا لا يرد لزوم
 التكنيب في التصديق والتكنيب
 لظهور الحديث فيه فتدبر فيما بان الطاهر كون
 المراد من التبرع المذكور بيان حكم القول
 المصنف المصنف بصدور من المسلم من بيان
 حكم قول المصنف الصدور بطريق الاول

ونظرة

اي اخطأ
على مقتضى
الحرم

قوله

قوله ما في لعمري القاسم يالغف ان هذا الخبر وشاره اليه عن
 حسن الظن ان يالغ الحف عليه و عندكم البينة
 صا ح ر ه و يطلع على ما لا ينبغي ان يطلع عليه احد
 ولا يكون سوء الظن بغير من ضروريات الدين وما وجه
 به المصنف ايضا ادعى خلافه الاجماع ولا دلالة فيه على
 المدعى ان لم يكن على خلاف المدعى فتدبر قوله الثالث
 الاجماع التولي والعلى ان لا يفرغ من كونه دليل
 لبيان ولا عموم فيه كي يقع في مقام التكنيب
 الحسن فتكون توجيه تسمية التفرع على اصالة الحق في
 جميع المقامات غاية الامم انهم اختلفوا في تقديرها على
 الاصول او تقدم بعض الاصول عليها وهذا لا ينافي
 الاعتقاد والاجماع النافع هو انهم هذا التوجيه اذا لم
 يتقدم اختلاف مثل العلم والحق الثاني في التباين
 فيما اذا لم يجرى المقام اركان العدل كما ينقله المصنف عنها
 قوله الرابع العدل المستقل اورد عليه بانه مختص
 لخصم بموار لزوم الاخلاق في ركز العدل
 باصالة الحق واهيب بانه في ركز اختلاف النظام نوعا وهو كاف

في رواية ابن النضر

1891

۱۰۰

تقریب خلاف جہالتوں

مستطاب
موقوف الاقطار

لزم الفيلسوف ٧٦٠ مجلد

قوله بل علي

194

زکریا از مصلیام

قوله بل علمنا انما وهب القول الى كل من استعمل في
حيث ان الظاهر حاله يقتضي انه لا يقفد كلاما هو جار
عند الشارع واعتقاده هو الطريق الى الواقع
بالنسبة اليه وحده فهذا هو الظهور لا يقتضي
الحمل على العلم فيما كان اعتقاد الحامل عالما
للمسألة لا اعتقاد الماهل نعم هو يقتضي الحمل
المذكور لو كان متوافقا بيني والاعتقاد فليكن
هذا الظاهر على اعتبار هذا الاصل يلزمه عدم
اجراء الاصل ~~في مثل هذا النزاع~~ هذا مرادوه قوله
وانت جزائه ابداء افعال صرف وامكان ~~غير~~
~~الظهور للتصريح~~ اجزاء الاصل المذكور في
ما حل النزاع من كل من ~~استعمل~~ استند في هذا الاصل
الى هذا الظهور لا يخفى على اكيد المتبع في كلامهم
قوله والعلم في مورد العلم باعتناء الفاعل للشيء
اي علمه ~~في~~ قوله والاجماع الفتاوى مع ما عرفت من قبل
اي ما عرفت من الا خلافا في المقام اوله اما صاحب
المدارك فقد عرفت عدم معلومية ~~له~~ عن الفقه والمحققين
واما المحققين بطاهر فان الحكم على اعتبار هذا الاصل

[illegible]

في الشريعة
انصافه

مجله جغرافیائی

[illegible]

لزم التمسك بالواقع بخلافه لما لا يخفى عليه من

على ترتيب
الاشياء
الاعراض

بلا جعفر بن

وعلى قول المصنف في الصحة في مثل مسائل العبادات فتأمل قول ان الثابت
من اتفاقه المذكور ان لا يكون المتبادر من اولها انها تدل على الحكم بوجود
الموصوف من حيث اتصافه بوصف الصحة لا جمع خصوصياته ولا يفتي
ان القاعدة لا تخلو عن ملاحظة المراتبة الى الواقع في الحكم لانه قد
لوحظ فيها جهة اكثر من الواقع والحكم بوجود الموصوف في نفس الامر
لكن عند اتصافه بوصف الصحة لاصطفا ورمية انه ليس فيها
جهة كلف اصلا بل يتردد الحكم بالبناء على وصف الصحة ويظهر الفرق
بين الوجهين في تناقض القاعدة للاسبغ - فانها على الاول
تقدم عليه وعلى الثاني لا تقدم عليه لعدم الترخيص لان كل منهما في
عرض الاخر من البناء والتقدم والاخرى الوجه الاول
فلو ادعى احد وقوع البيع على عن معين مثل الف دينار وانكر
وقوعه على اصل الثمن او على الثمن المذكور محل قول الاول
على الصحة لكن لا يثبت بذلك كون الثمن الذي في المتكلمه المدفوع
بل هي دعوى اخرى وكذا لو ادعى الواقع بينهما هو عقد النكاح على
وجه الصحة وقالت المدة انه البيع على وجه الفساد فيحل
قول الرجل على الصحة لكن لا يثبت به وقوع النكاح بل هو
دعوى اخرى وكذا لو تنازعنا في اجاره فقال المالك انما
احركك فيه من الدار باجرة معلومة وقال المستاجر استاجرنا
كلها باجرة معلومة فيحل قول المستاجر على كون الاجاره قد
وتعت عليه الصحة ولا يثبت به الخصوصيات المدفوعة
والى ما ذكرنا فيه في الفواعل في باب اجاره حيث قال
لو ادعى المستاجر وقوع الاجاره باجرة معلومة كدينار
او ثوب مخصوص وانكر المالك الثمين فيها فيقدم
قول المستاجر بجميعه فيما لا يقتضي دعوى امراض
غير دعوى الصحة وقال المحقق الكركي في شرحه في المقام

والاخرى عند

الوجه الثاني لا يثبت بذلك كون الثمن الذي في المتكلمه المدفوع

في الاول

والاخرى عند المصنف تقدم قول المستاجر بجميعه فيما لا يقتضي دعوى امراض غير الصحة
على الوجه لا لكون العرض الذي ادعاه المستاجر لا يزيد على اجرة المثل
فان ذلك ثابت على كل تقدير وقال ايضا في هذا المقام ان مقتضى القاعدة
الرجوع الى اجرة المثل في امثال ~~المتكلم~~ موقوف على المسئلة وان الزيادة
على ذلك يحتاج الى البينة ~~في~~ وقال في بيان وجه النظر ~~عند~~ قول المصنف
في تقدم قول المستاجر ~~في~~ الحق في المتن قال يشتر من انه مدع للصحة وهي
مؤقتة لا محل فيكون هو المالك فيقدم قوله باليمين من انه مع ذلك مدع لاسرائيل
وهو استجابه بدنيار والمالك ينكر فلا يندم قوله فيه لان الاصل عدمه في النفي
الا ان الاسرائيل في وجوده في جميع المقامات حتى في المسئلة المعنوية في كلامهم
لوتنازعنا في كون البيع مراعيا لغيره خلا او غيرا اذا عداه صحة لا يثبت
الا كون البيع واقعا يفتون ان صحة البيع خصوصية كونه عبدا وشركا
للا لان بعضهما ارزاند عليهما ولعله ان تعرف فيه صاحب الكفاية
كاتبه عليه في الجواهر قال ولعله لاعمية اصله الصحة من كون البيع عبدا
الفتح لكن بعد ما ذكرنا فابستهم في المسئلة المذكورة الى اعلم
فتقدم قول مدعي الصحة بل طاهرهم الحكم بدو وقوعه عند على الصدق
والحل لا مجرد الحكم بالصحة ان انه يمكن التمسك بذلك بان كلامهم
في المقام سوق لبيان مسئلة التنازع في الصحة والفساد بالنسبة
الى القيود التي هي منشأ الصحة والفساد مع تسليم
سائر الجهات ومن الواضح ان القيود التي شأنها
ذلك بتبطل قاعدة الصحة لانها لو ازم بوصف الموصوف
الوجود الخارجي بوصف الصحة وقد قلنا ان هذه القاعدة
ثبتت وجرى الموصوف عند هذه المحضوص

قوله على استصحاب الفناء وهو الاستصحاب الحكمي الملازم لقاعده الصحة
 في جميع المقامات والظاهر ان تقدم الفناء على كونها عليه ما قام الاجماع
 عليه على انها خاصة واصالة الفناء وعامة والحاصل مقدم على العام
 والعهدة الحكمية المستقر بها ~~لأن الأصل الموضوعي حاكم~~
 على الحكمي والقاعدة اصل موضوعي واصالة الفناء اصل حكمي
 قوله ولما تقدمت على الاستصحاب الموضوعية المترتبة عليهما الفناء والمقدّم
~~فيهم ان الترتيب في الفناء سبب في الترتيب في~~
 مجزأها فيقدم تلك الامور على اصالة الصحة تقدم المزيل
 على أصل الخزال كاصالة عدم روية البيع الموجب
 لفناء البيع او اصالة عدم كيدية ونحن ذلك من الترتيب
 المعبر به في البيع ونحوه التي وجودها سفا بر لوجود اصل
 العقد وكان الترتيب في صحة او فساد سببا عن الترتيب في
 تحققها ~~فكان الترتيب في الفناء في علم المقامات~~
~~ثلاث من الترتيب في وجود تلك الترتيبات وربما ظهر ذلك من~~
 العلم والمحقق الثاني حيث عدم الاستصحاب على القاعده
~~فما تقدمت بها تقدمت فكله منها ومنه فضعفه قوله فقد اضطررت~~
 منه كليات الاصحاب ~~فقد رتبنا له كتابه العلم والمحقق الثاني~~
 في سلب ما راخنت الراهن والمرتهن بعد اذن المرتهن للراهن
 في بيع الراهن ورجع عن اذنه فقال المرتهن رجعت قبل البيع
 وقال الراهن بل رجعت بعده فترتب ~~في علم~~
 الى المستلزم تقدم قول المرتهن بل في جامع المقاصد شبه اليه
 قال ينبغي الوقوف معهم وان كان الدليل يقتضي خلافه متمسكين
 في ذلك باصحاب بقاء الوثيقة الى ان يعلم المزيل وهو غير
 معلوم لان الاذن في البيع غير مسقط لهما وانما المسقط
 البيع المأذون فيه ولم يثبت اذ دعوى بان متحققا
 لان

وتمت علم الراهن على عدم تحققها لكان اعين ارجا
 لغرض عدم اتفاقها عند صرح

لا يجوز تبديل

لزم ان لا يكون العلم بالاصالة

في العلم

لان الراهن يدعي ان البيع مقدم على الرجوع والاصل عدم
 والمرتهن بالعكس والاصل عدمه ايضا فان كل منهما حادث والاصل
 عدم تقدم احدهما على الاخر والاقران ايضا حادث والاصل عدمه
 ربه هذا حاصل ما ذكره هنا من ~~العلم~~ ~~المعلوم~~ ~~لأنه~~ ولا ريب ان
 صدور البيع من المسلم معلوم هنا ولم يقتضيه واعتمدوا في تقدم
 قول المرتهن على الراهن على استصحاب بقاء الوثيقة الذي مقتضاه
 عدم صدور البيع الصحيح ورجعه الى تقدم استصحاب الفناء
 على ~~استصحاب~~ ~~الصحة~~ وحل عن التمسك انه عارض من اصالة الصحة
 واصحاب الفناء ثم رجع تقدم القاعده والحقيق ما حتمت عليه
 قوله ان اصالة عدم البلوغ الى حاصلة انه لا ينافي بين ترتيب
 آثار اصالة الصحة وبين ترتيب آثار اصالة عدم البلوغ ان
 اصالة الصحة في قبيل الافتضاء واصالة عدم البلوغ في قبيل عدم
 الافتضاء لا اقتضاء لعدم حتى يتناقضان فاصل الصحة
 يترتب عليه الاثر فيقدم والاخر لا يترتب عليه

م

اوله القرعة

كلها في عوارضها

الم يكن

فيما كان

بما كان

بما كان

بما كان

بما كان

بما كان

بسم

لانا

اوله

الم يكن

بما كان

بما كان

بما كان

بما كان

قوله ان طوارقها اعم من جميع اوله الامم كتاب اعلم ان الله الخ في الرسال
باب الحكم بالقرعة في العضايا المنكبة وذلك في احدى وعشرون حديثا وليس فيها ما
يدل على العموم سوى ما رواه عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ابا الحسن عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال كل حكم الله به فليس يخطئ وعن منصور بن حازم قال سئل عن ابي بصير
ابا عبد الله عن مسند فقال هذه تخرج في القرعة ثم قال فاني قضيت العدل
من القرعة اذا فوضوا امرهم الله عز وجل اليس يقول الله فاهم
فكان من المدحضين ومنه ومنه في التفسير قال وروى عن ابي الحسن
موسى بن حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
القرعة فقلت لم ان القرعة تخطئ في كل ما حكم الله به فليس يخطئ
وروى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
جميل قال قال الطيار لما رآه ما تقول في المساهمة اليس فقال زراره بل
هي حق فقال الطيار اليس قد ورد انه يخرج سهم الحق قال بل قال فقال
حتى ادعى انا وانت شيئا ثم ساهم عليه ونظرت فلما هو فقال
له زراره انما جاء الحديث بانه ليس من قوم فوضوا امرهم الى الله
ثم اقرعوا الا خرج سهم الحق فاما على التجارب فلم يوضع على التجارب
فقال الطيار اريدت ان كانا جميعا مدعين ادعيا ما ليس
لها من ابي يخرج سهم احدهما فقال زراره اذا كان كذلك جعل
معهم سهم يجمع فان كانا ادعيا ما ليس لهما خرج سهم الجميع واحتال
في جميع اجتنابها وما ورد في المواريث الخاصة وغيرها ما يستدل

قوله ان

الجميع فيكون

لزم التمسك بالكتاب لا يجوز فيه

في الزلزال

وفي قول الشهيد ثبت عندنا قول كل امرء يحمل فيه القرعة وعن مدعي المأثر ان
 استدل ان القرعة في كل امرء يحمل الى رواية اصحابنا ونقل عن العامة انه روي
 ان القرعة لكل امرء شبه وروي في كل امرء مثل قال في القواعد يدل على عدم
 حجية كل شبهة وبالجملة هذا ما عيّن ان يدعي فيه العزم والظاهر يخرج
 ما روي في القرعة ان مورد ما ~~ما~~ دليل فيه ولا يخرج شئ من غير
 القرعة بحيث لو لم يعمل بها كان تعطيلا للحكم في الموارد المذكورة وموجبا
 للرجوع العقيم لعدم الطريق الثاني ~~لأنه لا يمكن~~ ~~في الموارد المذكورة~~
 فليس يجوز الرجوع من القرعة الى القرعة ~~في الموارد المذكورة~~ ~~والقرعة~~
 في الشك والاحكام المشبهة اجابا عن ~~هذا~~ ~~في الموارد المذكورة~~
~~فصل في ادلة التي يشارق اولها لا تفهم بها الا انها مرجح عند عدم~~
~~الدليل فجميع ادلة الاصول اخص من قوله لا يعلم ذلك فلا دليل~~
~~من كون ادلة الاصول اخص من ادلة القرعة فتقدم عليها فماتل~~
 ان القرعة قد وضعها الاربع لتمييز المراتب الشخصية المهمة ~~باعتبار~~
 الكلية وهي التي لا تشرع القرعة لكان الحكم بحسب تلك القواعد الكلية
 هذا الخبر ووعى عدم وجود المرجع حتى في الجزئيات كما ترى ردها
 تشرع الاستخاره التي لا يكشف الا عن وجهه وجه محلي او منفرد
 او لا يختص في مورد ما اصلا ولا محله هو بمنزلة في جميع الموارد لا مخرج

ووجه ما يدل
 قولنا ان
 يقال ما لا

لزوم التمسك بالادلة الشرعية لا غير

قوله لا بد من تخصيصها بما لا قول بان لو كانت الشبهة بين ادلة الاصحاب والقرعة
 لعدم الغرض المطلق بان تكون ادلة الاصحاب اخص من ادلة القرعة
 وليس الامر كذلك لانه ادلة الاصحاب عامه للشبهة الكلية والموضوعية ومفادها
 الاخذ بغيرها المالة السابقة ~~واذ~~ ~~القرعة~~ ~~ابن~~ ~~فانه~~ ~~مطلوب~~ ~~لما~~ ~~كان~~ ~~له~~ ~~حالة~~ ~~سابقة~~ ~~ام~~ ~~لا~~ ~~يكن~~
 والموضوعية ومفادها الاخذ بما تعينه القرعة سواء كان له حالة سابقة ام لا
 فبينهما عموم ومخصوص من وجه فلهذا لا يقال ان الاجماع تام على
 عدم العمل بالقرعة في الشبهة الكلية ~~فان~~ ~~مورد~~ ~~في~~ ~~الشبهة~~ ~~الموضوعية~~
 وهي علمه المشقة المسبوق بها لا يثبت في غيره ~~والقرعة~~ ~~اول~~ ~~الاصحاب~~ ~~تقدم~~
~~في غير حالات سابقة لا يقال ان ادلة القرعة اخص فانه للشبهة~~
 في الموضوع والحكم وادلة الاصحاب يستصحب استصحابا في غير ما
 له حالة سابقة فهو اخص مطلقا منها لا ما نقول انفسه قد قام الاجماع
 على عدم اجراء القرعة في الشبهة الكلية فتفهم في الموارد وتكون الشبهة
 ما ذكرنا لا يقال لا يلازم في الشبهة بغير تمام الاجماع بل يلازم في
 قبله واي ترجيح للاصحاب بعدد وموازنة القاري ان يلازم
 كل من ادلى في نفسه لا يحجب بعد تخصيص احد ما ~~وقد نقول~~
~~فان~~ ~~القرعة~~ ~~اخص~~ ~~من~~ ~~ادلة~~ ~~الاصحاب~~ ~~فيما~~ ~~كان~~ ~~موضوعا~~ ~~ذلك~~
 فيما اذا كان التخصيص موحا لعدم بقاء مورد التعليل ~~واما~~
 اذا كان بعد التخصيص اخص معارفه فلا كما هو الشأن في
 المقام فانه بعد بقاء تخصيص عدم ادلة القرعة في غير الشبهة الكلية
 بالاجماع تكون معارضة لا شبهة استصباحا ~~في~~ ~~لعمومها~~ ~~للشبهة~~
 المسبوق بجماله سابقة ولغيره تفضل فيه ~~اولا~~ ~~ادلة~~ ~~القرعة~~ ~~فراصدها~~

فيما كان
 له حالة سابقة
 له حالة سابقة
 لا يثبت
 لا لا يثبت
 كما لا يثبت

حق تعقل الشبهة

كما حقق في علمه لانا

فقول قطع عموم ادلة

القرعة للشبهة في العلم

بل هي ظاهرة في تأملها

في خصوص الموضوع

الموضوع المحمول

في معاني الاسماء
الاسماء
الوجود
في سورة واحد
مع الاصل
العدد في التواتر
من حكم العقل
كما يروى من
الاسماء

قوله ذكرنا في موضوع واحد لا بد من ما ذهب اليه بعضه لا على ما ذهب اليه
لان معاني الاسماء بين بل معاني كل اصلين لا يمكن ان يكون في معنى واحد
بل لا بد في بعض معانيها من احراز موردين ولا بد ان يكون لكل مورد
من الموردين متبعا بوصف الشك تحقيقا لشرط جريان الاصل
قوله الا في معناه واحد لا يقال ان ظاهر هذا الكلام قصرهم ميزان التقديم
والاخير في المزيل والمزيل في وقت ذكر بعض المعاني في المسئلة ثانيا
اقول احدهما القول بالتوقف وثانيهما القول بتقدم الوجود في مع
العدد وثالثهما القول بتقدم ما هو المورد في المعنى على ما هو في
مورد او رابعهما القول بتقدم الموضوع في الحكم وخامسها
القول بتقدم ما له مرجع على اليس كذلك والتوقف مع عدم
مرجع في يبين وسادها القول بالجمع بين مقتضى الاصلين
في صورة المكان الجمع بان يكونا في علمين مختلفين وسابعها
القول بتقدم الاسماء في الخارج مع الاسماء في الظاهر
وثانيها القول بتقدم المزيل على المزال لاننا نقول
ان القسم في المقام انما هو باعتبار الشك الماخوذ في الاسماء
وهذه للاعتبار ينقسم الى هذين القسمين الذين لا ثالث
لها بحيث يختلف الحكم باختلافه قوله اما ان يكون مسبا
بحيث يتولد منه بيزول بيزواله ويبقى بقاءه قوله واما ان يكون في
الشك مسبا عن ثالث او يكون كل واحد منهما معلولا
مسبدا لثالثا كان ذلك في هاتين الصورتين واحد
اذا ذكرهما المصنف واقتصر على ذكر الصورة الاولى من هاتين

لزم ان يكون الاسماء في كل واحد من المعاني

ما في كلام بعض شافعيين انه اذا لم يكن احدها المعين سببا بالنسبة
الاخر اعلم من ان يكونا مسبيين عن امر ثالث او كان احدهما
لا يبعث سببا بالنسبة الى الاخر لا فرق بينهما في الحكم فخصص المصنف
للقسم الثاني بخصصه ما اذا كانا مسبيين عن امر ثالث لا يعرف
له وجه فقد عرفت وجه قوله بغير معقول لزمي الدور في بعض
من ان اجزاء اصالة عدم التخصيص ونحوه في كل واحد من القسمين
من وجه يزيل العموم عن الاخر فليس مراده على الظاهر المزيل والمزال
بالمعنى المذكورين بل مراده من ان بعضهما مال ان ذلك معقول ولم
اشك في كونه لا يحصى منها ما هو القوي اكثر على الماء القليل الخس القاد
تدريجاً فان الشك في بقاء نجاسة بغير سبب من ان الشك في كون
القاد اكثر التدريج من بقاء النجاسة ان الشك في بقاء طهارة الكرمية
عن الشك في كون نجاسة الماء القليل من ذلك لها ولا يخفى على
المتأمل وفيه ضرورة فاعلم قوله مثاله اسما طهارة الخ
من ان يكونا مسبيين عن امر ثالث او كان احدهما مسببا
بالنسبة الى الاخر فليس مراده على الظاهر المزيل والمزال
بالمعنى المذكورين بل مراده من ان بعضهما مال ان ذلك معقول ولم
اشك في كونه لا يحصى منها ما هو القوي اكثر على الماء القليل الخس القاد
تدريجاً فان الشك في بقاء نجاسة بغير سبب من ان الشك في كون
القاد اكثر التدريج من بقاء النجاسة ان الشك في بقاء طهارة الكرمية
عن الشك في كون نجاسة الماء القليل من ذلك لها ولا يخفى على
المتأمل وفيه ضرورة فاعلم قوله مثاله اسما طهارة الخ

30

توہ کا فیضان

فی فخر

[illegible]

المسألة





وكتوهم بطلان ما لا دليل عليه كما انكروا مضائل الصواب
بناء على عدم ثبوتها في كتبهم مع ان نفس الامر على غير
تأويل للعلم والجهل

الكتاب

من تأمل في هذا الجواب بعين
الادباضاف والصواب ينضج
انه من كتب العنكبوت واصرار على
التعالي والاحاد وسحق في الاثر
او من كتب العنكبوت واصرار على
التعالي والاحاد وسحق في الاثر

والمجود والاضاف
هذا هو الجواب
استغنى عن فهم تنقذ
بما هو المتفق عليه
لم على الايام الحول في
هذا الموضوع ١٤٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم
اتعس الله جلد هذا الكتاب
كيف سادس طلب المعونة في ضلالتهم
وهم والبقى على
الصدق الطاهر الجيد
وسمى الحسن وهرق دمار المسكين
اسير المذنب

مراش به صبا لفتنه نافرش
زمردين بكسرت و عابره اسير
كها اسير مرمره ناهن تهنه تبرا
در مهر سى سهولاد